مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

ورقة إحاطة

يوليو /تموز 2018

قرب لا يبعث على الراحة

كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا

جلال حرشاوي

المساهمون في العمل

محرر السلسلة: مات جونسون
(matt.johnson@smallarmssurvey.org)

محرر النسخة: بن بولتون
(bboulton1982@yahoo.co.uk)

المدقق اللغوي: ستيفاني هيتسون
(readstephanie@ymail.com)

الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد
(mohammadayyad81@yahoo.com)

الخط: جيليان لوف
(www.mapgrafix.com)

التصميم: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

الخط:
Bahij Yakout

نبذة عن المؤلف

جلال حرشاوي، طالب دكتوراه في قسم العلوم الجيوسياسية في جامعة باريس 8 في فرنسا. يركز بحثه للدكتوراه على البعد الدولي للصراع الليبي. وبصفته معلقا دائما على الشأن الليبي، فقد نشر حرشاوي مؤلفاته في العديد من المجلات بما في ذلك مجلة فورين أفيرز ولوفير وميدل إيست أي ومجلة صدى التابعة لمؤسسة كارنجي للسلام الدولي.

شكر وتقدير

خلال الإعداد لهذا الإصدار، تواصل المؤلف مع عدد من الباحثين المتخصصين حصريا في الشؤون الجيوسياسية في منطقة المغرب- الساحل. وبغض النظر عن جنسياتهم أو مواقعهم، فإن هؤلاء الأشخاص لم يبخلوا عليه أبدا بوقتهم ومعارفهم. ويرغب المؤلف بالتقدم بالشكر من هؤلاء الأشخاص على ما قدموه من مساعدة.

صورة الغلاف الأمامي

وحدات حرس الحدود الجزائرية في دورية في المناطق الحدودية الجنوبية الشاسعة.
المصدر: منتدى ForcesDZ.com، منشورة من قبل Archange78B، مارس 2012

لمحة عامة

في مارس 2011، عارضت الجزائر طلب الجامعة العربية بالقيام بتدخل عسكري غربي ضد نظام القذافي في ليبيا. وكانت الفوضى وانتشار الأسلحة نتيجة الحرب التي تلت سقوط النظام بمثابة صدمة للأمن القومي الجزائري.

تستكشف ورقة الإحاطة أسس السياسة الخارجية للجزائر، وكيف تطورت بالنسبة للأزمات المستمرة في ليبيا، وتقدم نظرة متعمقة على الآفاق المستقبلية. تشير الورقة إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية قد تعاملت مع مجموعة كبيرة من الأطراف الليبية منذ عام 2011 وحتى الوقت الحاضر، حيث لعبت دوراً رئيسياً في الجهود الدولية لتشكيل حكومة فعالة. وفي الوقت نفسه، تجاوزت الجزائر سياستها الصارمة المتمثلة "بعدم التدخل العسكري" إلى موقف أكثر مرونة بشأن التدخل المباشر. لكن تظل الجزائر، في جوهرها، ملتزمة بالتسوية والحوار مع جميع الأطراف، وهو موقف يضعها أحياناً على خلاف مع الغرب.

النتائج الرئيسية

- أثرت الأزمة الليبية المستمرة على الجزائر سلبياً، بشكل مباشر وغير مباشر. وكرد جزئي على ذلك، ضاعفت الجزائر تقريبا إنفاقها العسكري، ولا تزال ملتزمة بالحفاظ على ميزانية الدفاع على مستوى عال.
- ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في تشكيل وتثبيت حكومة الوفاق الوطني الليبية المدعومة من الأمم المتحدة في الفترة ما بين عامي 2016-2015.
- في السنوات الأخيرة، تخلت الجزائر قليلاً عن التزامها بعدم إرسال قوات خارج حدودها. وأصبحت العمليات الصغيرة المتخصصة في ليبيا أمرا يمكن تصوره.
- لا يعارض الجزائريون من حيث المبدأ تولي زعيم الفصيل الشرقي خليفة حفتر للحكم في ليبيا كلها في مرحلة ما. لكنهم قلقون من الطبيعة المتصلبة والأحادية وغير الحاسمة لنهجه العسكري، إلى جانب تحالفه الضعيف.
- تقوم سياسة الجزائر الحالية في ليبيا على العمل مع مختلف الفصائل الليبية غير الجهادية والضغط عليها من أجل المساعدة في الوصول إلى تسوية. وتفضل الجزائر الانتقال السلس إلى ليبيا موحدة، وتراه خيارا أفضل بكثير من سيناريو يحاول فيه أحد المعسكرات فرض "الاستقرار" بالقوة ويفتح الباب في وجه المخاطر الحتمية للعواقب غير المقصودة.
- تعتبر الضرورات الجيوستراتيجية والخصائص الأيديولوجية مصدرا دائما للاحتكاك بين فرنسا والجزائر في منطقة المغرب- الساحل. ويعزز الوضع في ليبيا من احتمالية استمرار هذا التباعد في المستقبل القريب.

المقدمة

يُنظر إلى المغرب – الساحل[1] كمنطقة تملك إمكانات هائلة لتعطيل أوروبا، وبدرجة أقل، الولايات المتحدة. كما أصبحت أيضًا منطقة تجري على مسرحها المنافسات بين القوى الشرق أوسطية والنزاعات العالمية (Kadlec, 2017; Pusztai, 2017). في خضم هذه الظروف المتدهورة، تقف الجزائر كدولة قوية، تمتلك جهازًا عسكريا وشُرطِيا قويًا إلى جانب شبكات استخباراتية واسعة وفعالة (Zoubir, 2016; Riedel, 2013).

ربما تكون الأزمة الليبية المستمرة هي التهديد الخارجي الرئيسي للجزائر، لكن منطق الجزائر ومعايير المخاطر التي تطبقها على جارتها ليست مفهومة دائماً. وتسعى ورقة الإحاطة هذه إلى توفير نظرة متعمقة حول كيفية تقييم الجزائر للوضع الليبي المتطور والاستجابة له.

يركز الجزء الأول من هذه الورقة على فهم التبريرات وراء السلوك الجزائري على المسرح الدولي بشكل عام. ويقوم الجزء الثاني، بعد استعراض موجز لتاريخ العلاقات بين ليبيا والجزائر، بتتبع موقف الجزائر المتطور إزاء الصراع الليبي. وتقدم الخلاصة لمحة عن الآفاق المستقبلية. تستند ورقة الإحاطة على بحوث ميدانية مكثفة تشمل مقابلات أجريت خلال ثلاث رحلات منفصلة إلى الجزائر بين يناير ويوليو 2017. كما أنها تعتمد على رحلة إلى طرابلس تمت في سبتمبر 2016، والعديد من المقابلات التي أجريت في لندن وباريس وتونس وواشنطن.

سياسة الجزائر الخارجية: معتقدات وتصورات

الجزائر بلد مسلم ذو غالبية سنية يبلغ تعداد سكانه 41.3 مليون نسمة (APS, 2017a). وتوصف بشكل متباين بأنها «شريك هام لمكافحة الإرهاب»؛ ومشارك «غامض» في الحرب ضد الإرهاب؛ ولاعب «إشكالي ومتناقض» يمكن أن يصبح حليفًا أساسيًا للقوى الغربية فقط لو تبنت الجزائر موقفا مختلفا (USDOS, 2016; Plagnol and Loncle, 2012, p. 65; Chivvis and Kadlec, 2015). تعكس هذه الأوصاف المتناقضة غموض الحكومة الجزائرية. ونظراً لصعوبة القيام بعمل ميداني حقيقي، يتم طرح العديد من النظريات حول سلوك الأمن القومي في الجزائر دون أدلة واقعية – حيث تعتبر فرضية أن الحكومة الجزائرية تدعم الإرهاب الجهادي منذ 1992 هي المرجع

لهذه النظريات. وكما تشير الخبيرة الألمانية إيزابيل فرينفلز، فإن هذه النظرية على وجه الخصوص لا تزال غير مثبتة (Steinberg and Weber, 2015, p. 54). أما الواقع، كما يشير المؤرخ الفرنسي جان كريستوف نوتين، فهو أن الحكومة الجزائرية ليست ميكافيلية أكثر من الدول الأخرى التي تصارع قضايا الإرهاب الجهادي وعدم الاستقرار الناتج عنه (Notin, 2014, pp. 28–29). افتراض متكرر آخر حول الجزائر هو أن سياستها الخارجية ثابتة. لكن بعض آلياتها في الواقع تتطور استجابة لكل من التهديدات الداخلية والخارجية، بما في ذلك التوتر المتزايد في ليبيا والتدهور الأمني المستمر في مالي. وفي محاولة لتقليل التكهنات قدر الإمكان، يدرس هذا القسم المنطق التي تتخذه الحكومة الجزائرية في تقييم بيئة التهديد.

الشؤون الجيوسياسية والمناطق والأمن

نادرا ما تتوافق وجهة نظر الجزائر مع العواصم الأوروبية والشرق أوسطية عندما يتعلق الأمر بأمن المغرب- الساحل[2] . ويرتبط هذا الاختلاف بالجغرافيا والحقائق الأمنية الأساسية أكثر من ارتباطه بالأيديولوجيا. وعلى حد قول موظف أمن قومي بارز سابق في البيت الأبيض، فإن المغرب- الساحل يقع على "الهامش نوعًا ما" وبلدان مثل الجزائر أو ليبيا "لا تشكل" قلب العالم العربي؛ فقلب العالم العربي يقع إما في بلاد الشام أو في الخليج"[3] . ومن وجهة نظر أغلبية الدول السنية[4] التي تتدخل في الصراعات المستمرة في ليبيا، فإن المغرب مهم ولكن ليس بنفس أهمية المناطق القريبة من هذه البلدان. وعلى نحو مماثل، فإن القوى الاستعمارية السابقة مثل فرنسا وإيطاليا – وكلتاهما متورطتان عسكريا في ليبيا – تنظر في بعض الأحيان إلى المغرب باعتباره "الفناء الخلفي لأوروبا" (Santini and Varvelli, 2011). بل وأطلق وزير الداخلية الإيطالي ماركو مينيتي على ليبيا مسمى "الحدود الجنوبية لأوروبا" (Gabanelli, 2017). و لا داعي للقول أن الجزائريين لا يوافقون على هذا المسمى أو غيره من المسميات المشابهة.

تصورات متباينة: الجزائر والقوى الشرق أوسطية

أثناء دراسة إمكانية مشاركة قطر والإمارات العربية المتحدة في تدخل حلف منظمة شمال الأطلسي (حلف الناتو) في عام 2011، أشار الأمين العام في حينها أندرس فوغ راسموسن إلى الدولتين الخليجيتين باعتبارهما " دولتين شريكتين لحلف الناتو في المنطقة" (Parrish, 2011). ومن وجهة نظر الجزائر، فإن قطر والإمارات ليستا جزءا من منطقة المغرب- الساحل، وبالتالي لا ينبغي اعتبارهما شركاء أمن طبيعيين لليبيا أو المناطق المجاورة لها[5]. فمن على بعد 2500 ميل من طرابلس، لا تتأثر دول الخليج بتصاعد التهديد الجهادي أو تدفقات المهاجرين أو انتشار الأسلحة في ليبيا. ومعارضة الجزائر لطلب جامعة الدول العربية بإيجاد منطقة حظر جوي فوق ليبيا في مارس 2011 يعزى جزئيا إلى القرب الجغرافي (Bronner and Sanger, 2011). ودوافع دول الخليج للحد من استخدام القوة على التراب الليبي البعيد عنها أقل من دوافع الجزائر. فعلى العكس من ذلك، تشعر الجزائر بأنها واحدة من بين عدد قليل من الجهات المهتمة فعليا بالاستقرار والسلام الفعلي في النصف الغربي من ليبيا. ويوضح مسؤول غربي هذا الأمر بأنه مرتبط "بالقرب الجغرافي الشديد"، وذلك في معرض تلميحه إلى التكلفة الكبيرة التي تتكبدها الجزائر كلما تزعزع الاستقرار في المنطقة[6].

تصورات متباينة: الجزائر والمغرب

تفسر الجغرافيا أيضا جزءا كبيرا من قرار الولايات المتحدة المصيري في نوفمبر 1975 بدعم قيام المغرب بضم الصحراء الغربية تدريجيا. فمساحة الجزائر الشاسعة الغنية بالموارد، مقارنة بجيرانها، تجعلها مرشحا فعليا للهيمنة الإقليمية. وبغض النظر عن الأيديولوجية، فإن القوى الرئيسية الخارجية ستظل دائما فريسة إغراءات احتواء الجزائر من خلال مساعدة الرباط على تحقيق السيطرة النهائية على الصحراء الغربية (وهي تسيطر حاليا على ثلثيها). أما البديل – وهو دعم مطالب معسكر الصحراء الغربية بالسيادة - فيعتبر تهديدا وجودي للحكومة المغربية. فأراضي المغرب، في هذا السيناريو، ستصبح في نهاية المطاف معزولة عن وسط إفريقيا وصغيرة جدا بالمقارنة مع جارتها إلى الشرق. وقد استخدم وزير الخارجية هنري كيسنجر هذا النوع من المنطق الجغرافي الابتدائي عندما قال للرئيس فورد: "إذا لم يحصل [الحسن الثاني] على [الصحراء الغربية]، فإن أمره قد انتهى" (Zunes and Mundy, 2010, p. 64).

والمنافسة التنظيمية بين المغرب والجزائر تؤثر على حسابات البلدين بشأن ليبيا. فكل منهما يسعى، دائما على حساب الآخر، إلى تصوير نفسه كبلد قوي "يُعتمد عليه" للأمن الإقليمي وقادر على إحداث تغيير باعتباره وسيطا غير متحيز وله احترامه في الصراعات طويلة الأمد مثل الصراع القائم في ليبيا. ولا يسع المغرب والجزائر إلا أن ينظرا إلى ليبيا كجزء من المنافسة الجيوسياسية الحدودية على الصحراء والساحل. فعلى سبيل المثال، يستفيد المغرب استراتيجيا عندما تمتص ليبيا غير المستقرة موارد واهتمام منافستها، لأن هذا الأمر يكون على حساب الجبهة الغربية للجزائر (Cristiani, 2016). والمسافة الفاصلة بين ليبيا والمغرب تتيح للأخيرة دعم نطاق أوسع من السياسات في ليبيا[7]. ومقارنة بخصمه في الشرق، فإن المغرب في الواقع أقل عرضة من الجزائر للآثار الناجمة عن التدهور المحتمل للأمن الليبي. ولو قامت مجموعة القوى الأوروبية أو الخليجية بوضع سياسة لليبيا يمكن أن تعمل بشكل غير مباشر على عزل الجزائر ضمن منطقتها، فإن الرباط على الأرجح ستدعم مثل هذه السياسة (Stitou, 2015). كانت هذه الديناميكية موجودة بشكل جزئي في عام 2011 وقد تظهر مرة أخرى في المستقبل القريب[8].

ويوضح النقاش السابق أن الجغرافيا لها أهمية كبيرة في تفسير الشؤون الجيوسياسية الجزائرية. وبناء على هذه الخلفية من الضرورات التنظيمية، فقد حافظت الجزائر على موقف متميز نسبيا في الشؤون الدولية على مر السنين، باستثناء فترة الركود بين عامي 1992 و 2002 (Mortimer, 2015).

مبادئ الجزائر الرئيسية

عندما تضع الجزائر سياستها الخارجية، فإنها تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية الخاصة، قبل كل شيء. وعلى الرغم من وجود استثناءات، فإن هذه الممارسة غالبا ما تحدد ثلاثة مبادئ رئيسية، تعتبر السيادة الإقليمية أكثر بروزا وأهمية.

السيادة الإقليمية

إلى حد يثير في كثير من الأحيان ذعر القوى العربية والغربية على حد سواء، فإن الجزائر متعلقة بشدة بقدسية حدود ما بعد الاستعمار (Trout, 1969, p. 428). وعلى نحو مشترك مع المستعمرات السابقة الأخرى التي تشغل مساحات هائلة لا تزال تسكنها ذكريات الصراع الدموي مع المحتل الأجنبي، فإن الجزائر تعارض تقريبا أي شكل من أشكال التدخل الخارجي[9]، وتخشى أن تتعرض للتقسيم أو ترى غيرها من بلدان العالم الثالث مقسمة. ومن هذا المنطلق، فإن الجزائر حساسة بشكل خاص لقضايا مثل حق تقرير المصير بالنسبة للأقليات العرقية.

الخريطة 1 الجزائر وجيرانها

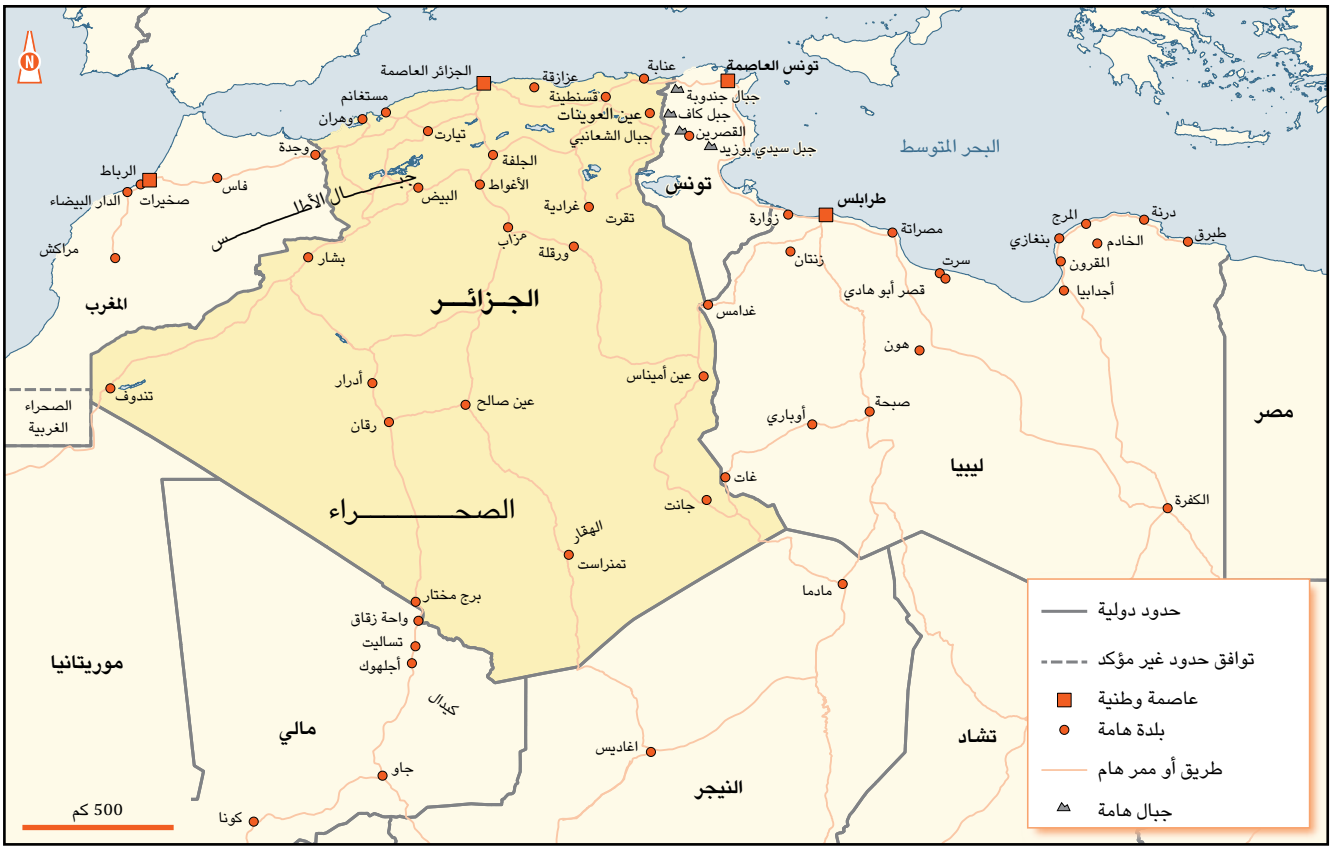

في حالة مجتمع الطوارق في الجزائر، المرتبط بكل من الأزمات الحالية في ليبيا ومالي، فإن الجزائر لم تنس جهود باريس الحثيثة بين عامي 1957-1962 لعزل الصحراء عن شمال الجزائر على أمل الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى مواردها الطبيعية بعد إنهاء الاستعمار (Guichaoua, 2015, p. 321; Vaïsse, 2012, p. 283). وحاول الرئيس تشارلز ديغول لفترة طويلة "تدويل" الامتداد الغني بالنفط، ولكن بلا فائدة (Horne, 2006, p. 475). ونتيجة لهذا التاريخ، فإن العديد من الجزائريين، حتى يومنا هذا، يعتقدون أن الفرنسيين لا يزالون ينظرون إلى الأراضي الوطنية الجزائرية على أنها قابلة للتجزئة.

ويخشى الجزائريون أن تقدم باريس، في حال ظهور بيئة جيوسياسية مناسبة، دعما مباشرا أو غير مباشر للأقليات العرقية التي تتطلع إلى حق تقرير المصير، ولها من وراء هذا الأمر هدف غير معلن وهو تقويض سيطرة الحكومة المركزية على أجزاء من أراضي الدولة[10]. ولا بد من الإقرار بهذا "العائد" المتوقع لفرنسا الناشطة في منطقة المغرب- الساحل منذ 2011 إذا كان هناك رغبة في فهم تفكير الجزائر بشأن ليبيا. فعلى سبيل المثال، قال العديد من المسؤولين والمعلقين في باريس أن حملة حلف الناتو العسكرية في عام 2011 أتاحت السبيل أمام فرنسا وبريطانيا العظمى لتصحيح ذكرى أزمة السويس المشؤومة في أكتوبر 1956 (Razoux, 2013, p. 6)[11]. ويُظهر الدبلوماسيون والمسؤولون الأمنيون في الجزائر تحفظا كبيرا عندما يسمعون أن فرنسا لا تزال مهتمة بتصحيح أي "ذكريات سيئة" قد لا تزال موجودة منذ عدة عقود. وبالنسبة للجزائريين، فإن حدود بعد الاستعمار بشكل عام واتفاقيات ايفيان لعام 1962 على وجه الخصوص مسألة منتهية لا تحتمل التعديل والتغيير. بل على العكس، يعتبر الجزائريون هذه المسائل أمرا مفروغا منه ولا مجال للنقاش فيه. هذا الاختلاف الصارخ بين مواقف باريس والجزائر بشأن مفهوم السيادة الإقليمية له أهمية كبيرة بالنسبة للأزمة الليبية القائمة.

وبسبب المعارضة المذكورة أعلاه للتدخل، فإن الأمن الجزائري يعتمد على عدم انهيار الدول المجاورة. فعندما حدث هذا في السنوات القليلة الماضية، تمثلت استجابة الجزائر بمحاولة مساعدة الدول المجاورة على تدريب عناصر الأمن القومي التابعين لهم. وكان الأمل معقودا على أن مبادرات بناء القدرات هذه ستقلل من احتمالات الحاجة إلى تدخل قوى أجنبية (بما في ذلك الجزائر نفسها) في هذه الدول (Benantar, 2016).

مظهر آخر من مظاهر مبدأ السيادة هو حقيقة أنه وحتى يومنا هذا، لم تسمح أبدا الجزائر بإنشاء قاعدة أجنبية صراحة على ترابها، على عكس مصر في الفترة ما بين عامي 1967-1973، على سبيل المثال (Schmidt, 2013, p. 44; Petro and Rubinstein, 1997, p. 251). وفي السنوات الأخيرة، انتشرت القواعد الأجنبية في الشرق الأوسط وإفريقيا، مما يعني أن خيار الجزائر يعتبر إلى حد بعيد استثناء لتوجه متنامي[12]. وسيزداد الضغط الأجنبي على الجزائر في هذا الصدد في السنوات القادمة[13].

الاستقلال

تعتبر السيادة متداخلة بشكل وثيق مع الاستقلال، وهو الأولوية الرئيسية الثانية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية. على الصعيد الدولي، فإن الجزائر ملتزمة بإعطاء نفسها مساحة للمناورة. فالتوافق التام مع قوة خارجية تعتبره الحكومة الجزائرية تهديد لوجودها. وهذا التفكير هو على الأرجح موروث حرب التحرير الجزائرية: وقيادتها متعلقة بشدة بالاستقلال من أجل الاستقلال. وفقدان حرية التصرف في مجال السياسة الخارجية يعني العودة إلى وضعها السابق باعتبارها مستعمرة. ويعتقد صانعو السياسة أن قبولهم لسلطة محدودة على صعيد السياسة الخارجية يعني تعريض سيادة وطنهم الداخلية للخطر نتيجة لذلك.

تاريخيا، وعلى عكس تونس والمغرب ونيجيريا والعديد من البلدان الأخرى في العالم الثالث، فإن تحرر الجزائر من نير الاستعمار الأوروبي تحقق عبر حرب طويلة عنيفة من اجل التحرير (1962-1954). ومنذ عام 1962، بذلت قيادة البلاد جهودا جبارة حتى لا " تصبح تابعة لدولة واحدة" أو كتلة واحدة (Draper, 1981). آخر تجسيد لهذه السياسة كانت قدرة الجزائر على الحوار والتنسيق مع كل من طهران والرياض، وهما دولتان تناصبان لبعضهما العداء، خلال مفاوضات منظمة أوبك في عام 2016 (Sheppard, Ravel, and Hume, 2016).

وقال وزير جزائري سابق "نحن لا نشرك أبدا دول أخرى في عمليات تشكيل سياستنا أو صنع القرارات الرئيسية. [وقد كان] خيارا باهظ الثمن"[14]. وهذه إشارة إلى رفض الجزائر السماح لمشرف أجنبي بمساعدتها في مواجهة تحديات أمنها القومي. وتشعر الجزائر بالاستياء كلما أحست بأن القوى الخارجية تحاول إملاء شروطها عليها. وبدلا من وضع أصولها في خدمة الجهات الأجنبية، تريد الجزائر أن تتم استشارتها وتصر على أن تؤخذ توصيات سياستها بعين الاعتبار.

في حالة ليبيا على وجه الخصوص، فإن مبدأ الاستقلال ينص على أنه إذا تدخلت دولة أجنبية أو كتلة من الدول الأجنبية في ليبيا، أو حاولت تعزيز نفوذها في النصف الغربي من الدولة، فإن الجزائر ستقاوم وستبحث عن سبل لاعتراض أو تخريب هذا التطور.

'منهج الأمن وحده لن ينفع' [15]

معتقد أساسي ثالث بين صانعي السياسة في الجزائر – وهو أن النهج الضيق القائم على الأمن سيرتد عليها دائما- يعود إلى الحرب الأهلية التي مرت بها الدولة في الفترة بين عامي 1992- 2002 [16]. فلا بد من الضرب بيد من حديد وبلا رحمة ضد خطر الإرهاب في المجال الأمني، ولكن دائمًا بالتزامن مع مجموعة من التدابير التي تتسم بالجرأة والقوة الناعمة على الصعيد الاجتماعي السياسي. في أوائل التسعينيات، انتهجت الجزائر مقاربة أمنية صارمة كان فيها المتشددون أمنيا هم البارزون. وبدأ هذا الأمر بالتغير في عام 1995. فحملة الجزائر للقضاء على التمرد خلال النصف الأول من التسعينات- القائمة على استخدام القوة بصورة قوة ناعمة نوعا ما - فشلت في القضاء على منظمات المتمردين التي كانت الحملة تهدف إلى القضاء عليها وزادت من تعنت المعارضة السياسية (Steinberg and Weber, 2015, p. 53).

ويشعر الجزائريون بأنهم "دفعوا ثمنا باهظا ليتعلموا" عدم ترك المعارضة السياسية أبدًا دون مخرج من المواجهة المسلحة. وكان قانون الرحمة الذي وضعه الرئيس زروال في عام 1994 (Martinez, 2000, p. 239) أول مظهر من مظاهر هذا المبدأ. وسار الرئيس بوتفليقة، عند توليه السلطة عام 1999، على مبدأ مماثل لتطبيق قانون الوئام المدني. وقدم الأخير فسحة زمنية تسمح للإسلاميين المسلحين، الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء من الناحية النظرية، لإلقاء السلاح وطلب العفو. أما الذين شاركوا في جرائم عنف فقد تم استبعادهم من مبادرة المصالحة الوطنية ولكنهم حصلوا على أحكام مخففة. وتم تنفيذ الجولة الثانية من العفو في عام 2005 (Lounnas, 2013). وإجراءات بوتفليقة، على الرغم من عيوبها وأوجه الظلم الكثيرة فيها، كانت جوهرية في وضع حد للحرب الأهلية التي حصدت أرواح 150.000 شخص (Joffé, 2008; Ghanem-Yazbeck, 2016).

يرى المسؤولون الجزائريون تشابها واضحاً بين الضربات الجوية لزعيم الفصيل الليبي خليفة حفتر في ليبيا واستخدام الرئيس زروال لنفس الطريقة للقضاء على المتشددين الإسلاميين بالقرب من الجزائر العاصمة قبل عقدين من الزمن (Al-Warfalli and Lewis, 2017; Ashour, 2009, p. 120). وقد قام حفتر، الذي يقع مقره الرئيسي بالقرب من بنغازي، منذ مايو 2014، بشن حملة عسكرية شرسة بقصد القضاء على خصومه السياسيين (Toaldo, 2017). وقد سعى إلى الجمع بين مختلف أطياف الإسلاميين، الذين تباينوا ما بين الجهاديين السلفيين إلى الإخوان المسلمين، مع الأطراف العلمانية التي أظهرت أي نوع من التسامح تجاه هؤلاء الإسلاميين (Harchaoui, 2018). وفي خطابه، فإنه يعتبر كل واحد منهم "إرهابيا". ويتفق المفكرون الاستراتيجيون الجزائريون بالإجماع تقريبا على أن طريقة حفتر على الأرجح لن تعزز السلام أو تتجنب تقسيم ليبيا.

وباختصار، فإن المبادئ الرئيسية للجزائر هي السيادة والاستقلال والتشكيك بشأن السياسات القائمة على الأمن فقط. وعلى الرغم من وجود بعض المبادئ الأخرى التي تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية، فإن هذه المبادئ الثلاثة هي الرئيسية والأساسية. وفي محاولة تطبيقها، تستند الجزائر العاصمة إلى الركائز التالية.

أسس السياسة الخارجية الجزائرية

تميل السياسة الخارجية الجزائرية إلى تحقيق النتائج عندما تتمكن بشكل متزامن من الاستفادة من الموارد الطبيعية وتعزيز الأمن القومي بصورة قوية.

الموارد الطبيعية

مصادر التمويل الرئيسية للحكومة الجزائرية هي عوائد تصدير النفط والغاز واحتياطيات النقد الأجنبي المحفوظة من السنوات السابقة[17]. ويجمع النظام السياسي الهجين في الجزائر ما بين الاستبداد مع بعض عناصر الديمقراطية (Ghanem-Yazbeck, 2017). والاستقرار الداخلي القائم، إلى حد كبير، على سياسات إعادة التوزيع الاجتماعية والاقتصادية للدولة والتي توفرها صادرات النفط والغاز[18]. وصادرات النفط والغاز هي وسيلة تضمن سعي القوى الغربية إلى الحفاظ على استقرار الجزائر الداخلي (Çelenk, 2009). وباعتبارها حلقة هامة في سلسلة توريد الطاقة للاتحاد الأوروبي، فإن هذا البلد الواقع في شمال إفريقيا يعتبر ثالث أكبر مورد للغاز للاتحاد الأوروبي، ويساعد على تلبية احتياجات الدول الأعضاء من الطاقة بما في ذلك إسبانيا (55%) وإيطاليا (16%) والبرتغال (15%) (Chikhi, 2016; 2017a). وفي عام 2016، صدّرت الجزائر ما يعادل 185.000 برميل يوميا من النفط الخام والمشتقات النفطية غير الجاهزة إلى الولايات المتحدة (EIA, 2018). وفيما يتعلق بمصادر الصخر الزيتي، تمتلك الجزائر احتياطيا غير مستغل حتى الآن يزيد على 700 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج من الناحية الفنية، والذي يتجاوز احتياطي الولايات المتحدة (EIA, 2013, p. 6).

الأمن القومي

تدعي الحكومة الجزائرية أنها تمتلك جهاز أمن قومي قوي، وتبرر هذا الادعاء من خلال الإشارة لقوات الجيش والشرطة القوية، والأعداد الكبيرة من الدبلوماسيين المحنكين، والشبكات الاستخباراتية الواسعة والتركيز والقدرة المحسنة، منذ عام 2001، على مكافحة الإرهاب.

أ. **القوات المسلحة.** بعد مصر، تملك الجزائر أكبر قوات مسلحة في إفريقيا، بتعداد يبلغ حوالي 147.000 عنصر نشط. ويصل العدد الإجمالي إلى 460.000 عند شمول قوات الجيش الاحتياطي وقوات الدرك في الدولة (Touchard, 2017, p. 17) [19].

وتمتلك الجزائر أسطولا كبيرا من الطائرات. وتعتبر ميزانية الدفاع في الدولة، والتي بلغت حوالي 10.2 مليار دولار في عام 2016 ، الأكبر في إفريقيا، وسادس أكبر ميزانية في الشرق الأوسط (SIPRI, n.d.) [20]. وغالبية الأسلحة، وليست كلها، تشتريها الجزائر من روسيا (Mokhefi, 2015). وهبوط أسعار النفط والغاز منذ عام 2014 أدى إلى تراجع عائدات الجزائر من 60 مليار دولار في عام 2014 إلى 27,5 مليار دولار في عام 2016 (Chikhi, 2017b). واستجابة لهذا التراجع في الدخل، خفضت الجزائر الإنفاق العام من 103 مليار دولار في عام 2015 (Middle East Online, 2014) إلى 65 مليار دولار في عام 2017 (Aghiles, 2017a). وانخفضت واردات الجزائر من 58 مليار دولار في 2014 إلى 46 مليار دولار في عام 2017 (Direction Générale des Douanes, 2018). لكن الدولة حافظت على الإنفاق العسكري فوق حاجز 10 مليارات دولار خلال السنوات العديدة الماضية (Aghiles, 2017b). ويدل هذا على مدى عزم الحكومة على عزل ميزانية دفاعها الكبيرة عن إجراءات التقشف التي تؤثر على جميع أوجه الإنفاق الأخرى. ولكن إذا أظهرت أسعار النفط تراجعا على مدى فترة طويلة، فقد يُترجم هذا الأمر إلى مزيد من الحذر وتراجع في استقرار الأمن الوطني الجزائري.

ب. **الشرطة.** على مدى العقد الماضي، حصنت الجزائر نفسها بعدد ضخم من قوات شرطة ذات التدريب الممتاز والتجهيز عالي المستوى والرواتب الجيدة (ICG, 2017, p. 23). وما بين عامي 2009 و2014، ازداد عدد أفراد هذه القوة أكثر من الضعف، حيث زاد عددهم من 90.000 ضابط إلى 209.000 ضابط (Matin d'Algérie, 2014).

ج. **السلك الدبلوماسي.** الهالة المرتبطة بحرب التحرير الوطنية بين عامي 1962-1954، تتيح للجزائر أن تعتبر نفسها إحدى دول العالم الثالث غير التابعة لأي دولة أخرى أو تحالف دول. وباعتبارها دولة راسخة الجذور في المعارضة الخالدة للأجندات التخريبية في شؤون العالم، فقد حافظت على تقاليد دبلوماسية راسخة على مدار جزء كبير من تاريخها - ولكن ليس كله - منذ عام 1962. ورغم أنهم غالبا متحفظون، فإن الدبلوماسيين الجزائريين في كثير من الأحيان يقدمون أنفسهم على أنهم وسطاء استباقيون وحازمون ومطلعون (Tajine, 2013). فعلى سبيل المثال ، في عام 1975، جمعت الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران على طاولة المفاوضات وساعدت في التوصل إلى تسوية لنزاع شط العرب (Entelis, 2015, p. 199).

د. **شبكات الاستخبارات والقدرة على مكافحة الإرهاب.** التزمت الجزائر منذ وقت طويل بالحفاظ على شبكة واسعة من الأصول الاستخباراتية في الخارج[22]. وشبكات الاستخبارات الجزائرية قوية ومعلوماتها حول المغرب - الساحل قد تكون أكثر تفصيلا من أي دولة أخرى تقريبا. وتعتمد سياسة الجزائر الخارجية أيضًا على أدائها فيما يخص مكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي كمصدر للمصداقية. وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 مباشرة، اتخذت إدارة الرئيس بوتفليقة، التي كانت في ذلك الوقت تعمل بالفعل على التقارب مع واشنطن، موقفا مؤيدا بشدة للولايات المتحدة (Tlemçani, 2008). وقد حددت المئات من المواطنين الجزائريين المشتبه بتورطهم في التحريض على الأنشطة الإرهابية داخليا وخارجيا (Bamford, 2001) وشاركت

الخريطة 2: الجماعات المسلحة الليبية- التواجد التقديري والسيطرة المناطقية كما في أبريل 2018

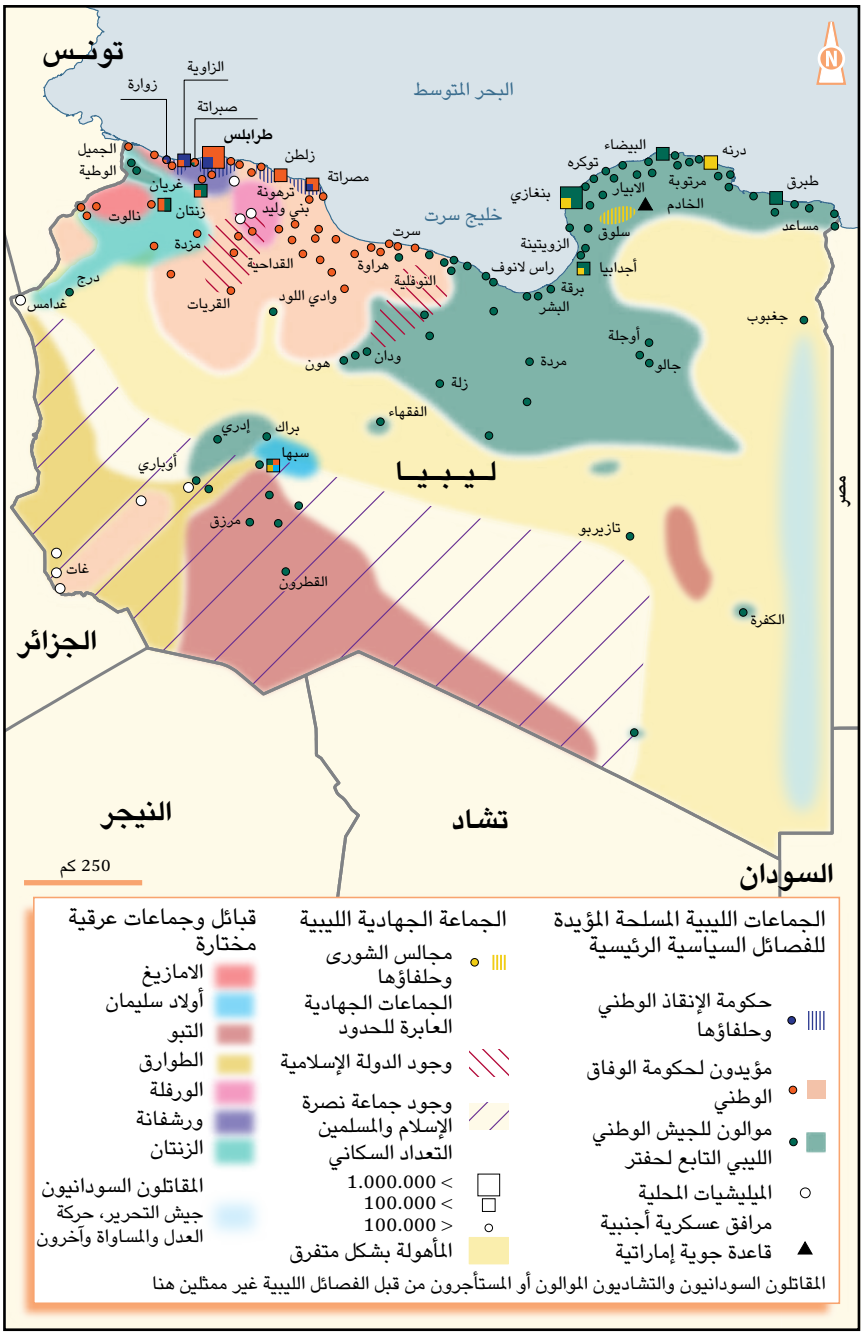

المصدر: جلال حرشاوي، 2018. المعلومات الواردة في هذه الخريطة مأخوذة من البحث الأصلي الذي قام به المؤلف [21].

> "يعتقد معظم المسؤولين الجزائريين أن طريقة حفتر على الأرجح لن تعزز السلام أو تتجنب تقسيم ليبيا."

هذه المعلومات مع السلطات الأمريكية. ومنذ أواخر الثمانينات، تم تدريب وتجهيز ألد أعداء الجزائر في الجيوب الجهادية الأفغانية التي بدأت الولايات المتحدة بقصفها في 7 أكتوبر 2001 [23].

أثبتت القدرة على مكافحة الإرهاب أنها نقطة حوار ذات مصداقية لأن إدارة الرئيس بوتفليقة نجحت إلى حد كبير في إنهاء تمرد استمر لمدة عشر سنوات داخل الدولة (Ghanem-Yazbeck, 2016). ومنذ أكتوبر 2001 وما بعد ذلك، أبرزت الجزائر معرفتها الفنية في كيفية مكافحة الإرهاب وقدمت نفسها للعالم باعتبارها عملاقا أمنيا يتمتع بالحكمة والحياد والرسوخ بأفضلية عشر سنوات قبل بدء الحرب العالمية على الإرهاب. ولا يزال هذا الوصف مستخدما (APS, 2017b). ففي مارس 2003، وفي تجاوز لمعارضة الجزائر الاعتيادية لسياسة التدخل في شؤون الآخرين، منع الرئيس بوتفليقة الاحتجاجات على المستوى المحلي ضد غزو الرئيس جورج دبليو بوش للعراق (Landsford, 2011, p. 112). وكان لهذا الأمر مفعول السحر. فقد تزايد التعاون الاستخباراتي والأمني مع الولايات المتحدة، وبعد ذلك مع فرنسا. وأدت زيادة التقارب مع الغرب إلى إنهاء عقد من العزلة الدبلوماسية النسبية التي بدأت عندما تم إلغاء الانتخابات في يناير 1992. كما كانت فاتحة للعصر الحالي الذي تتمتع فيه الحكومة الجزائرية بعلاقات دبلوماسية واقتصادية ليس فقط مع الولايات المتحدة، بل ومع الصين والدول الأوروبية وإيران وروسيا وفنزويلا وغيرهم من الدول –ويتفق هذا الأمر مع إحياء فلسفة حركة عدم الانحياز الموروثة من حقبة الحرب الباردة. وفي عام 2013، بذلت الجزائر جهودا أكثر استدامة لتعزيز العلاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية مع البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى[24].

وعندما يكون واحد أو أكثر من العناصر الأساسية المذكورة أعلاه ضعيفا، فإن سياسة الجزائر الخارجية تفقد الزخم. وعندما تكون هذه العناصر كما يجب، فإن الجزائر تكون فعالة. فمثلا، لعبت الجزائر دورا محوريا في الترويج للتسوية السياسية التي تم التوصل إليها بين الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية في تونس في عام 2013، وهو عام زاخر بالتوتر والمخاطر (Tajine, 2013). وجنبا إلى جنب مع العمل الدبلوماسي، بدأت الجزائر العاصمة برنامجا تدريبيا واسع النطاق لقوات الأمن التونسية، وعززت التعاون العسكري والاستخباراتي مع تونس من أجل محاربة المتشددين المسلحين على طول الحدود المشتركة بينهما[25].

واشنطن وباريس والأمن الإفريقي

في عام 2006، ولعدة أسباب، أدى تنامي أهمية إفريقيا إلى قيام واشنطن بإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا في شتوتغارت، ألمانيا، وبالتالي أخذ مسؤولية العمليات العسكرية في القارة عن عاتق القيادة الأوروبية الأمريكية، والتي كانت الجهة المعنية في السابق. وأدى هذا الأمر إلى زيادة اهتمام الجيش الأمريكي بإفريقيا (Kempe, 2006; White House, 2007). في تلك المرحلة، قررت الولايات المتحدة اعتماد نهج ذي شقين تجاه الأمن في إفريقيا. ويعتمد النهج الجديد – الذي لا يزال مستمرا تحت قيادة وزير الدفاع جيمس ماتيس – على مزيج من الوجود الأمريكي الخفي والتواجد العلني لجيوش الحلفاء الأوروبيين. وقد اعتمدت باريس هذا الإطار. وتقر الورقة البيضاء للحكومة الفرنسية التي قدمتها عام 2013 حول الدفاع والأمن القومي بأن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مبادرة القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، تعتقد أن "الأوروبيين الذين لديهم مصالح مباشرة أكثر في استقرار إفريقيا إضافة إلى القدرة على تحمل المسؤولية عن هذا الاستقرار، يجب أن يلعبوا دورا أكبر في أمن القارة (MDA, 2013, p. 29). بعد حرب ليبيا في عام 2011، تبنت بريطانيا دورا محدودا في إفريقيا. في المقابل، قامت فرنسا بالعكس تماما من خلال بدء عمليات عسكرية رئيسية في بوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى ومالي والنيجر. وقد اتخذت باريس موقفا أكثر نشاطًا في إفريقيا مما كانت عليه خلال الفترة ما بين عامي 1994 و2011 [26].

ووضع منهج واشنطن تجاه إفريقيا منذ عام 2006 الجزائريين في مأزق؛ فهم يريدون العمل عن كثب مع الولايات المتحدة بشأن الأمن الإقليمي ولكنهم مترددون بشأن رؤية فرنسا تتولى زمام القيادة العسكرية في منطقة المغرب- الساحل. ويُعزى هذا القلق إلى سجل فرنسا في ليبيا، وعدم إحرازها أي تقدم في مالي[27]، وماضي الجزائر كمستعمرة إلى جانب تعلق الجزائر الشرس بالسيادة وميلها إلى الحفاظ على خياراتها مفتوحة. ومن وجهة نظر الجزائر، فإن الشراكة الأمنية بين دولتين لا يمكن أن تكون ديناميكية عندما يقوم أحد الطرفين بتنفيذ السياسات التي يضعها الطرف الآخر[28] (Lebovich, 2015, p. 6). في هذه الأثناء، فإن فرنسا – بحكم قدرتها العسكرية ورغبتها في التدخل في منطقة المغرب- الساحل – ترى نفسها صانع القرار الرئيسي في المنطقة. وبالتالي، فإن كلتا الدولتين تعتبر نفسها "صاحبة الفكر" الأكثر شرعية وحكمة وراء مشروع الأمن الإقليمي.

علاوة على ذلك ، تفضل باريس نهجا عسكريا (Powell, 2016; Guichaoua, Jezequel et al., 2018) يتعارض مع مبادئ الجزائر[29]. وعلى مدى العقد الماضي، قدمت الجزائر منافع للأقليات وركزت على حركات دينية وجماعات عرقية محددة (Lebovich, 2015, p. 7). وحتى ضمن الخارج القريب منها، بما في ذلك شمال مالي وجنوب غرب ليبيا، تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة تقوم في بعض الأحيان على تقديم المساعدات الإنسانية إلى مجتمعات شبيهة[30]. ولاحظت الجزائر أن هذه الممارسة ترضي المجتمعات المقابلة لها في الجزائر نفسها. وكما أشار وزير جزائري سابق:

> "بالنسبة لنا، هذه الجماعات [ضمن حدودنا المباشرة] هي سلسلة متصلة لبعض مجتمعاتنا، ولكن الفرنسيين لا يفهمون ماذا نفعل [في نطاق القوة الناعمة]. فبالنسبة لهم، هذه الأمور مجرد علاقات اجتماعية بسيطة أو مسرحيات اجتماعية [31]".

ونتيجة لعدم الثقة المتبادلة وعدم التوافق المذهبي بين فرنسا والجزائر، كان هناك ازدواج كبير ونتائج عكسية للجهود المبذولة ضمن منطقة الساحل (ICG, 2015, p. 12) [32]. وهناك ضيق وانزعاج مماثل يتنامى فيما يتعلق بليبيا. وأحداث 26 مايو 2017 توضح الاختلاف بين باريس والجزائر. فبعد ساعات فقط من قيام مقاتلي جماعة "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المسلحة (أو ما يسمى "بالدولة الإسلامية") بقتل 29 قبطيا مسيحيا في

المنيا، شنت مصر غارات جوية على درنة في شرق ليبيا وهون في المنطقة الوسطى للبلاد، على بعد 370 ميلا فقط من الحدود الشرقية للجزائر. وقد استهدفت القاهرة على الأرجح أعداء حفتر غير المرتبطين بالدولة الإسلامية هناك (Aboulenein and Elgood, 2017; MacDonald, 2017). أعربت باريس عن دعمها للغارات الجوية التي شنتها مصر على التراب الليبي لدعم حفتر (Irish, 2017). في المقابل، أعربت الجزائر عن قلقها حيال التدخل العسكري المصري في ليبيا (Dimitrakis, 2017).

على نطاق أوسع، زادت باريس في السنوات الأخيرة من دعمها لحكومات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس التشادي إدريس ديبي[33]. ومنذ مطلع عام 2015 على الأقل، ساعدت فرنسا أيضًا تحالف حفتر مباشرة، من خلال إرسال المستشارين، والعملاء السريين، والقوات الخاصة في الميدان[34]. علاوة على ذلك، امتنعت فرنسا عن انتقاد دولة الإمارات بسبب انتهاكها للقانون الدولي من خلال قيامها بتسليم الأسلحة وتشغيل قاعدة جوية في شرق ليبيا (Nkala, 2016; UNSC Panel of Experts, 2017, pp. 25–34). ونتيجة لهذا التوجه، فإن النفوذ الفرنسي أصبح ملموسا على نحو متزايد حول الجزائر، حيث يمتد من مصر إلى المغرب وعلى الساحل. وهذا التوجه المتنامي، في حال استمر، يمكن أن ينتهي به المطاف إلى التعارض مع مبدأ استقلال الجزائر. والتنافر المذكور بين الجزائر وفرنسا سيتجلى وبقوة أكبر إذا تمكنت قوات حفتر أو غيرها من الفصائل المدعومة من فرنسا من الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والاقتراب من المراكز الحضرية في النصف الغربي من ليبيا مثل مصراتة وسبها وطرابلس. وقبل مراجعة تأثير الأزمة الليبية على الجزائر منذ عام 2011، والسياسات التي طبقتها الدولة استجابة لها، فإنه من المفيد مراجعة العلاقة بين البلدين في السنوات التي سبقت عام 2011.

موقف الجزائر من ليبيا

التأنيب الموجه للجزائر الذي نشرته وسائل الإعلام الإماراتية خلال التدخل المشترك لحلف الناتو والدول العربية في عام 2011 أكد أن "النظام الجزائري كان صديقاً حقيقياً للقذافي (Cheref, 2011)". لكن السجل التاريخي يشير إلى واقع أكثر تعقيدا.

تاريخ العلاقات الجزائرية الليبية قبل عام 2011

كانت ليبيا في عهد القذافي قوة تعديلية متهورة استهجنتها الجزائر المؤيدة للوضع الراهن. ولا يوافق الجزائريون على توغلات القذافي في الأراضي التشادية في الفترة ما بين عامي 1978–1987 بالإضافة إلى تحالفه قصير الأمد مع المغرب في عام 1984 (Maddy-Weitzmann, 1986, p. 117). ومنذ عام 1979 وما بعد ذلك، قام القذافي، وأثناء استخدامه للخطاب المعاد للإمبريالية، بدعم الحركات التحررية في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر (Entelis, 2015, p. 195; Buijtenhuijs, 1987, p. 143; Metz, 1989, p. 268). وبصورة أغضبت الجزائر كثيرا، وعد الزعيم الليبي بإعادة تشكيل مساحة صحراء ما بعد الاستعمار وحدودها لدعم الطوارق.

غير أن الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد (1979–1992) حرصت على البقاء على اتصال وثيق بالقذافي وأعطته انطباعا بأنها على استعداد للوقوف إلى جانبه، بل وحتى القتال جنبا إلى جنب معه[35]. وخلال نفس الفترة، منح الشاذلي قاعدة للوطنيين الليبيين الذين ينتمون إلى الجماعة المعارضة لحكم القذافي وهي الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا حيث أعدوا، بدعم من الولايات المتحدة، انقلابا ضد الديكتاتور الليبي. وفشلت عملية عام 1985 بسبب التسريبات (Laham, 2007, p. 148). وبعد رحيل الشاذلي عام 1992، واصلت الجزائر السماح للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، التي ارتبط بها المعارض لحكم القذافي والمستقر في الولايات المتحدة خليفة حفتر، بعقد اللقاءات في الجزائر (Ougartchinska and Priore, 2013, p. 193; Hilsum, 2013, p. 87; Barfi, 2014, p. 4).

في التسعينات، كان بعض المسؤولين الجزائريين مقتنعين بأن القذافي يؤيد المتمردين الإسلاميين الناشطين في أراضيهم[36]. علاوة على ذلك، وبعد تحسن علاقات الغرب مع القذافي في عام 2003، أصبحت ليبيا والجزائر خصمين في سوق الطاقة. حيث سعت ليبيا إلى إزاحة الجزائر باعتبارها المورد الرئيسي في المغرب- الساحل للغاز الطبيعي إلى أوروبا (Zoubir and Dris-Ait-Hamadouche, 2013, p. 73). وكان الممولان الرئيسيان للاتحاد الإفريقي يحملان رؤى غير متوافقة للقارة الإفريقية[37]. وكما أشار خبير أمريكي في الشؤون المغاربية[38]، فإن الجزائريين كانوا دائما في صراع بشأن مسألة ما إذا كانت ليبيا القوية أم الفوضوية هي التي تشكل تحديا أكبر.

ويثبت هذا الأمر أن ما كان يشغل بال الجزائر في عام 2011 لم يكن صداقة للقذافي. فعلى الرغم من أن الجزائر لم تكن راضية عن سياساته، فقد كانت تخشى الفراغ والفوضى التي ستخلفها الإطاحة به. وأشارت شخصية رفيعة المستوى في حينه في التمرد الليبي، في معرض حديثه عن موقف الجزائر في عام 2011 [39]، إلى أن "طلباتنا للقاء المسؤولين الجزائريين لعرض قضيتنا من وجهة نظر المجلس الوطني الانتقالي لم تلق آذانا صاغية على الإطلاق"[40].

بعد شهور من اعتراف حكومة الرئيس الفرنسي ساركوزي بالمجلس الوطني الانتقالي في 10 مارس 2011، رفضت الجزائر أن تحذوا حذوها، وأصرت على أن المتمردين الليبيين يجب أن يلتزموا أولا بمحاربة القاعدة في شمال إفريقيا[41]. في الوقت نفسه، اتهم المجلس الوطني الانتقالي الجزائر بتسهيل عبور المئات من مقاتلي جبهة البوليساريو عبر الأرض الجزائرية للانضمام إلى معسكر القذافي كمرتزقة[42]. كما يجب الإشارة إلى أن الجزائر لم تسع إلى منع دول الخليج من تحويل الأسلحة إلى التمرد المناهض للقذافي في عام 2011. وفي مايو 2011، بدأت الإمارات بإرسال الأسلحة للمتمردين في مدينة الزنتان الواقعة إلى الشمال الغربي في ليبيا (Cole and Khan, 2015, p. 76). ويتذكر شاهد عيان ما حدث بقوله:

> "هبطت شحنات الأسلحة في تونس. ثم عبرت الشاحنات الشريط الحدودي بالقرب من الجزائر في منطقة غدامس. وغض الجزائريون الطرف عما كان يحدث على الحدود، وكانوا أحيانا يتدخلون لمساعدة الزنتان. وبشكل عام، لا تحب الجزائر التعامل مع دول الخليج. لكن كان لها علاقة قوية تاريخيا مع مدينة الزنتان من قبل عام 2011"[43].

وبعد وقت قصير من سقوط طرابلس في أواخر أغسطس عام 2011، كان هناك اعتقاد بأن الجزائر رفضت السماح لمعمر القذافي الهارب بالدخول إلى أراضيها (Aïd Mouhoub, 2011)[44]. غير أنه تم السماح لصفية زوجة الديكتاتور، وابنته عائشة، وأبنائه هانيبال ومحمد بالدخول (Harding, Chulov, and Stephen, 2011). ويقول بعض المعلقين أنه كان ينبغي على الجزائر أن تكون أسرع في دعمها لتدخل حلف الناتو والدول العربية ضد نظام القذافي، واحتضان المتمردين الليبيين. وفي هذه القراءة، فإن تردد الجزائر يظهر أنها فهمت "الواقع الليبي الجديد بشكل خاطئ" في عام 2011 (Matarese, 2016). ويعارض آخرون هذا التفسير، حيث يرون بدلاً من ذلك، أن تقييم الجزائر للمجلس الوطني الانتقالي كان أكثر دقة من تقييم باريس أو لندن. ويقول هؤلاء المعلقون بأن الجزائر رأت على الفور في الحكومة المؤقتة واجهة واهية بدأت الفصائل

بالفعل بقتال بعضهم البعض من ورائها، وبالتالي تمكين الخلايا الجهادية – والجماعات المسلحة المارقة بشكل عام – بشكل غير مباشر من تعزيز قوتها. وفضح موقف الجزائر "الظاهري" خلال حرب عام 2011 حقيقة خوفها العميق من انهيار ليبي يسلم زمام الأمور لجهات مؤثرة غير حكومية وصراع طاحن بين المتمردين (Thieux, 2018, p. 9). من هذا المنظور، فإن استجابة الجزائر الصارمة في عام 2011 كانت إشارة إلى رغبتها في استمرار وجود نوع من هيكل الدولة في الخارج القريب بدلا من الدعم التام للقذافي بحد ذاته.

وفي حين ثبتت صحة شكوك الجزائر بشأن الفصائل المختلفة المعارضة للقذافي، فإن رفض التحدث معهم لعدة أشهر بعد بدء الثورة لم يكن فيه نوع من البراغماتية ولا الدهاء. فخلال العامين اللذين أعقبا الإطاحة بالقذافي في عام 2011، لم تنقطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية مع ليبيا تماما، ولكنها اتسمت بالتردد والخوف، ونوعا ما من التعنت الذي ظهر خلال ذلك العام المهم (Megerisi, 2017, p. 34). وعادت لها الحياة من جديد بعد اندلاع الحرب الأهلية في مايو 2014.

قبل التطرق إلى سياسة الجزائر تجاه ليبيا منذ الصراع المستمر الذي اندلع في عام 2014، فمن الضروري استعراض مدى تأثير الحرب التي امتدت ما بين فبراير وأكتوبر على أمن الجزائر الوطني.

الأمن

عموما، فإن حرب ليبيا التي امتدت ما بين فبراير وأكتوبر عام 2011 ساهمت في جعل المشهد الأمني الجزائري أكثر خطورة. حيث زاد انتشار الأسلحة وتكرار هجمات المتشددين. وشهدت الفترة ما بين عامي 2012–2011 أيضا هلالا من المساحات ضعيفة الحكم أو غير الخاضعة للحكم حول معظم الجزائر، ولا سيما على طول الحدود مع ليبيا ومالي وتونس[45].

تصاعد النشاط الجهادي

كان للتوفر الخارج عن السيطرة للمتفجرات والأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة و الذخيرة ذات الصلة في ليبيا منذ أوائل عام 2011 تأثير قوي على تصورات المسؤولين الجزائريين بشأن جارتهم المقلقة إلى الشرق. فانتشار الأسلحة داخل ليبيا[46]، والتي تسببت على الفور بآثار غير مباشرة في البلدان القريبة، تجسدت آثاره من خلال استخدام مخزون القذافي الموجود خلال حرب عام 2011 وتوفير أسلحة إضافية من قبل الدول الأعضاء في الائتلاف الذي تدخل في نفس العام.

فمنذ بداية الحملة العسكرية لائتلاف حلف الناتو والدول العربية في 2011 في ليبيا، أصبح من الواضح أن مقاتلين من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[47]، عدو الجزائر اللدود، قد شاركوا في التمرد المسلح ضد نظام القذافي (Entous, Johnson, and Levinson, 2011). وداخل الجزائر، ارتفع مستوى العنف الجهادي. فالمزاعم تشير إلى استخدام مئات الكيلوغرامات من متفجرات سيمتكس من حقبة القذافي من قبل الجهاديين بالقرب من الجزائر العاصمة خلال صيف عام 2011 (Ouazani, 2011). ومن خلال الاستفادة من مخزونات ليبيا المتوفرة للجميع، ضرب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جهاز الأمن في شمال الجزائر بموجة من الهجمات الإرهابية التي بدأت في أبريل 2011 [48]. وبدءًا من أكتوبر 2011، تم إطلاق موجة أخرى من الهجمات ضد الجزائر. واستمدت هذه الهجمات جزءًا من قوتها اللوجستية من ليبيا ولكن تم إطلاقها من مالي[49]. وضمن المخطط الإقليمي للأمور، لم تكن الجزائر الهدف الأعلى للجهاديين في الفترة ما بين عامي 2011–2012. فالجهات المؤثرة غير الحكومية التي لديها إمكانية الوصول إلى الأسلحة المتداولة في ليبيا تنظر إلى أراضٍ أخرى في المنطقة الأوسع باعتبارها أهدافا أكثر سهولة أو أعلى أولوية من الجزائر[50]. ووصلت تدفقات الأسلحة الخارجة من ليبيا إلى سوريا، وعلى طول الطريق، وصل جزء منها إلى غزة وجنوب لبنان وسيناء (Chivers, Schmitt, and Mazzetti, 2013; Nichols, 2013). وكان شمال مالي الوجهة الرئيسية الأخرى للأسلحة الليبية (Anders, 2015).

ويعتبر عدد مخابئ الأسلحة في جنوب الجزائر غير متناسب مع العدد المشتبه به من المتشددين الناشطين داخل الأراضي الجزائرية[51]. أحد التفسيرات المحتملة لهذا الأمر هو أن جنوب الجزائر يُستخدم في الغالب كمنطقة عبور أو منطقة تخزين (Hanlon and Herbert, 2015, p. 27). وحتى عام 2009، ظل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يعتبر الجزائر منطقة رئيسية لعملياته وهدفه الرئيسي وفي ذلك الوقت استخدم الساحل والصحراء كمناطق ثانوية لغايات الدعم. وحدث تغيير خلال السنوات القليلة الماضية حيث بدأت الجماعة الجهادية باستراتيجية "التوسع في الساحل" ومددت نطاق عملياتها من خلال فتح جبهة جنوبية للمناطق الساحلية (Boukhars, 2016a). ويشير هذا المنطق إلى أن الجزائر ربما لم تعد محط اهتمام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأن جنوب الجزائر سوف يستخدم من الآن فصاعدا بمثابة نقطة انطلاق لجدول أعمال يركز على الساحل[52].

تفسير محتمل آخر هو أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يستعد لاعتداءات عبر الحدود في جنوب الجزائر. ومن المرجح أن تنجح العمليات عبر الحدود إذا كانت الخلايا الإرهابية سريعة الحركة وغير مثقلة بالذخيرة أو الأسلحة. لهذا السبب، يقوم المتمردون في بعض الأحيان بتجهيز مخابئ الأسلحة في المناطق المستهدفة أو بالقرب منها في الجزائر، استعدادًا لهجمات مستقبلية هناك. ويمكنهم أيضا القيام بذلك بنية الاستعداد ضد سيناريوهات الحصار المحتمل حول الأراضي التي يرغبون في الاستيلاء عليها وتحويلها إلى معقل.

الإجراءات المضادة

من أجل منع دخول الأسلحة والجماعات الإرهابية، بذلت الجزائر منذ عام 2011 ، الكثير من الجهد والمال لمراقبة حدودها الشرقية. فبعد صدمة يناير 2013 في عين أميناس، تمثل رد فعل الجيش بنقل مجموعة حرس الحدود من قسنطينة إلى عين العوينات في تبسة بالقرب من الحدود التونسية (El Watan, 2014). وتدعي الجزائر أيضا أنها تقوم ببناء حاجز رملي يمتد على طول خنادق مائية (Amiar, 2016; Assemblée Nationale, 2017). بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بنشر قوات جوية، بما في ذلك طائرات ومروحيات جوالة وطائرات مراقبة بدون طيار (Alilat, 2016). وتشمل القوات التكميلية المعينة بشكل دائم القوات الخاصة وحرس الحدود. وزاد مستوى التعبئة في مايو عام 2015، عندما سيطرت الدولة الإسلامية على مطار سرت. ووفقا للحكومة الجزائرية، فإن عدد الأفراد المتمركزين على طول الحدود الشرقية للبلاد التي يبلغ طولها 1200 ميل يقدر بحوالي 23000 عنصرا يشملون حرس الحدود والدرك والجنود[53]. وبالنظر إلى هذه البيئة الجديدة، فإن المراقبين في منطقة المغرب- الساحل يتساءلون بشكل متزايد فيما إذا كانت سياسة الجزائر الصارمة بعدم التدخل أمرا يمكن الاستمرار في انتهاجه.

سياسة عدم التدخل إلى الأبد؟

يرى بعض المحللين بأن التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل ألحق بها الضرر في السنوات الأخيرة (Boukhars, 2013). ولكن يجب الاعتراف بأن قراءة الجزائريين للصراعات التي تعاني منها دول الجوار غالبًا ما تكون الأكثر دقة[54]. ومن هذا المنطلق، فإنهم يضعون سياسات تبدو ناجحة في تعزيز السلام، مع وجود استثناءات قليلة. ومع ذلك، نادرا ما تضمن الجزائر تطبيق الحلول المفضلة من وجهة نظرها بالقوة الكافية. لهذا السبب جزئيا، فإن العواصم الأخرى في كثير من الأحيان ترفض الإصغاء لوجهة نظر الجزائر بشأن المغرب- الساحل.

الإطار 1: انتشار الأسلحة من ليبيا

أهمل القذافي جوانب القوة البشرية والجاهزية والتدريب لغالبية قواته المسلحة الرسمية، مقابل شراء وتخزين كميات كبيرة من الأسلحة (Cordesman and Nerguizian, 2009, p. 61). وتم شراء أغلبية ترسانة النظام الديكتاتوري، وليس كلها، في سبعينيات القرن الماضي من الاتحاد السوفياتي. وقبل اندلاع الثورة، شملت محتويات ترسانة القذافي ما بين 250.000 و 700.000 قطعة سلاح، تألفت بشكل رئيسي من البنادق الهجومية وحوالي 15.000 صاروخ أرض جو محمول (Small Arms Survey, 2015, p. 175; Schroeder, 2015) شملت أنظمة الدفاع الجوي المحمولة من طراز Strela-2 و SA-16 و SA-24 إلى جانب ملحقاتها (مقابض البنادق والبطاريات الحرارية وأنابيب الإطلاق)[55]. وشمل المخزون أيضا قاذفات RPG مضادة للدبابات، وصواريخ غراد من طراز BM-21 ومدافع رشاشة ثقيلة من طراز دوشكا. وإضافة إلى العتاد السوفيتي الصنع، كانت ليبيا في عهد القذافي تمتلك كميات كبيرة من الألغام المضادة للأفراد من طراز NR-442 والصواريخ المضادة للدبابات من طراز NR-160 التي تم شراؤها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي من مصنع Poudrières Réunies de Belgique البلجيكي[56]. وفي عام 2007، باعت فرنسا صواريخ من طراز ميلان للقذافي (La Dépêche, 2007)، الذي قام أيضًا بشراء أسلحة مضادة للطائرات من كوريا الشمالية والصين (Rawnsley, 2011). وأخيراً، كان النظام الديكتاتوري معروفا بامتلاكه لمئات الأطنان من متفجرات سيمتكس البلاستيكية التي تم شراؤها من تشيكوسلوفاكيا قبل عام 1990 (Green, 1990). وفي حين تم تدمير جزء من هذه الترسانة نتيجة الغارات الجوية لحلف الناتو (Mueller, 2015)، فقد تم الاستيلاء على الجزء الأكبر منها من قبل المتمردين وغيرهم من الجهات المؤثرة غير الحكومية.

إضافة إلى هذه المخزونات الموجودة من قبل، وزعت دول الخليج أيضا كميات كبيرة من الأسلحة الجديدة خلال حرب عام 2011. ولاحظ المسؤولون الليبيون المناهضون للقذافي أن قطر قامت، بين أبريل وسبتمبر عام 2011، بشحن 20.000 طن من البنادق الهجومية، وقاذفات RPG والذخيرة والأزياء العسكرية والمركبات إلى ليبيا (Dagher, Levinson, and Coker, 2011)[57]. وعلى الرغم من حقيقة عدم التوفر العلني لأي تفاصيل وافية عن الشحنات التي قامت بها في قطر، فإن أهمية هذه المساعدات تشير إليها حقيقة أنه إذا كان نصف الكميات المزعومة مؤلفا من أسلحة صغيرة، فإنها ستصل إلى 178.000 بندقية من طراز كلاشينكوف و3000 رصاصة لكل بندقية[58]. كما قامت عدة دول أعضاء أخرى في ائتلاف حلف الناتو والدول العربية – بما في ذلك فرنسا والإمارات – أيضا بإرسال مساعدات مميتة، وإن كان ذلك بدرجة أقل من قطر[59]. وساعد كل من الجيش المصري والسوداني في توجيه الأسلحة إلى المعارضة (Levinson and Rosenberg, 2011; ElHag, 2012). بعد عام 2011، استمر تدفق الأسلحة إلى ليبيا من القوى الشرق أوسطية (مثل الإمارات) (UNSC, 2016, paras. 140–43). وبدأت تركيا بعد ذلك بوقت قصير بشحن الأسلحة غير المشروعة إلى ليبيا أيضا، انتهاكا للقانون الدولي (UNSC, 2016, paras. 151–59)[60].

لقد كان للانتشار الكلي للأسلحة في ليبيا تأثير شديد على جهود الحكومة الجديدة من أجل فرض احتكارها للاستخدام القانوني للقوة. وجعل هذا الأمر من البلد الواقع في شمال إفريقيا مجرد مساحة ضعيفة الحكم في أحسن أحوالها. وكانت بعض الجماعات المسلحة – ولا سيما الجماعات المتمردة العابرة للحدود– قادرة على استغلال هذه الديناميكية في محاولة لتقويض الحكومات ومؤسسات الدولة، ليس فقط داخل ليبيا ولكن أيضًا في مجموعة من المناطق الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوة على ذلك، في عام 2012، كانت القوى الغربية الكبرى الثلاثة لا تزال مؤمنة بأنه سيكون من السهل "إصلاح" ليبيا بعد سقوط القذافي. في ذلك الوقت، أظهر إصرارهم على وجوب مغادرة الرئيس السوري بشار الأسد، اعتقادا لديهم بأنه إذا تم اعتبار النظام معاديًا، فإن الإطاحة به من قبل الجهات المؤثرة غير الحكومية يعتبر أمرا مرغوبا. وتم اعتبار هذا الموقف الغربي، الذي كان سائدا في عام 2012، نوعا من التشجيع المعنوي للجماعات الجهادية في المغرب– الساحل، سواء الجزائرية أو غيرها، في معادتها للدولة. وكان حجم الأسلحة والذخيرة المتداولة، إلى جانب المساحات غير الخاضعة للحكم، والتي استغلتها الجماعات المتمردة في ليبيا ما بعد عام 2011، عبارة عن جنة لوجستية.

وفي حالة الجزائر، تراجع تدفق الأسلحة القادمة من ترسانة القذافي قبل عام 2011 إلى البلد الواقع في شمال إفريقيا في الفترة بين عامي 2013–2014 لكنه لم يتوقف. فالأسلحة من مناطق النزاع الأخرى، مثل تشاد والسودان، دخلت إلى أراضي الدولة أيضا (Conflict Armament Research, 2016, p. 25). وأشار أحد الخبراء حول الجزائر ومالي إلى تداول الأسلحة بكميات كبيرة لمدة عقدين في منطقة الساحل[61]. والبيئة في ليبيا ما بعد عام 2011 سهّلت دخول هذه الأسلحة إلى الجزائر أيضا.

بشكل عام، تم اكتشاف الأسلحة المنتشرة في جنوب الجزائر بشكل أكبر على مدى السنوات الأربع إلى الخمس الماضية، مع وصول الرقم إلى ذروته في عام 2016 [62]. ومعظم الأسلحة التي تم العثور عليها حتى الآن قادمة من الساحل الإفريقي وليبيا. في عام 2016 وحده، ضبطت قوات الأمن، وفقا للمجلة الرسمية لرئاسة الأركان الجزائرية "الجيش"[63]، 189,362 خرطوشة، و735 كيلوغراما من المتفجرات، و338 صاروخا من طراز RPG-7 ، و17 صاروخا من طراز S-5 من عيار 75 ملم، و668 بندقية كلاشنكوف AK-47، و48 مدفعا رشاشا من طراز FMPK، و64 بندقية من طراز سيمونوف، و18 قاذفة RPG-7 ، و792 قنبلة يدوية (El-Djeich, 2016, p. 20). وبشكل تقريبي، فإن المخبأ متوسط الحجم يضم عادة حوالي 12 بندقية، و6 قنابل يدوية، و6 صواريخ RPG، و10 كيلوغرامات من المتفجرات. كما تم العثور على عدد من المخابئ المعزولة. فأحد المخابئ الكبيرة على وجه الخصوص، والذي تم اكتشافه في الوادي في ربيع عام 2016، احتوى على أسلحة مضادة للطائرات من طراز دوشكا من عيار 12.7 ملم ومن طراز KPV-14.5 (Kharief, 2016). وفي أغسطس2017، تم العثور على 66,000 طلقة مدفونة قرب أدرار (APS, 2017c) [64]. وكان عدد الأسلحة التي تم العثور عليها خلال عام 2017 أقل من العام السابق[65].

هناك سوء فهم واسع، يصر عليه بعض المسؤولين الجزائريين بقوة، وهو أن الدستور الجزائري يحظر التدخل الخارجي. فالمادة 26 من دستور الجزائر لا تمنع إرسال القوات إلى الخارج في جميع الحالات. فهي تحظر ذلك الأمر إذا كان الغرض من الجهود العسكرية هو "تقويض السيادة الشرعية للشعوب الأخرى أو حريتها" (Algérie, 1996). ويمكن أن تعبر القوات المسلحة الجزائرية الحدود إذا كان التكليف يحدد أن يد المساعدة ستُمد لحكومة سيتم الاعتراف بها دوليا. ويشكل قرار الرئيس بومدين إرسال جيش بلاده إلى مصر في عامي 1967 و1973 لمساعدة القاهرة على محاربة إسرائيل سابقة كلاسيكية (Belkaid, 2017; Rabinovitch, 2007, p. 23). والقيد الرئيسي على التدخل العسكري الخارجي ليس قانونيا بل هو مسألة عقيدة ومبدأ. وهذا الأمر، على عكس الدستور، يمكن إبطاله في أي لحظة دون تحذير أو تشريع. وبعض التطورات في السنوات الأخيرة تشير إلى احتمالية حدوث تغيير.

في ربيع عام 2012، شنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وهي جماعة جهادية سلفية في شمال مالي، هجومين على أهداف جزائرية[66]. في كلا الهجومين، امتنعت الجزائر عن الرد، التزاما بقاعدة "عدم التوغل في الدول الأخرى". لكن في أوائل ربيع عام 2014، ردت الجزائر بشكل مختلف. فبعد وصول معلومات تفيد بتهديد جماعة جهادية لسفارتها في طرابلس، قامت القوات الخاصة الجزائرية بمهمة على الأراضي الليبية (Benyoub, 2014). حيث قامت عدة مجموعات صغيرة من العملاء الجزائريين، بملابس مدنية، بالسفر إلى مطار طرابلس الدولي جنوب المدينة. ولم يكن لديهم أي ترتيب مسبق مع جماعة الزنتان المسلحة المسؤولة في حينها عن أمن المطار، لكنهم وصلوا بكل بساطة. وتم الاتفاق على خطة بديلة بين الجزائر والجماعات المسلحة في الزنتان، تفيد بنقل الدبلوماسيين إلى الزنتان إذا ثبت أن الرحلة إلى الجزائر صعبة للغاية. وكانت الخطة البديلة جاهزة للتنفيذ لكن لم يتم اللجوء إليها، حيث تمكنت

المجموعة الجزائرية (بما في ذلك الدبلوماسيين) من قطع مسافة الثمانية كيلومترات من سفارة الجزائر إلى مطار معيتيقة. ومن هناك، عادت المجموعة إلى الجزائر. وكان المرور عبر مطار معيتيقة شرق طرابلس، ممكنًا لأن الجزائريين استفادوا من مساعدة عبد الرؤوف كارا وعبد الحكيم بلحاج هناك[67]. وكان للأخير نفوذ كبير على معيتيقة في تلك الفترة[68]. وقبل أسابيع من اندلاع الحرب الأهلية، فإن عملية الاستخراج التي نفذها الجزائريون استفادت من مساعدة بلحاج وميليشيات الزنتان الذين كانوا في ذلك الوقت في تنافس مباشر.

في نفس الوقت تقريبًا، أكدت جمعية هنري جاكسون البحثية، ومقرها بلندن ومصادر أخرى – دون تقديم أي أدلة– أن القوات الخاصة الجزائرية، جنبا إلى جنب مع القوات الفرنسية والأمريكية، قامت بتوغل على مسافة 300 ميل في فزان لمواجهة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هناك (Haynes, Evans, and Morajea, 2014). وفي مايو 2014، وقعت الجزائر على اتفاق تعاون مع تونس منحها "حق المطاردة التي تتخطى الحدود القومية" أو القدرة على الانخراط في العمليات العسكرية عبر الحدود على الأراضي التونسية (Zine, 2014) [69].

تمثل العناصر المذكورة أعلاه انحرافا عن إصرار الجزائر المعروف "بعدم السماح" بإرسال أفراد مسلحين إلى ما وراء حدودها. ونظرا إلى أن جوارها المباشر يمثل تهديدات أكثر لمصالحها القومية، فقد تحولت الجزائر إلى موقف أكثر مرونة فيما يتعلق بالتدخل في الدول الأخرى. وهذا الأمر صحيح خصوصا في الحالات التي يكون فيها من الممكن أن تتدخل بصورة سرية ودون لفت الانتباه. كما أن الحالات المذكورة سابقا تبين بوضوح الطبيعة المتنوعة لشبكات الجزائر داخل ليبيا.

والأمر الأكثر أهمية من النقاشات الدستورية أو العقائدية هو مسألة ما إذا كانت الجزائر تملك القدرة الفعلية على إرسال قوات مسلحة إلى الخارج لأغراض تتجاوز التوغلات الصغيرة المخصصة. والاعتبارات التالية لها أهميتها في هذا الشأن:

أ. **التداخل.** من المحتمل أن يكون لأي تحرك عسكري جزائري ظاهر ضمن نطاق الخارج القريب تداعيات محلية، بالنظر إلى أن الفصائل السياسية والمجتمعات العرقية والمنظمات الجهادية موجودة على جانبي الحدود. فعلى سبيل المثال، مختلف التيارات الدينية على جانبي الصراع الليبي الرئيسي لها نظائر داخل الجزائر يمكن أن ترى في أي عملية محتملة فرصة لتصعيد روايتهم حول المظالم الواقعة عليها، وفي الوقت نفسه التجهيز لاعتداء على الحكومة الجزائرية. وبعبارة أخرى، فإن تدخل الجزائر خارج حدودها قد ينتهي بزيادة فرص التمرد أو توفير دافع إضافي لجيوب عدم الاستقرار الموجودة على أراضيها. ومن العبارات المتكررة التي يقولها الجزائريون في المقابلات "لا يمكن رؤيتنا ننحاز إلى طرف من سكان دولة مجاورة ضد طرف آخر من السكان".

ب. **الصورة السلمية.** استندت صورة الجزائر وبالتالي مصداقيتها الدبلوماسية على مر السنين على سجلها كقوة غير تدخلية. وأشار مسؤول غربي كبير مستقر في الجزائر إلى ذلك بقوله:

> "إنهم حريصون على الظهور بصورة المنارة المعاصرة للاستقرار. [لكن] عندما يتعلق الأمر بالشؤون الخارجية، فهناك فرصة التعرض للهزيمة على المسرح الدولي، وعند هذا المنعرج لا تستطيع الجزائر تحمل تعريض الصورة التي رسمتها لنفسها للخطر" [70].

وينطبق الأمر نفسه على المستوى المحلي حيث حققت القيادة المدنية للبلاد مكاسب سياسية من الالتزام بعدم إرسال الجيش إلى أراضي أجنبية (Porter, 2015b, p. 46).

> **نظرا إلى أن جوارها المباشر يمثل تهديدات أكثر لمصالحها القومية، فقد تحولت الجزائر إلى موقف أكثر مرونة فيما يتعلق بالتدخل في الدول الأخرى، وخصوصا إذا كان الأمر بصورة سرية."**

ج. **القوى البشرية.** قدرات الجزائر العسكرية تستنزفها بالفعل مساحات أراضيها الشاسعة. وإذا ساء الوضع في ليبيا بشكل ملحوظ، فقد يتجاوز الجيش الجزائري مرحلة التعبئة العالية التي يعيشها أصلا. وكما أشار خبير في المناطق الحدودية المغاربية:

> "قد يرفع الجيش أعداد العناصر في بعض المناطق لفترات زمنية محدودة جدا. لكنهم سيجدون أنه من الصعب للغاية القيام بذلك بأي صورة مستدامة دون سحب القوات المخصصة لمكافحة الإرهاب الداخلي أو الأمن حول الحدود التونسية أو القوى الضخمة المتمركزة على الحدود المغربية" [71].

وعلى الرغم من هذه القيود وعدد من القيود الأخرى، فإنه لا يمكن للمراقبين الخارجيين التأكد تماما من امتناع الجزائر عن التدخل عسكريا في ليبيا، التي يعتبر نصفها الغربي أقرب إلى الجزائر جغرافيا وأكثر كثافة من الناحية السكانية.

ما الذي يجعل غرب ليبيا مختلفا

حتى الآن، لم تقرع طبول الحرب الأهلية الليبية إلى حد كبير بشدة في النصف الغربي من البلاد[72]، واقتصرت على اشتباكات متقطعة فقط بين التشكيلات المسلحة (ICG, 2016b). والتدخل العسكري المباشر من قوى خارجية مثل الإمارات ومصر لدعم حفتر أو غيره من القادة المناهضين للإسلاميين قد يشجع مثل هذه الجهات المسلحة إلى التقدم بالقوة نحو غرب ليبيا (Saleh, 2017; Gearan, 2014). وهذا المستوى المرتفع من العنف قد يولد بدوره موجات صادمة من شأنها زعزعة استقرار تونس أو الجزائر نفسها. والجزائر مستعدة لفعل الكثير من أجل منع الانهيار في تونس، التي تحاذي المحافظات الشمالية الشرقية المأهولة بالسكان، مما يعطي بالتالي حافزا للجزائريين لدعم الاستقرار في جارتهم. وأي تدهور أمني كبير داخل تونس سيكون له تأثير مباشر ليس فقط على تبسة ولكن أيضا على عنابة وقسنطينة وقالمة[73]. وعلى حد قول ضابط عسكري غربي، "يشعر الجزائريون بقلق كبير إزاء ضعف تونس". فبالنسبة لهم، "تونس هي الحلقة الضعيفة" [74].

ويساعد هذا الأمر على تفسير سبب وضع الجزائر "لخريطة طريق لليبيا" قائمة على ثلاثة جوانب: 1) لا يمكن للنزاع أن يُحل عسكريًا بل سياسيًا فقط ؛ و2) الطبيعة غير

الإطار 2: روابط مالي، 2012، بليبيا، 2011

تنظر الجزائر إلى الأزمة الليبية كجزء من هلال عدم استقرار يشمل أيضا شمال مالي. لذلك تمت مراجعة هذه الصلة هنا لأنها ضرورية لفهم تصور الجزائر بشأن ليبيا[75].

كانت الأزمة الليبية في عام 2011 وأزمة مالي في العام التالي مجرد أحدث حلقة في سلسلة من الصدمات التي حولت، على مر السنين، منطقة الساحل والصحراء ومناطقها المجاورة إلى مرتع للشبكات الإجرامية والجماعات الجهادية (Boukhars, 2016b, p. 126). وهذان المستويان – التهريب والاتجار من جهة، والجهاد العابر للحدود (بما في ذلك الاختطاف مقابل الفدية) من جهة أخرى غالبًا ما يتداخلان بشكل معقد في جنوب الجزائر، كما هو الحال في أجزاء أخرى من منطقة الساحل والصحراء (Harmon, 2014, pp. 143–72). ووجود المظالم الاجتماعية والاقتصادية والاستياء ضد الحكومة المركزية، بشكل متذبذب، لعقود من الزمن قد ساعد في تغذية هذه الأنشطة غير القانونية. وجنوب الجزائر، على سبيل المثال، لم "يظهر" على مسرح الأحداث فجأة في عام 2011 أو 2012. ولكنه فقط عزز قدرته إلى الحشد سياسيا وإيصال صوته (Armstrong, 2014).

وفقا لأقوال ضابط رفيع سابق في الجيش البريطاني، فقد بدأت الديناميكية على أرض الواقع بالتغير في يوليو 2011. وحسبما يذكر فإن "الطوارق الذين كانوا يعملون لصالح القذافي توجهوا بطريقة أو بأخرى إلى الجنوب". و[في مالي] كانوا أحرارا وليس لديهم ما يفعلونه. وكان لديهم الكثير من الأسلحة، وبعض المال وهو ما لم يكن سيتوفر لهم خلافا لذلك"[76]. في أكتوبر 2011، تجمع مقاتلو الطوارق من مالي الذين استعان بهم الديكتاتور الليبي كجزء من مجموعته المسلحة المساعدة "الفيلق الإسلامي" في زقاق، وهي واحة في شمال شرق مالي، تقع على بعد 11 ميلا من الحدود الجزائرية. وقد انضم إليهم المتمردون المتمرسون، والفارون من الجيش المالي، والناشطون الشباب الخبراء في مجال الإنترنت. وقد شكلوا معا الحركة الوطنية لتحرير أزواد (Lewis and Diarra, 2012). وكان عدد من عناصر تمرد عام 2012 موجودين بصورة أو بأخرى لسنوات في شمال مالي قبل عام 2011. وتشمل العوامل التي تقع في هذه الفئة التهريب والاتجار بالمخدرات وتقاعس الحكومة والتطرف الإسلامي والدعم المادي من القذافي[77]. وقد قام بدو الطوارق في الجزء الشمالي من مالي بثلاثة تمردات واسعة النطاق أولها كان في الفترة ما بين عامي 1964–1963، وآخرها في الفترة ما بين عامي 2006–2008 (Solomon, 2015, p. 69). وقد أذكت حرب ليبيا هذه سعير الديناميات المناهضة للدولة (وغيرها). ولكنها قدمت أيضا أبعاد جديدة للتمرد، وعلى الأخص من خلال زيادة توافر الأسلحة في شمال مالي.

إلى جانب الحركة الوطنية لتحرير أزواد، كان إياد أغ غالي، وهو من طوارق مالي الذين نشؤوا في جنوب الجزائر المعروف منذ فترة طويلة لأجهزة المخابرات الجزائرية باعتباره شخصية محورية في التمرد العلماني[78]، قد عاد مؤخرا إلى مسقط رأسه في كيدال بعد أن قضى عامين من العمل كدبلوماسي مالي في المملكة العربية السعودية وكان يسعى وراء دور قيادي جديد (Vogl, 2012). وشكل غالي وآخرون من قبيلة إيفوغاس من الطوارق بعد ذلك جماعة أنصار الدين، وهي جماعة سلفية متحالفة بشكل رئيسي مع الجهاديين الجزائريين في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذين شحنتهم حرب ليبيا وفرص نهب الأسلحة التي وفرتها. ويفيد قائد عسكري بريطاني سابق بأن موقف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من ميليشيات الطوارق المختلفة في أواخر عام 2011 تمثل في تقديم المساعدة إذا سارت هذه الميليشيات على خطاها[79]. ويفسر هذا الأمر لماذا يبدو أن اعتناق الطوارق للجهاد قائم على البراغماتية أكثر منه على الإيمان والاعتقاد. وظهر هذا الخليط الجديد من السلفية الجهادية والوحدوية الطوارقية ووفرة الأسلحة الليبية على مسرح الأحداث في 17 يناير 2012، عندما أدت السيطرة على أجلهوك إلى إعدام أكثر من 100 جندي مالي من قبل جماعة أنصار الدين والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والحركة الوطنية لتحرير أزواد (Lewis and Diarra, 2012). وبعد ذلك بوقت قصير، ظهرت العداوة بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة أنصار الدين.

أدى اندلاع القتال في منطقة كيدال إلى تعطيل التدريب والتعاون لمكافحة الإرهاب بين الحكومة المالية والحلفاء الرئيسيين مثل الجزائر والولايات المتحدة. وأُجبر الفريق الصغير من المدربين الجزائريين الذي تم إرساله إلى المنطقة بقصد تدريب وحدات الجيش المحلي على المغادرة.

وبعد فظائع أجلهوك[80]، ضغطت باريس لإجراء مفاوضات مع المجموعات المسؤولة عن تلك الفظائع، ومع الحركة الوطنية لتحرير أزواد على وجه الخصوص (Chivvis, 2015, p. 67; Notin, 2014, pp. 130–32). ولكن في ربيع عام 2012، سقط شمال مالي في نهاية المطاف تحت سيطرة المقاتلين. وبحلول يوليو، رأت فرنسا أن التدخل العسكري أصبح ضروريا، على الرغم من أن الجزائريين والأمم المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية عارضوا هذا النهج (Notin, 2014, p. 116). في أواخر سبتمبر، ألقت واشنطن بثقلها وراء الجهود الفرنسية لإقناع الرئيس الجزائري بوتفليقة بالتخلي عن نهجه بعدم التدخل في شمال مالي. فلأسباب جغرافية، كان التدخل العسكري الغربي في مالي، على عكس حالة ليبيا، غير مجدٍ عمليا بدون قليل من التعاون من طرف الجزائر. وبحلول أواخر أكتوبر 2012، قالت الجزائر أنها لن ترفض تلقائيا التدخل العسكري في مالي (Gearan, 2012).

لكن الجزائر قللت من أهمية العنصر الجهادي في أجندة غالي حتى دخول جماعة أنصار الدين، كجزء من تقدمها السريع نحو الجنوب، إلى كونا في 10 يناير 2013. حتى تلك المرحلة، ظلت الجزائر ترى في غالي محاورا يمكن الاستفادة منه وسَعَت إلى إشراكه في حل سياسي للنزاع، على الرغم من أن باريس قد تخلت عن هذا المسار قبل أشهر[81]. ويرى خبير في الشؤون المغاربية، كان في حينها يعمل ضمن إدارة أوباما، أن الجزائريون "أصبحوا في وضع محرج" نوعا ما عندما وقع التحرك جنوبًا نحو باماكو، لأنه كان من عدة نواح انتهاكًا واضحًا لما يحاول الجزائريون التخطيط له من خلال شبكة اتصالاتهم في شمال مالي[82]. وعندما أطلقت باريس عملية سيرفال في 11 يناير 2013، سمحت الجزائر للطائرات الحربية الفرنسية باستخدام مجالها الجوي للقيام بغارات على مالي[83].

وكان لانهيار مالي في عام 2012، بالإضافة إلى موريتانيا الضعيفة، وليبيا غير الخاضعة للحكم، والنيجر المتهالكة، وتونس المتضعضعة، آثار سلبية على الأمن الوطني الجزائري. ففي السنوات التي تلت ذلك، تحولت كل المناطق الحدودية الجزائرية إلى مناطق عسكرية مغلقة غير مصرح بالدخول إليها للأفراد غير العسكريين (Boukhars, 2016b, p. 121).

في فبراير 2012، أعلنت أجهزة الأمن الجزائرية اكتشاف مخبئين للأسلحة، شملت 15 قذيفة لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة من طراز SA-24 و28 قذيفة من طراز Strela-2 من ترسانة القذافي، بالقرب من عين أميناس، على بعد 27 ميلا من الحدود الليبية (Faouzi, 2012). وفي يونيو 2012، بعد ثلاثة أشهر من عملية مماثلة في تمنراست، قامت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، العدو الجهادي الأول للجزائر، بمساعدة حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا للقيام بهجوم انتحاري على قاعدة شرطة شبه عسكرية في ورقلة، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين (Reuters, 2012).

في 16 يناير 2013، أسفر هجوم إرهابي على محلية عين أميناس استهدف منشأة غاز تيقنتورين (Gauthier-Villars, Barnes, and Hatoum, 2013) عن مقتل 39 رهينة أجنبية وحارس أمن جزائري. وكانت الخلية المسؤولة عن العملية الإرهابية المدمرة، التي قادها أحد العناصر الجزائريين المخضرمين في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قد انطلقت من شمال مالي وسافرت عبر النيجر، وتوقفت في ليبيا، شمال غات، حيث جهزت وأطلقت الهجوم عبر الحدود على الأراضي الجزائرية (Lacher, 2014; Porter, 2017; Armstrong, 2014) [84]. وأكد المسؤولون الجزائريون أن معظم الأسلحة المستخدمة من قبل المقاتلين كانت من مخزونات القذافي (Matarese, 2013). وإضافة إلى العديد من المواد الأخرى، كان الجهاديون في عين أميناس قد استولوا على ألغام أرضية بلجيكية الصنع من مخزونات القذافي (Black, 2013).

الإطار 3: وضع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة

بعد أقل من ثلاثة أسابيع من تدخل ائتلاف حلف الناتو والدول العربية في 2011، أصدرت الجزائر تحذيرا بأن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي تنظيم إرهابي جزائري بشكل رئيسي، قد حصلت على قذائف من طراز Strella-2 المحمولة من مخزونات القذافي (Chikhi, 2011). ويلمح مسؤولو الأمن الجزائريون في بعض الأحيان إلى الآثار العملية والانتشار الجغرافي لصواريخ أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، إلى جانب المخاطر التي تشكلها على الطيران المدني والعسكري والطائرات وطائرات الهليكوبتر التي تطير على ارتفاع منخفض. وفي المساحات الشاسعة للجنوب الجزائري، تؤدي الطائرات دورا أمنيا مهما على نحو خاص. والاستخدام الناجح لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة ضد طائرات سلاح الجو الجزائري يمكن أن يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة بشكل جذري. فعلى المستوى المدني، يخشى المسؤولون الجزائريون حصول سيناريو مماثل لهجوم موميساسا عام 2002 ، حيث أطلق متشددون قذيفتين محمولتين من طراز Strela-2 على طائرة ركاب إسرائيلية مليئة بالركاب (Bennet, 2002).

وحتى قبل عام 2011، عانت الجزائر مع أنظمة صواريخ أرض - جو. وأشار خبير في أمن الحدود على دراية بالوضع في الجزائر إلى أن "القلق بشأن انتشار أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على [التراب الجزائري]" كان حملا ثقيلا جدًا على مدار الخمسة وعشرين عامًا الماضية — أي منذ نهاية الصراع في أفغانستان أبّان الحقبة السوفيتية[85]. فبعد غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان في عام 1979، قدمت الولايات المتحدة، بدعم من السعودية وباكستان، صواريخ Stinger، الشبيهة بصواريخ Strela-2، وصواريخ Blowpipe المحمولة للمقاتلين السنة الساعين للإطاحة بالقوات السوفيتية (Riedel, 2014, pp. 61, 71). ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، قام المحاربون الجزائريون القدامى الذين شاركوا في الحرب الأفغانية بجلب بعض أنظمة الدفاع الجوي المحمولة إلى بلادهم، وقاموا، في حالة واحدة على الأقل، بإطلاق صاروخ باتجاه طائرة حكومية (Raufer, 1996). هذه السابقة تشرح جزئيا سبب إعراب الحكومة الجزائرية عن قلقها العام من الانتشار غير المضبوط لأنظمة الدفاع الجوي المحمولة من طراز SA بعد مرور أسبوعين من التدخل العسكري لائتلاف حلف الناتو والدول العربية (Chikhi, 2011).

في الأشهر التي تلت سقوط طرابلس في أغسطس 2011، لم تعد الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تعرب عن قلقها بشأن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة من مخزونات القذافي، حيث بدأت دول أخرى بالتعبير عن مخاوف مماثلة. حيث خضعت طرق الطيران التجارية لتحويلات احترازية. وأكد وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه، أثناء خطابه أمام البرلمان الفرنسي، تقديرات حلف الناتو بأن 10.000 صاروخ Strela-2 كانت منتشرة في ليبيا ومحيطها[86]. وترتبط معظم هذه التقديرات بالصواريخ وليس بالأنظمة الكاملة. فالنظام الكامل يتألف من صاروخ وقاذفة وبطارية عاملة. وفي معظم الحالات، تحتوي المخزونات الوطنية على صواريخ أكثر من القاذفات، مما يجعل من الصعب على المقاتلين تجميع نظام كامل[87]. في عام 2016، قال الجنرال المتقاعد والرئيس السابق للقوات المسلحة البريطانية اللورد ديفيد ريتشاردز أن هدف سياسة حلف الناتو هو محاولة تأمين أسلحة وذخيرة نظام القذافي السابق مباشرة بعد حرب عام 2011. لكنه أضاف أنه لا يذكر شخصيا قيام المملكة المتحدة "بأي تحرك لتحقيق ذلك" (UKHC, 2016, p. 28).

قد تكون المملكة المتحدة قد ساهمت في الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لتأمين الأسلحة التقليدية والذخيرة في ليبيا. في أكتوبر 2011، خصصت واشنطن 40 مليون دولار لمساعدة طرابلس على استرجاع أو تأمين أو تدمير مخزونات الأسلحة (Myers, 2011)، إلى جانب وضع برامج شراء (Chivers, 2011) [88]. وفي فبراير 2012، أشار بيان للحكومة الأمريكية إلى أن هذه الجهود الأمريكية قد تمكنت من تأمين، أو خلافا لذلك معرفة أماكن، ما يقرب من 5000 نظام دفاع جوي محمول ومكوناتها (Shapiro, 2012). وقام "مصدر مطلع" مستقل غير معروف بمعارضة البيان الرسمي بإخبار شبكة سي بي إس نيوز بأن "حوالي 2000 نظام فقط تمت معرفة أماكنها قبل الهجمات الإرهابية على بنغازي في 11 سبتمبر 2012" (Attkisson, 2013). وقال أنتوني بلينكن، أحد كبار مساعدي نائب الرئيس آنذاك جو بايدن، لصحيفة نيويورك تايمز أن بعض جهود الولايات المتحدة لاسترجاع الأسلحة تعثرت بسبب "العجز التام" للوزراء الليبيين في ذلك الوقت (Shane and Becker, 2016). وعزى أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، والذي كان مطلعا على موقف المسؤولين الأمريكيين المكلفين بمساعدة ليبيا في مكافحة انتشار الأسلحة بعد عام 2011 ، جزءا من تردد الولايات المتحدة إلى شبح فشل تجربة بناء الدولة في العراق. وما قاله كان بالتحديد "نحن هنا للدعم؛ سندع الليبيين يتولون زمام الأمور". وقد كانوا ينتظرون توجيهات من الحكومة الليبية. لكن الحكومة الليبية لم يكن لديها الموارد لإعطاء التوجيهات. [89]

واعتبارا من أبريل 2017، وفقا لأقوال ضباط عسكري غربي، كان العدد الإجمالي لصواريخ أنظمة الدفاع الجوي المحمولة في يد الجهات المؤثرة غير الحكومية في مختلف أنحاء شمال أفريقيا بالكامل أقل من 2,000 [90]. ويقول مستشار أمن إسرائيلي يركز على شمال أفريقيا أن ندرة مقابض أنظمة الدفاع الجوي المحمولة تشكل عاملا مقيدا[91]. هذان التحديان الفنيان يجعلان الاستفادة من صواريخ أنظمة الدفاع الجوي المحمولة التي لا تزال قيد التداول أمرا صعبا. ويضيف المستشار إلى أنه يمكن حل هذه المسألة. وأوضح ما يرمي إليه بقوله "يمكن حل هذه القضية إذا كان لديك شخص ماكر بما فيه الكفاية، ويمتلك كفاءة فنية عالية. وقد رأينا ذلك يحدث في سوريا، حيث صنع [الجهاديون] قاذفة صواريخ بأنفسهم. قد لا تكون بجودة القاذفة الأصلية ولكنها تؤدي الغرض وهو جعل [النظام] قابلا للتشغيل".

على الرغم من أن معظم الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات يأملون في أن تؤدي آثار التآكل وعدم وجود صيانة مناسبة لدى المتشددين إلى جعل أنظمة الدفاع الجوي المحمولة التي لا تزال قيد التداول أقل نفعا مع مرور الوقت، فإن المخاوف تعود مجددا كلما نجح المتشددون في شمال إفريقيا في إطلاق هذه الصواريخ.

من المعتقد أن حادثين من الأحداث الأخيرة على الأراضي الليبية على الأرجح قد تضمنا أنظمة الدفاع الجوي المحمولة. أسفر الحادث الأول، في 17 يوليو 2016، عن تحطم طائرة مروحية تابعة للجيش الوطني على متنها ستة جنود خلال القتال مع سرايا الدفاع عن بنغازي بالقرب من المقرون جنوب بنغازي (Bensimon, Bobin, and Zerrouky, 2016). ويشتبه بعض الخبراء باستخدام أنظمة الدفاع الجوي المحمولة بنجاح لأن صور المروحية التي تم إسقاطها تشير إلى الأضرار التي لحقت بها أكبر مما لو كانت قد تحطمت في ظروف أخرى (ASN, n.d.). ولم يتم إثبات استخدام أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الإطلاق. بعد فترة وجيزة من حادث تموز 2016، نشر الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر صورة نظامين من طراز Strela-2 تم استردادها من المنطقة التي كانت تسيطر عليها سابقا سرايا الدفاع عن بنغازي (انظر الصورة 1 أدناه). ثلاثة من الضحايا الستة كانوا فرنسيين وبالتالي فمن المرجح أن تظل بعض التفاصيل سرية. فأنشطة وكالة المخابرات الفرنسية الخارجية في شرق ليبيا سرية. لذلك كان لدى باريس حافز للإصرار على أنه كان "حادثًا" (Guibert, 2016). الحادث المحتمل الثاني وقع قرب مصراتة. ففي 4 أكتوبر 2017، نفذت الدولة الإسلامية هجومًا على مجمع المحاكم في المدينة الساحلية (Elumami, 2017). بعد بضعة أيام، أغارت وحدة مكافحة الإرهاب في المدينة على محلية قريبة للدولة الإسلامية. وكانت أنظمة Strela-2 من بين العديد من الأسلحة التي تم ضبطها في ذلك اليوم (راجع الصورة 3 أدناه). وتوضح هذه الحوادث جزئيا سبب استمرار قلق السلطات الجزائرية بسبب أنظمة الدفاع الجوي المحمولة.

إضافة إلى أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، تظل بعض العناصر الأخرى المأخوذة من ليبيا، بما في ذلك صواريخ ميلان وصواريخ غراد ، تقض مضجع المسؤولين الجزائريين. فمقالة نشرتها رويترز وإفادات مراقبين آخرين تشير إلى أن المتشددين في مالي يمتلكون صواريخ ميلان مصدرها ليبيا (Lewis and Diarra, 2012). في 18 مارس 2016، نفذت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هجوما فاشلا على محطة غاز عين صلاح في خرشبا وسط الجزائر (Ambrose, 2016). ولا توجد تقييمات للأضرار أو صور للمقذوفات متوفرة علنا، ولكن الخبراء المستقلين يعتقدون أن الإرهابيين استخدموا صواريخ غراد BM-21 من عيار 107 ملم أو، على الأرجح، 122 ملم تم إطلاقها باستخدام قاذفات مصنوعة يدويا[92]. وقبل عام، قامت مجموعة مسلحة بإطلاق صاروخ غراد باتجاه المصفاة في الزاوية، شمال غرب ليبيا، مما أسفر عن مقتل عامل فلبيني (Elumami, 2015). وفي فبراير 2017، تم العثور على مخبأ كبير للأسلحة في منطقة أدرار احتوى على صاروخي غراد إلى جانب 3 قذائف RPG-7s و سبع قذائف D-30 من عيار 155 ملم (Yacoub, 2017).

الصورة 1: صورة نشرها جيش حفتر يظهر فيها صاروخا Strela يُزعم استردادهما من منطقة تحت سيطرة سرايا الدفاع عن بنغازي في يوليو 2016. لاحظ أن المقابض والبطاريات لا تظهر في الصورة. تم نشر الصورة من قبل الجيش الوطني الليبي بعد تحطم طائرة هليكوبتر تابعة للقوات الجوية التابعة للجيش الوطني الليبي، والتي كانت تحمل عملاء الوكالة العامة للأمن الخارجي الفرنسية.
المصدر: Abraxas Spa ، تويتر 2016

الصورة 2: دعاية لسرايا الدفاع عن بنغازي تدعي فيها أن المجموعة استخدمت صواريخ Strela-2 لإسقاط المروحية التابعة للجيش الوطني الليبي في يوليو 2016. دعاية نشرت على الإنترنت من قبل سرايا الدفاع عن بنغازي في عام 2016.
المصدر: Oded Berkowitz، تويتر 2016

الصورة 3: صورة نشرت على الإنترنت من قبل وحدة مكافحة الإرهاب في مصراتة تظهر صواريخ Strela تم ضبطها خلال غارة على محلية للدولة الإسلامية بالقرب من المدينة الساحلية، أكتوبر2017.
المصدر: ليبيا هيرالد/ صورة من وحدة مكافحة الجريمة في مصراتة (Zaptia, 2017)

القابلة للتجزئة لليبيا كدولة قومية ذات سيادة؛ و3) الحاجة إلى اندماج سياسي حقيقي واسع النطاق (LDA, 2017).

الدبلوماسية

الاندماج السياسي

رأى العديد من صانعي القرار الجزائريين في الاندماج السياسي وسيلة فعالة في مساعدة البلاد على الخروج من حربها الأهلية في أوائل عام 2000. ونجم عن هذا التصور نهج لا تزال الجزائر تسير وفقا له حتى اليوم على المستوى المحلي. ويقوم هذا النهج على منح المنشقين المستعدين للتفكير في التسوية السياسية درجة من الاعتراف تمكنهم من نبذ العنف، في الوقت نفسه عدم الاعتراف بأولئك الملتزمين بالسبل الجهادية. ولهذا النهج فائدتان متوقعتان. أولا، أنه يساعد تقليل فرص جعل المقاومة المسلحة أكثر صلابة وقسوة. وثانيا، تتوقع الجزائر أن تؤدي الهدنة إلى تقسيم المعارضة إلى معسكرين: حيث يعمل النهج على إبعاد الجهات المؤثرة ذات الميول الاجتماعية السياسية عن الجهات المؤثرة التي تميل إلى العنف. والهدف الأساسي هو تهدئة وإضعاف الإسلاميين. ويعتقد كثير من صانعي القرار في الجزائر أن هذا النوع من الخيار المشترك سيساعد الدولة في النهاية في التغلب على منافسيها.

تستخدم الجزائر مبررات مماثلة في السياسة الخارجية. فعندما انتشرت الفوضى في الخارج القريب من الجزائر، طبقت الحكومة نفس المنطق وراء حدودها، بما في ذلك ليبيا. لكن فكرة الشمولية لا تعمل دائماً لصالح الجزائر، كما يتضح من هجوم يناير 2013 بقيادة زعيم الطوارق المالي إياد أغ غالي، الذي مضى قدما في هجومه على الرغم من شهور من المفاوضات مع الجزائر (راجع الإطار 2 أعلاه).

يعتقد الدبلوماسيون الجزائريون أن استبعاد بعض الجماعات غير الجهادية من العملية السياسية الرسمية يزيد احتمال المواجهة المسلحة وانقسام ليبيا في نهاية المطاف. وهذا الأمر من شأنه أن يفتح الباب أمام التدخل الأجنبي، وهو السيناريو الذي تخشاه الجزائر.

دبلوماسية الجزائر في ليبيا

من الناحية العملية، يفرض النهج الشمولي على الجزائر النظر إلى حركة الإخوان المسلمين في ليبيا باعتبارها تيارا سياسا مثل غيرها من التيارات. وفي تناقض صارخ، ينظر حفتر وداعموه الأجانب الرئيسيون ومصر والسعودية والإمارات إلى الإخوان المسلمين باعتبارهم تنظيما إرهابيا. في عام 2013، قامت الجزائر بتقارب مع الإسلاميين في تونس (Jeune Afrique, 2013). وكانت في حينها قادرة على استخدام بعض من هذا الزخم لإنشاء خطوط اتصال مباشرة مع الإسلاميين الليبيين[93]، مثل علي الصلابي (Meslem, 2017; Ammour, 2015a). واتضحت السياسة الجزائرية الجديدة في ليبيا لأول مرة في سبتمبر 2014 عندما زار عبد الحكيم بلحاج الجزائر (Mustafa, 2014). وكان المحارب المخضرم في حرب أفغانستان ذو الميول الجهادية زعيما سياسي مهما في المجتمع الليبي في وقت التقارب، الذي بدأ على الأرجح في أوائل عام 2014. وقبل ثمانية عشر شهرا من استقباله في الجزائر، كان بعض المسؤولين الجزائريين يشتبهون بأن بلحاج ساعد في الهجوم الجهادي على عين أميناس (El Badil, 2013).

في نفس الوقت الذي مدت فيه يدا للإسلاميين، فقد حاولت الجزائر إغواء خصومها واستمالتهم. فقد زار عقيلة صالح عيسى رئيس مجلس النواب المستقر في طبرق، الجزائر في نوفمبر عام 2016، على الرغم من أنه كان أقرب إلى الرباط والرياض (Bensaci, 2016). وعلى نحو مماثل، زار عارف علي النايض، وهو سياسي ليبي مؤيد لدولة الإمارات، الجزائر في فبراير 2017 [94].

وبصورة سرية غالبا، أقامت الجزائر (أو أحيت) العلاقات مع المئات من الجهات المؤثرة الليبية (Dilmi, 2015). هذا النهج مدفوع برغبة في ممارسة النفوذ على جميع الجماعات الليبية التي تتمتع بقليل من الشرعية السياسية والتي تسيطر على المناطق التي تخصها ولا تسعى لمساعدة الجماعات الجهادية داخل هذه المناطق. وبالسير على هذه القواعد بدرجة من المرونة، نجحت الجزائر في إقامة طيف واسع العلاقات التي يمكن استخدامها لصالحها. ووصف سياسي من مصراتة معارض لحفتر هذه السياسة على النحو التالي:

> "في عام 2011، كان التوجه الرئيسي للجزائريين قائما على محاولة البقاء على الحياد قدر الإمكان في ليبيا حتى يتمكنوا من رؤية جهة منتصرة بصورة حاسمة يمكنهم دعمها. ولا يزال هذا بشكل أساسي موقف الجزائريين حتى هذه اللحظة. وهم يملكون اتصالات مع الكثير من الجهات الليبية – كلها تقريبا. ومع ذلك، أعتقد أن أصحاب القرار في الجزائر، ولأسباب واضحة، لا يرغبون بإقامة الديمقراطية في ليبيا، لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم. وهم يريدون الهدوء، ولكن ليس الديمقراطية. في الوقت نفسه، يعارض الجزائريون توسيع القاهرة لنفوذها في ليبيا. وهم يريدون من المصريين البقاء بعيدا عن حدودهم[95]".

تشمل القبائل والمجموعات في غرب ليبيا التي تملك الجزائر قنوات تواصل معهم المقارحة والقذاذفة[96] و التبو[97] ومختلف فصائل الطوارق وورشفانة وورفلة والزنتان (Ammour, 2015b). وفيما يتعلق بالجماعات السياسية والمسلحة، تبقي الجزائر على قنوات الحوار مع القادة السابقين للجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا والإخوان المسلمين الليبيين وقوة الردع الخاصة بقيادة عبد الرؤوف كارا وعدد آخر من القياديين.

تقوم الدبلوماسية الجزائرية الحالية في ليبيا على العمل مع وممارسة النفوذ على الفصائل الليبية غير الجهادية المتنافسة وذلك للحد من احتمال دخولهم في اشتباكات عنيفة بالقرب من حدودها. وتسعى الجزائر إلى نشر نفوذها بصورة تعارض الكيانات التي تسعى لفرض "الاستقرار" من خلال القوة العسكرية والسياسات الإقصائية في غرب ليبيا.

دعم اتفاق الصخيرات

كانت الجزائر من بين المؤيدين الرئيسيين للاتفاق السياسي الليبي المدعوم من الأمم المتحدة الذي تم إبرامه في الصخيرات في المغرب، في أواخر عام 2015 [98]. ويتذكر دبلوماسي رفيع المستوى يغطي الأحداث في ليبيا تحت سلطة وزير الخارجية جون كيري كيف أصبح نشاط الوساطة التي قام بها الجزائريون في ليبيا أكثر وضوحا مما كان عليه قبل عام، في سبتمبر 2014، عندما تمت مناقشة الأزمة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة[99]. وفي الفترة ما بين مارس–أبريل 2015، عندما بدأت محادثات السلام بقيادة الأمم المتحدة في المغرب باكتساب الزخم، ثبتت فائدة العلاقات الأساسية والجهود الدبلوماسية التي بذلتها الجزائر منذ الصيف الماضي وساهمت في العملية التي تكللت بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015 [100].

"في نفس الوقت الذي مدت فيه يدا للإسلاميين، فقد حاولت الجزائر إغواء خصومهم واستمالتهم."

وحسبما يذكر أحد الدبلوماسيين الأمريكيين المستقرين في الجزائر، فمنذ المراحل الأولى "شارك الجزائريون في عملية السلام التي قادتها الأمم المتحدة. [نحن] نتفق تماما مع ما يحاولون تحقيقه في ليبيا؛ ونتفق مع الزاوية الشمولية التي يتبنونها"[101]. ولإثبات وعيهم بهذا الميل الشمولي، كان يميل كل من حفتر والقاهرة وأبوظبي في بعض الأحيان إلى إبعاد الجزائر عند منتداهم الدبلوماسي (El-Gamaty, 2017). فعلى سبيل المثال، في يناير 2017، رفض حفتر دعوة للقاء رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج في الجزائر، وبدلا من ذلك فضل مقابلة منافسه في أبو ظبي بعد أربعة أشهر (Cremonisi, 2017; AskaNews, 2017; Gambrell, 2017).

ومن الأمثلة الملموسة على الطريقة التي ساعدت فيها استراتيجية الجزائر في تشكيل وتثبيت حكومة الوفاق الوطني ما حصل في مارس 2016، عندما وصل السراج وحكومته بسلام إلى قاعدة أبو ستة البحرية في طرابلس. ورئيس الدولة المدعوم من الأمم المتحدة لا يزال مستقرا هناك جزئيا. وللمساعدة في تحقيق هذه النتيجة، اعتمدت الجزائر على علاقتها مع بلحاج (Africa Intelligence, 2016, p. 2)[102]. وهذا الأمر ليس هو المثال الوحيد[103].

في ليبيا، يعتبر العنف الجهادي واحدا فقط من بين عدد من التهديدات. وتشمل المخاوف الأخرى ازدياد حدة الحرب الأهلية والتقسيم المحتمل للدولة والتغيير السلبي في تدفقات الهجرة. وفي كل جانب من هذه الجوانب، يعتبر خليفة حفتر وتحالفه المسلح جهات سياسية مؤثرة هامة. وهذا بدوره يطرح سؤالا حول نظرة الجزائر إليهم.

ماذا لو اقترب حفتر؟

لقد دعم الجزائريون من حينها التسويات الشمولية المدعومة من الأمم المتحدة مثل حكومة الوفاق الوطني للخروج من الصراع، على الرغم من أن حفتر يعارض هذا المسار. ولم تختر الجزائر هذه السياسة لأنها أرادت تولي الإسلاميين للسلطة في ليبيا، بل لأنها تعتبر حفتر ورعاته الأجانب غير قادرين على القضاء على الإسلاميين بسهولة من خلال مواجهة مباشرة وقوية.

وكانت الجزائر مؤيدة لحملة حفتر العسكرية المناهضة للإسلاميين (عملية الكرامة) خلال الأشهر الأولى[104]. ولكن العلاقة بين الجزائر وحفتر لم تعد سلسة[105] بعد أن قامت الطائرات الحربية الإماراتية، بدعم لوجستي من مصر، بقصف مطار طرابلس الدولي في أواخر أغسطس 2014 لمساعدة عملية الكرامة. وأعربت الحكومة الجزائرية عن استيائها من الضربات الجوية الأجنبية وكشفت عن دبلوماسيتها الشمولية بجرأة في الشهر التالي بدعوة بلحاج للزيارة. وتسببت علاقة الجزائر مع الإسلاميين مثل بلحاج والصلابي وغيرهم بالإحباط لحفتر وقادت الكثيرين داخل معسكره إلى اعتبار الجزائر مؤيدة للإسلاميين[106].

فكرة أن حفتر، أو أي زعيم بصفات مماثلة، قد ينتهي به المطاف إلى حكم ليبيا بأكملها، لم تثر جدلا قويا بين الجزائريين الذين تمت مقابلتهم لورقة الإحاطة هذه. وتتميز الجزائر عن غيرها من الدول الأخرى التي تقدم الدعم العسكري لفصائل مكافحة الثوار في ليبيا بشكوكها بشأن كيف ومتى ستحقق مكافحة الثوار في ليبيا هذه النتيجة النهائية وما هي تكلفة الاستقرار الإقليمي (Cristiani and Rekawek, 2014). وعدم حماسة الجزائر تجاه حفتر مسألة منهجية أكثر منها أيديولوجية.

وهذا لا يعني أن الجزائر غير مبالية بالتداعيات الأيديولوجية لليبيا الخاضعة لحكم حفتر. فلا يمكن فصل حفتر عن القوى الأجنبية التي تدعمه[107]. فحكمه يعني نظام حكم من المحتمل أن يزيد من نفوذ أيديولوجية المداخلة السلفية، حيث يشكل هؤلاء السلفيون

الصورة 4: المشير خليفة حفتر يجتمع مع عبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربية الجزائري في بنغازي، أبريل 2017. كان هذا الاجتماع متابعة لاجتماعهم السابق في ديسمبر 2016.
المصدر: جريدة الوسط، نيسان 2017

المتزمتون عنصرا حيويا في قوات حفتر (Luck, 2018). وإذا اكتسب هذا التيار الفكري قوة في ليبيا، فقد يؤدي ذلك إلى مشاكل في الداخل الجزائري، والذي يظهر فيه بالفعل تزايد للحركة السلفية المتزمتة. وفي البيئة المحلية، فإن عددا من الجزائريين الموالين للشيخ السعودي ربيع المدخلي ومعاونيه المقربين يشكلون مصدر قلق للسلطات الجزائرية (Makedhi, 2018). ومع ازدياد قوة السلفيين من التيار المدخلي في ليبيا، سواء من خلال صعود نجم حفتر أو بطريقة أخرى، فإن نظرائهم الجزائريين سيتشجعون. من وجهة نظر الجزائر، فإن إصدار القادة السعوديين للتعليمات لأتباعهم الجزائريين، كما يفعلون في كثير من الأحيان، يرقى إلى مستوى التدخل الجيوسياسي. ويمتد القلق الجزائري إلى أنشطة التيار المدخلي في ليبيا أيضا. فمعسكر حفتر أصدر بالفعل فتوى ضد أتباع الأباضية في ليبيا (HRW, 2017). والمذهب الإباضي خلق بالفعل توترات في جنوب وسط الجزائر (ICG, 2016a, pp. 8–10). وإذا اضطهد معسكر حفتر الأباضيين في غرب ليبيا، وهو ما يبدو أنه ينوي القيام به، فمن المرجح أن تصل أصداء ذلك إلى داخل الجزائر، وقد تمتد إلى منطقة مزاب.

وأشار أحد الدبلوماسيين الأجانب إلى أن "الجزائريين ليسوا متيّمين بحفتر. فهم يرون أنه مولع بالقتال أكثر من اللازم." ويُنظر أيضا إلى ائتلافه العسكري على أنه يفتقر إلى التماسك والفعالية، وقاعدته السياسية الضيقة تشكل مصدرا للقلق[108]. وإذا تقدمت القوى من شرق ليبيا بقيادة حفتر إلى النصف الغربي من ليبيا، فإن الجزائر تخشى من تكرار ما فعله في بنغازي وأجدابيا ودرنة – وهي حرب استنزاف مدمرة تنطوي على حصار مطول قرب الحدود التونسية أو الجزائرية. واذا تقدم حفتر، فإن الجزائر تتوقع عودة الجماعات الجهادية وتصاعد تدفق اللاجئين المتوجهين إلى تونس والجزائر وتزايد قطبية الطيف السياسي في ليبيا. وفي محاولة معالجة المخاوف الأمنية في غرب ليبيا، تستفيد الجزائر من المنهج البراغماتي القائم على شبكة علاقات واسعة، ومن الاستفادة من الجهات المؤثرة الموجودة بالفعل هناك. وأفاد أحد الوزراء الجزائريين السابقين بقوله:

> "نحن [الجزائريين] لدينا علاقة مع جميع الفصائل السياسية في ليبيا. نتحدث مع كل من هو غير جهادي ... بما في ذلك شخص مثل [عبد الحكيم بلحاج.[109] وعندما جاء حفتر إلى الجزائر في ديسمبر عام 2016، لم تكن هذه زيارته الأولى[110]. فقد زار حفتر الجزائر عدة مرات قبل ذلك. في الواقع، نحن نعرفه منذ عام 1984. لماذا يزور الجزائر؟ يعرف حفتر جيدا أنه في أجل حكم النصف الغربي من ليبيا، فإنه بحاجة إلى مساعدة الجزائر"[111].

الخلاصة

ألقت حرب ليبيا في عام 2011 وما أعقبها بظلال كثيفة على الأمن الفعلي للجزائر. وكنتيجة جزئية لذلك، ضاعفت الجزائر تقريبا ميزانيتها الدفاعية وأبقت عليها عند ذلك المستوى المرتفع على الرغم من الصعوبات المالية.

بعد هجوم يناير 2013 على منشأة الغاز في عين أميناس- التي ينسبها الجزائريون إلى الأزمة الليبية في عدد من الجوانب - بدأ عندئذ التحول في العقيدة الجزائرية. على الرغم من أن الأمر لا يحدث بشكل ثابت دائمًا، بدأ الجزائريون الآن يشاركون بشكل أكثر في شؤون جوارهم القريب بما في ذلك ليبيا. وكان لهذه الدفعة الدبلوماسية منذ عام 2014 تأثيرها، وخصوصا من خلال مساعدة الأمم المتحدة في عملية السلام وتثبيت حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس. وإضافة إلى هذه الفوائد، وفرت هذه الجهود الدبلوماسية أيضا للجزائر مجموعة واسعة من العلاقات والحوارات التي يمكنها الاستفادة منها بشكل أحادي.

وتنوي الجزائر ممارسة نفوذها الدبلوماسي بغرض تعزيز الوفاق بين الفصائل الليبية غير الجهادية والعمل بمثابة قوة توازن في مواجهة الكيانات تسعى إلى فرض "الاستقرار" من خلال القوة العسكرية والسياسات الإقصائية في داخل ليبيا. ويرى الجزائريون أن السياسات الإقصائية والأمنية هي المسؤولة عن حالة فشل الدولة الحالية لجارتهم. وفي هذا السياق، فإن التوغلات الصغيرة والمخصصة من قبل القوات الجزائرية على الأرض الليبية، سواء أكانت علنية أم سرية، لم يعد من الممكن استبعادها.

وفيما يتعلق بالسياسة، لا يعارض الجزائريون، من حيث المبدأ، نجاح خليفة حفتر أو شخص ذو أيديولوجية مشابهة في فرض حكمه على ليبيا بأكملها. لكنهم متشككون بشأن نجاح معسكر حفتر في تحقيق ذلك دون إراقة الدماء وزعزعة الاستقرار في غرب ليبيا. وعلى نطاق واسع، ينتاب الجزائريين القلق بشأن الآثار الجانبية التي ستترتب عن النهج العسكري في النصف الغربي من ليبيا على تونس والجزائر نفسها. ويظل هاجس إمكانية التقسيم الفعلي لليبيا شبحا يطاردهم.

ولا تزال عدة دول أجنبية متورطة في الحرب الأهلية في ليبيا متشبثة بسياسات القوة العسكرية والإقصاء. وتضع الجزائر فرنسا ضمن هذه الفئة. علاوة على ذلك، يرى الجزائريون أن نطاق نفوذ فرنسا يحيط بالجزائر بشكل متزايد. ورغم أن كلتا الدولتين ترغبان في رؤية ليبيا مستقرة، فإنه من المرجح أن يظهر الاختلاف في العقيدة والطرق بين الجزائر فرنسا أكثر وأكثر مع مرور الوقت.

الآفاق المستقبلية

إذا استمر دعم فرنسا والدول الأجنبية الأخرى للطرق الإقصائية والأمنية لفصائل مكافحة الثوار الليبية، ستشعر الجزائر بالتهميش أكثر وأكثر. وفي الواقع، تعارض الجزائر استخدام مثل هذه الأساليب في غرب ليبيا لأنها ترى أنها مصدر للمزيد من عدم الاستقرار في المستقبل.

ولتعميق هذه المخاوف، يمكن أن يجتمع الركود الاقتصادي مع الشكوك بشأن الخلافة مما قد يحول انتباه الجزائر بعيدا عن السياسات الأجنبية. وقد تختلف استجابتها تجاه الصدمات المستقبلية المحتملة الآتية من ليبيا عما اعتاد عليه مراقبو المغرب- الساحل قبل عام 2014.

أحد السيناريوهات المحتملة هو تعزيز الجزائر لصداقتها القائمة مع موسكو في محاولة للحد من النفوذ الفرنسي[112]. وعلى الرغم من أن كل من روسيا وفرنسا كانتا مؤيدتين حتى الآن لحملة حفتر العسكرية في ليبيا، فقد أيدوه كأطراف متنافسة، وليس كشركاء يجمع بينهم التنسيق. وقد تحاول الجزائر استغلال ذلك التنافس من خلال تكثيف الشراكة الأمنية مع موسكو وذلك لتقويض ما تعتبره نطاقا شبه مستمر للنفوذ الفرنسي الممتد من المغرب إلى مالي وإلى مصر والى ما وراء ذلك. ●

الملاحظات

1. تضم منطقة المغرب- الساحل كلاً من الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس والصحراء الغربية.
2. على سبيل المثال، يعتقد العديد من المعلقين الغربيين أن الجزائر كانت "غير مفيدة" في الإعداد لتدخّل حلف الناتو والدول العربية في عام 2011 في ليبيا (هيزبورغ، 2016). ووفقا لأحد الباحثين في الشؤون السياسية الجزائرية، فقد اعترف دبلوماسي أميركي بارز على نحو خاص في سبتمبر 2011: "بأن الجزائريين كانوا على حق. وجميع توقعاتهم كانت صحيحة ..." (مراسلات المؤلف، يناير 2018). بالنسبة للتحذيرات المبكرة من الجزائر حول احتمالية تعزيز التدخل العسكري للحركة الجهادية في ليبيا والمناطق المجاورة لها، راجع المقابلة الصحفية التي أجراها وزير الخارجية في حينها مراد مدلسي في مارس 2011 (مباركي وفتاني، 2011)
3. مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، أبريل 2014.
4. يقع مقر الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا في طرابلس وهي مستقرة هناك منذ يناير 2016. تميل الدول الأجنبية الملتزمة بالأجندة المناهضة للثورة (مثل روسيا والإمارات) إلى دعم التحالف المسلح للمشير خليفة حفتر، الذي يتخذ من شرق ليبيا مقراً له. وتميل الدول ذات الطموحات التعديلية (مثل تركيا وقطر) إلى دعم أعداء حفتر. غير أن الصراع في ليبيا ليس حرباً بسيطة بالوكالة. فالعديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، تقدم الدعم لجيش حفتر والجماعات المسلحة التابعة لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس.
5. في أواخر ستينيات القرن الماضي، بدأت السعودية بزيادة جهودها لفرض زعامتها على جميع الدول العربية الأخرى (ثورستون، 2016، الصفحة 69). وأصبح هذا الاتجاه أكثر وضوحا بعد حرب العراق عام 2003. وفي السنوات التي تلت ذلك، أصبحت دول الخليج مصدرًا لمبادرات وأفكار جديدة في الدول العربية الأخرى بشكل متزايد (عبد الله، 2010؛ اوتواي، 2010). ويتعارض هذا الاتجاه مع مبدأ السيادة في الجزائر، الذي ينص على أن السياسات الجزائرية يجب ان لا تتأثر بأي كيان أجنبي. علاوة على ذلك، تعارض الجزائر إلى حد كبير مبدأ التدخل. راجع "السيادة الإقليمية" الصفحة 4.
6. مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل 2017.
7. في أبسط الحالات، تعارض الجزائر تدخل الدول الأجنبية عسكريا في ليبيا في حين لا يعارض المغرب ذلك. ومن الأمثلة على ذلك ما حصل في نوفمبر 2017، عندما دعت باريس إلى التدخل في ليبيا، من خلال اقتراح "مبادرة ملموسة شبيهة في طبيعتها للتدخل العسكري والشرطي على أرض الواقع" (ويمبير، 2017). وأظهرت الرباط، إلى جانب برلين وانجامينا ونيامي وغيرهم من الجهات المؤثرة، نوعا من التعاطف مع دعوة باريس - لكن الجزائر التزمت الصمت إلى حد كبير (ويست فرانس، 2017). وعندما فشلت فكرة باريس بشأن تدخل الدول الأجنبية في ليبيا لإنقاذ المهاجرين في الحصول على الدعم الكافي، توقف الرئيس ماكرون عن ذكرها.
8. دعم المغرب تدخل حلف الناتو والدول العربية في ليبيا (لو مارتين، 2011).
9. يجب التركيز هنا على تقريبا؛ فالجزائر لا تعارض جميع التدخلات الأجنبية، فقد رأت رسميًا في التدخل العسكري الذي قامت به القوات الأجنبية في مالي في يناير 2013 قرارًا سياديًا من قِبل باماكو تمّ اتخاذه استجابةً لطلب من الحكومة المعترف بها (الوطن، 2013). وباستخدام مبرر مماثل، فقد كانت الجزائر مؤيدة لتدخل روسيا لدعم الرئيس السوري بشار الأسد، ورحبت بسيطرة الأخير على حلب بالقوة (برس تي في، 2016). وأخيرًا، لم تنتقد الجزائر أبدًا الحرب التي تشنها السعودية والإمارات على الحوثيين في اليمن (ألجير فوكَس،2015)، لأن هذه الحرب تمت بناء على طلب حكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليًا.
10. يدرك الجزائريون أن باريس قدمت أسلحة إلى الجالية الكردية في العراق بشكل مباشر، دون موافقة بغداد (وكالة فرانس برس، 2014). وفي عام 2017، في دمشق وخلال احتفال بانتفاضة الجزائر لعام 1954، قال نائب وزير الخارجية السوري، بحضور السفير الجزائري، "لن تتقطع أوصال سوريا والعراق أبداً". [...] لن يسمح المواطنون الأكراد للاستعمار بأن يعود مطلقًا —كان ذلك بمثابة إشارة إلى الدعم العسكري الذي قدمته باريس وواشنطن للأكراد (برس تي في، 2017).
11. إلى جانب المؤرخ بيير رازو، صرّحت شخصيات فرنسية أخرى بأن فرنسا كانت تنظر نوعا ما إلى ليبيا في عام 2011 كفرصة للتعويض عن إذلال السويس 1956. مقابلات المؤلف مع محلل في مكتب الشؤون الاستراتيجية في وزارة الدفاع الفرنسية، باريس، نوفمبر 2013، ومع مستشار سياسي في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، بروكسل، مايو 2014.
12. تملك الإمارات قاعدة جوية في مدينة الخادم، شرق ليبيا (ماسلين، 2017) وقاعدة في عصب في إريتريا (اكونومست، 2017)، وتقوم ببناء قاعدة جديدة في الصومال (مانك، 2017). وإضافة إلى العديد من المرافق الأخرى، تحتفظ فرنسا بقاعدة في الإمارات منذ عام 2009 (سالتمرش، 2009)، وقاعدة أخرى في شمال النيجر منذ عام 2014 (مارتين، 2015). وتملك تركيا قاعدة عسكرية في قطر (فانجوير جونز وكاسابولغو، 2017) وتملك روسيا قاعدتين في سوريا، من بينها واحدة موجودة منذ عام 2015 (دويتشه فيله، 2017). وسمحت حكومة السيسي للطائرات العسكرية الروسية بالانطلاق من قواعد في مصر (إذاعة أوروبا الحرة، 2017). وتملك الولايات المتحدة قاعدة طائرات استطلاع بدون طيار في تونس منذ عام 2016 (انتوس وريان، 2016) وقاعدتين في النيجر، منذ 2014 و2018، على التوالي (شميت، 2018).
13. يمكن للطائرات الحربية الأمريكية التزود بالوقود على الأراضي الجزائرية (بابوس، 2018)
14. مقابلة المؤلف، الجزائر، يناير 2017.
15. مقابلة المؤلف مع وزير جزائري سابق، الجزائر، يناير 2017. تُستخدم العبارة بشكل واسع من قبل الدبلوماسيين الجزائريين خلال الحوارات بشأن القضايا الأمنية.
16. لا يعتبر هذا الأمر إجماعا موحدا بين صانعي السياسة الجزائريين. فهناك جدل مستمر في الجزائر بين المتشددين والمصلحين، وقد تباينت موازين القوى بين المعسكرين مع مرور الوقت.
17. تهيمن موارد النفط والغاز على الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل 98% من صادرات الدولة. ويمثل قطاع النفط والغاز حوالي 45% من إجمالي الناتج المحلي وحوالي ثلثي إيرادات الموازنة (صندوق النقد الدولي، 2011)
18. لمعرفة دور إعادة التوزيع في السياسة الجزائرية، راجع لوي (2009، الصفحات 85-83) وإتشي (2013، الصفحات 19-13). تجدر الإشارة إلى أن جزءًا من نجاح بوتفليقة في مساعدة البلاد على الخروج من الحرب الأهلية يمكن أن يعزى إلى التزامن بين وصوله إلى سدة الحكم وبدء ازدهار حركة السلع بين عامي 2000 – 2014، والتي أدت إلى رفع أسعار النفط.
19. كما تقوم الجزائر بتصنيع بعض أسلحتها الصغيرة وذخائرها. وتشمل الأمثلة على ذلك البنادق الهجومية من طراز 56 - من صنع شركة خنشلة (مؤسسة البناءات الميكانيكية خنشلة؛ انزار، 2012) وخراطيش من عيار 7.62× 39 ملم من صنع شركة سريانة (مؤسسة الإنجازات الصناعية سريانة؛ اندرز، 2015، الصفحة 177)
20. وفقاً لتقرير الموازنة العسكرية لعام 2017، بلغ إنفاق الجزائر على الدفاع في عام 2016 نسبة 7% من إجمالي الناتج المحلي. وتصل ميزانية الدفاع، التي بلغت 6 مليارات دولار في عام 2010، إلى 10.6 مليار دولار (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الصفحات 358 و359).
21. نشرت نسخة من هذه الخريطة أيضًا في حرشاوي، 2018.
22. راجع أيضا ريدل (2013)، بورات (2012)، وبوخارس (2012). يقول المؤلف كليمنت تيبير أن جماعة الاستخبارات الجزائرية توظف ما مجموعه 100.000 فردا، محليا وخارجيا، وتتمتع بميزانية سنوية تبلغ 2 مليار يورو (2.4 مليار دولار أمريكي؛ تيبير، 2018). لكن ليس هناك دليل يدعم هذا التصريح.
23. قبل عامين من ذلك، أدانت الجزائر تدخل حلف الناتو في مارس 1999 في كوسوفو (بكلي وكومنغز، 2002، الصفحة 210). وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، دعمت الحرب الأمريكية في أفغانستان. فيما يتعلق بالجزائريين العائدين من الحرب الأفغانية، راجع مارتينيز (2006).
24. راجع أيضا ثيوكس (2016، الصفحة 113) وبوزونيه (2015). غالبًا ما ينسب الفضل إلى رمطان لعمامرة، وزير الخارجية من سبتمبر 2013 حتى مايو 2017، في إعادة إحياء سياسة الجزائر الخارجية في شبه الصحراء الإفريقية. قبل عام 2013، ترأس الجزائريون مجلس السلم والأمن الإفريقي لمدة 11 عاما، حيث زادت

الجزائر من دورها الأمني وشبكاتها في إفريقيا (نيكلز، 2014).

25. راجع أيضا بن خالد (2017، الصفحة 19). واستمرارا لنمط تدريب وحدات النخبة لمكافحة الإرهاب والحماية في البلدان المجاورة، توفر الجزائر أيضا تدريبا للحرس الرئاسي للحكومة الليبية المعترف بها دوليا في طرابلس (الحاراتي، 2017)

26. راجع أيضًا بانيير (2017، الصفحة 484). من أجل نفوذ فرنسا المتنامي عبر النصف الشمالي من أفريقيا، راجع حرشاوي (2017) وبويل (2017). كما ترحب واشنطن بمبادرات "القيادة" التي تظهرها روما أيضًا، حيث أن لإيطاليا وجود عسكري في النيجر وفي ليبيا نفسها (وكالة الأنباء الألمانية،2017؛ ثروش، 2017؛ فاتو كوتيديانو، 2018). وقال دبلوماسي أمريكي بارز سابق أن الأزمات الأفريقية مثل الأزمة في ليبيا كانت "فرصة سانحة أيضاً لدفع فرنسا وبريطانيا، والأوروبيين عمومًا، للعب دور أمني أكثر حسما في تلك الفترة الزمنية" – في إشارة إلى حقيقة أن معظم القارة الأفريقية تقع جغرافيا ضمن نفس خطوط الطول التي تقع عليها الدول الأوروبية (مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، أبريل 2014).

27. بالنسبة للتدهور الأمني في مالي بالرغم من عملية "برخان" الفرنسية، راجع الإفادات المقدمة أمام مجلس الشيوخ الفرنسي (مجلس الشيوخ الفرنسي، 2018).

28. مقابلات المؤلف مع مسؤولين فرنسيين، باريس، أبريل 2018.

29. بشأن تحيز باريس لنهج عسكري في التعامل مع الأزمات الجيوسياسية، راجع بويل (2016) وغوتشاوا وجيزيل وآخرين (2018). على سبيل المثال، منذ سبتمبر 2014 أوصى كل من وزير الدفاع والقادة العسكريين في فرنسا عدة مرات بأن تتدخل بلادهم في ليبيا (صحيفة لو فيغارو، 2014؛ ميرسيه، 2015أ؛ 2015ب). وكانت المعارضة الجزائرية واحدة من بين عدة أسباب لعدم حدوث تدخل فرنسي صريح خلال تلك الفترة.

30. راجع أيضا هوفبوست ألجير(2014). بعيدا عن المساعدات الإنسانية، توجد قاعدة ضمنية بين صانعي القرار الأمني في الجزائر بشأن ضرورة التساهل مع التهريب متدني المستوى من أجل الحفاظ على نوعية حياة القبائل العابرة للحدود (مغريسي، 2017، الصفحة 35)

31. مقابلة المؤلف، الجزائر، يناير 2017.

32. في عام 2010، أنشأ الجزائريون لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وهي آلية تعاون إقليمية لمكافحة الإرهاب مقرها في تامنراست. كما ضغطوا من أجل إنشاء وحدة دمج وارتباط في نفس العام (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي/ نادي الساحل وغرب إفريقيا، 2014، الصفحات 208-207). وبعد أربع سنوات، عندما روجت باريس لإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل G5-Sahel، فقد تجاهلت إلى حد كبير مبادرات الجزائر القائمة. وهذا التنافس السياسي يعتبر غير مفيد من منظور الأمن والفعالية.

33. راجع سليمان (2017)، بريدوكس (2017)، أبا (2016).

34. راجع جوبيرت (2016)، لاندارو وموراجيا (2016) وحرشاوي (2017).

35. مقابلة المؤلف مع ضابط متقاعد من القوات المسلحة الجزائرية، وهران، يوليو 2017.

36. هذا التخوف بالذات لدى القيادة الجزائرية ساهم في الاجتماع الذي عُقد في قرية عين أميناس بين الرئيس الجزائري زروال والزعيم الليبي القذافي، في 19 أبريل 1995. وقدم البيان المشترك إدانة رسمية للحركات الإسلامية المتطرفة (الدفاع الوطني، 1996، الصفحة 100)

37. منذ نشأة الاتحاد الإفريقي عام 1999، توقع القذافي أن يكون بلده هو المستفيد والقائد الرئيسي للمنظمة (عثمان وكارلبيرغ، 2007، الصفحة 58). ولم تستطع الجزائر مشاركته في رؤيته للاتحاد الأفريقي التي تتمحور حول ليبيا.

38. مقابلة المؤلف، تونس، مارس 2017.

39. مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، مايو 2017.

40. مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، مايو 2017.

41. كان قلق الجزائر مرتبطا بأنشطة القاعدة بشكل عام وليس بقائد متشدد بعينه. وشعرت الجزائر بأن الانقسام بين الأطراف الليبية وغياب القانون في ليبيا كان سيدعم لا محالة شركاء القاعدة في شمال أفريقيا، وهو ما حصل بالفعل.

42. بالنسبة لمتشددي جبهة البوليساريو الذين قاتلوا إلى جانب قوات القذافي خلال حرب 2011، راجع أيضا غابريل (2011)، وفيتزباتريك (2011) وكولين (2011). وبشكل منفصل عن جبهة البوليساريو، يزعم بعض المراقبين أن الجزائر قدمت الإمدادات والأسلحة مباشرة إلى الموالين خلال الأشهر الأولى من حرب 2011 (كورين، 2012، الصفحة 226). وأظهرت الوثائق التي تم العثور عليها في مكاتب النظام بعد سقوط طرابلس أن القذافي كان يعتزم استيراد أسلحة صينية عبر الجزائر بحلول أواخر يوليو 2011 (مكلوري، 2011). على الرغم من أن الأمر ممكن إلى حد بعيد، فإن دعم الجزائر غير المباشر أو المباشر لنظام القذافي خلال عام 2011 لم يتم إثباته أو نفيه.

43. مقابلة المؤلف مع شاهد عيان من الزنتان، تونس، مارس 2018.

44. بعد أيام قليلة من سقوط طرابلس، في 29 أغسطس 2011، التقى وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي برئيس وزراء المجلس الوطني الانتقالي محمود جبريل في القاهرة (بو عزة وجوزت، 2011). واعترفت الجزائر بالمجلس الوطني الانتقالي بعد ثلاثة أسابيع، في سبتمبر – وهو نفس الشهر الذي اعترفت فيه الصين بالمجلس (راديو فرنسا الدولي، 2011) (RFI ، 2011).

45. في أعقاب الإطاحة بالرئيس بن علي في يناير 2011، شهدت تونس فترة ستة أشهر لم تكن تملك خلالها فعليا جهاز أمن حدودي (مجموعة الأزمات الدولية، 2013، الصفحة 16). في حين لم يكن هذا الأمر مرتبطًا بالأزمة الليبية، فقد أدى إلى تفاقم الصدمة التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2013-2011.

46. راجع الإطار 1، "انتشار الأسلحة من ليبيا"، الصفحة 11.

47. ظهر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو تنظيم تابع للقاعدة، في عام 2007 من جماعة متطرفة نجت من الحرب الأهلية في الجزائر.

48. كان مقتل 14 جنديًا جزائريًا في 15 أبريل 2011 خلال هجوم على ثكنات الجيش في عزازقة هو الأول من بين عدة هجمات جريئة شنها الفرع الشمالي للقاعدة في المغرب الإسلامي بالقرب من الجزائر العاصمة (حموم، 2011). وقد تم تفسير هجمات 2011 من قبل الباحثين والمسؤولين الجزائريين كانعكاس مباشر لعدم الاستقرار في ليبيا (ليبوفتش،2011). في أكتوبر 2011، هاجمت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وهي جماعة حديثة منشقة عن القاعدة، قادها مقاتلون من قبيلة عربية مستقرة في غاو في مالي، مخيماً للاجئين بالقرب من تندوف غرب الجزائر على بعد 30 ميلا من الحدود الموريتانية. وقام المهاجمون باختطاف 3 عمال إغاثة أحدهم إيطالي واثنان منهم إسبانيين (صحيفة ذا تلغراف، 2011؛ وكالة الأنباء الفرنسية، 2012ب)

49. في ورقة الإحاطة هذه، تم تعريف "جنوب الجزائر" بأنه الإقليم الوطني للبلاد الواقع جنوب مدينة الأغواط، والذي يقع تقريبًا على خط العرض 34.

50. على سبيل المثال، استولى المتمردون على مستودع للأسلحة يقع بالقرب من قصر أبو هادي الواقع جنوب سرت، خلال حرب 2011. كما تم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من مستودعات الأسلحة المنتشرة في منطقة طرابلس الكبرى.

51. يقدر عدد مقاتلي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي النشطين في الجزائر بأقل من 500 مقاتل. كما يجب إضافة بضع عشرات من مقاتلي الدولة الإسلامية إلى هذا الرقم. هذه الأرقام مقدمة من محلل أمن جزائري مستقل. وتم تأكيد حجم هذه التقديرات بشكل غير رسمي من قبل أشخاص آخرين تمت مقابلتهم. مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل 2017. راجع أيضا بشير وخريف (2017) وزروقي (2018).

52. على سبيل المثال، يساعد الإهمال النسبي من جانب الحكومة المركزية في باماكو في جعل شمال مالي أكثر ملاءمة لانتشار الجماعات المرتبطة بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. علاوة على ذلك، لم تتكلل جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية "برخان" الفرنسية في صراعها ضد الجماعات الجهادية هناك بالنجاح.

53. راجع فوزي (2015). هنا يشير مصطلح "الجناح الشرقي" إلى الحدود البالغ طولها 1200 ميل التي تفصل الجزائر عن تونس وليبيا. ويوجد جهاز أمن مركزي في تونس ولكن ليس في ليبيا، وتوزع الجزائر قواتها العسكرية تبعاً لذلك. قد يكون عدد الأفراد المتمركزين على طول الحدود والبالغ 23,000 شخصا رقما مبالغا فيه إلى حد ما لأنه صادر

عن الحكومة الجزائرية نفسها. لكن خبيرا جزائريا مستقلا أقر به كتقدير تقريبي (مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل 2017). في عام 2014، أعلنت الجزائر أنها ستنشئ مركز قيادة سابع (منطقة عسكرية). وإذا تم تنفيذ المبادرة، فإن المنطقة العسكرية الرابعة القائمة – التي توجد قيادتها في ورقلة وتغطي حدود الجزائر مع ليبيا وأجزاء من المناطق المجاورة مع النيجر وتونس – سوف تنقسم إلى قسمين (بن خالد ، 2015).

54. حسب تقييم أستاذ علوم سياسية في إحدى الجامعات في الجزائر، فإن الدبلوماسية الجزائرية "تعتبر مقصرة في طريقة عملها الميدانية". فربما تكون قدرتها على تنفيذ سياستها فعليا محدودة للغاية، أو ربما كانت رغبتها في ذلك محدودة للغاية – أو كلاهما. وأضاف الباحث أن الجزائر لا تستثمر ما يكفي من المال ولا توفر الأمن خارج حدودها. مقابلة المؤلف، الجزائر، يناير 2017.

55. انظر الإطار 3 "وضع أنظمة الدفاع الجوي المحمولة"، الصفحة 14.

56. راجع أيضا كوردزمان ونيرغويزيان (2009، الصفحة 62)، سبليترز (2011)، بلاك (2013) وتشيفيرز (2013).

57. على الرغم من أن المقالة الصادرة في صحيفة وول ستريت في أكتوبر 2011 هي الوثيقة العامة الوحيدة التي تذكر هذا الرقم، إلا أن أياً من الشخصيات العسكرية الغربية التي تمت مقابلتها لهذه الورقة لم يعترض على دقته. وأفاد جنرال بريطاني متقاعد بقوله "20 ألف طن؟ لا أعرف الرقم [الدقيق]، لكنهم [دول الخليج] ضخوا الكثير من المعدات والأموال (التأكيد في النص الأصلي، مقابلة المؤلف، لندن، فبراير 2014). وقال أدميرال بحري متقاعد من البحرية الأمريكية: "كانت المساعدة الميدانية [التي قدمتها دول الخليج] للمقاومة مهمة للغاية" (مراسلات المؤلفين، أبريل 2014). وقد أقر فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن المعني بليبيا بانتهاكات قطر لحظر الأسلحة الصادر عن مجلس الأمن (مجلس الأمن، 2013 الصفحات 16–15). وأخبر المسؤولون المناهضون للقذافي فريق الخبراء بأن دولة قطر كانت قد قدمت حمولة حوالي 20 طائرة من الذخيرة والأسلحة بحلول يوليو 2011. (لا يشمل هذا الرقم الأسلحة المنقولة بحراً أو عبر السودان أو عبر طرق برية أخرى؛ مجلس الأمن، 2012 ، الصفحة 24).

58. تفترض هذه الحسابات الأوزان الإجمالية التالية: 65 كيلو غراما لكل صندوق يضم 10 بنادق من طراز AK–47 و 49.5 كيلو غراما لكل 3000 طلقة.

59. راجع أيضا رايزن ومازيتي وشميدت (2012) وغيلي (2011).

60. للاطلاع على مناقشة وجود الأسلحة التركية في ليبيا خلال حظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة، راجع شانزير (2015).

61. مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل 2017.

62. على النقيض من ذلك، فإن عدد مخابئ الأسلحة في الجزء الشمالي من البلاد، ومعظمها بقايا من تسعينات القرن الماضي، أقل (قاسمي، 2017).

63. على الرغم من أن الجيش الجزائري قد يكون لديه حافز بسيط للمبالغة بشأن طبيعة عمليات ضبط الأسلحة التي يقوم بها، إلا أن الإحصائيات الرسمية لا تزال توفر وسيلة مفيدة لرصد التوجهات والكميات من تقديرات هذه الأرقام.

64. يعد الرصاص مهما للمقاتلين لأنه أكثر ندرة من البنادق.

65. راجع مجلة الجيش (2018، الصفحات 23–22).

66. في مارس 2012، هاجمت جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة موقعًا عسكريًا في مدينة تامنراست الجزائرية (وكالة الأنباء الفرنسية، 2012أ). ولم تغامر القوات المسلحة الجزائرية بمهاجمة معاقل حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا شمال مالي والقيام بعمليات انتقامية (بورتر، 2015ب، الصفحة 49). بعد شهر من ذلك، اختطفت حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا سبعة دبلوماسيين جزائريين في غاو في مالي (فرنسا 24، 2014). وتم احتجاز خمسة رهائن لمدة 28 شهرا، بينما توفى اثنان منهما، بما في ذلك نائب القنصل. ومع ذلك، فإن الجزائريين لم يعبروا حدودهم.

67. يزداد نفوذ قوة الردع الخاصة، وهي جماعة عبد الرؤوف كارا المسلحة، في طرابلس. وهي جماعة ذات توجه سلفي متشدد وتدعي أنها ملتزمة بمكافحة الجريمة والإخوان المسلمين والدولة الإسلامية (تريو، 2017). ويؤكد بعض أعضاء جماعة كارا المسلحة أن الدولة الجزائرية قد أنشأت خطوط اتصال مع الجماعة. مقابلة المؤلف، طرابلس، سبتمبر 2016. يعتبر عبد الحكيم بلحاج رجل أعمال ليبي مؤثر وجهاديا سابقا وزعيما إسلاميا.

68. تم سرد تفاصيل حادثة عام 2014 من قبل شخص من الزنتان مطلع على ميليشيات المدينة المختلفة وقادتها (مقابلة المؤلف، تونس، مارس 2018). وقدم خبير أمني مستقل في الجزائر إفادة متوافقة مع وصف الشخص من الزنتان (مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل 2017). وبشكل منفصل، قال عضو مدني بارز في قيادة الزنتان أن مدينته تتمتع بصداقة ممتازة مع الجزائر. مقابلة المؤلف، تونس، نوفمبر، 2017.

69. على الرغم من أن الجزائر أجرت عمليات على الأراضي التونسية قبل عام 2014 بشكل سري، فإن الاتفاق الرسمي مع تونس يعد معلماً هاما.

70. مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل ، 2017.

71. مقابلة المؤلف، تونس، مارس 2017.

72. يبدو أن المسؤولين الجزائريين مدركون تمامًا للطبيعة غير المتكافئة للساحة الليبية: وعلى النقيض من غرب مصر، الذي يعد شبه فارغ، فإن تونس وشمال شرق الجزائر مكتظون بالسكان. وعلى نحو أكثر أهمية، فإن أقل من ثلث سكان ليبيا يعيشون في برقة. ويتركز الثلثان الآخران في النصف الغربي من البلاد، وتقع الغالبية العظمى منها في الربع الشمالي الغربي، في إقليم طرابلس. وإذا ثبت أن تكتيكا حربيا معينا يعتبر مدمرا في برقة، فإنه سيكون أكثر تدميرا من ذلك بكثير في غرب ليبيا.

73. ما زال حوالي 100 متشدد من الجهاديين فارين من وجه العدالة في غرب تونس، في جبال جندوبة والقصرين والكاف وسيدي بوزيد، (الجريدة، 2017). والكثيرون منهم جزائريون يلجؤون إلى هناك للفرار من "عمليات التنبيش" المتكررة التي تقوم بها السلطات الجزائرية في الجوار. وتنتظر هذه الخلايا الجهادية وغيرها تدهور الظروف الأمنية، على أمل أن يتيح لها هذا الأمر إنشاء ممر إلى الجزائر ونقل الأسلحة قبل تنفيذ الهجمات هناك (عياري، 2015).

74. مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل 2017.

75. للحصول على دراسة تفصيلية حول أسباب عدم القدرة على التمييز بين الديناميكيات الأمنية للمغرب العربي ومنطقة الساحل، راجع مارتينيز وبوسرب (2017).

76. مقابلة المؤلف، لندن، فبراير 2014.

77. راجع أيضا بوخارس (2012). عززت الجزائر فعليا الحركة الجهادية في شمال مالي في منتصف العقد الأول من القرن الحالي عن طريق ملاحقة جزء من الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تعتبر سلف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من شمال الجزائر إلى الصحراء.

78. في العقدين السابقين لعام 2011، شهدت الجزائر العاصمة عدة نجاحات في المساعدة على إقامة السلام في شمال مالي. وخلال تعاملها مع الأزمات المختلفة، فقد شهدت تصرف غالي كزعيم علماني لتمردات مسلحة له نفوذ سياسي على قبيلة إيفوغاس القوية (ولد م. سالم، 2014، الصفحة 143)

79. مقابلة المؤلف، لندن، فبراير 2014.

80. تعرضت القاعدة أجلهوك العسكرية للهجوم من قبل جماعة أنصار الدين، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحركة الوطنية لتحرير أزواد في منتصف يناير 2012، مما أسفر عن مجزرة قتل فيها حوالي 128 شخصًا (على الرغم من أن بعض المصادر تؤكد أن الرقم كان في الواقع أقرب إلى 153 شخصا). وإضافة إلى حصيلة القتلى، فإن تفاصيل الهجوم لا تزال تحيط بها الكثير من الشكوك (توشارد، 2013).

81. راجع (نوتين، 2014، الصفحة 137). لمزيد من التحليل عن الفشل الدبلوماسي الجزائري في مالي 2012، راجع لوناس (2014، الصفحة 49).

82. مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، مايو 2017.

83. في عام 2013، حسّنت الجزائر بدرجة كبيرة عملية تبادل معلوماتها الاستخباراتية مع باريس وواشنطن (مقابلة المؤلف مع مسؤول أمريكي يركز على الأمن في المغرب– الساحل، واشنطن العاصمة، مارس 2017). كما قدمت الجزائر الدعم اللوجستي للفرنسيين أثناء تدخلهم في مالي (نوتين، 2014، الصفحة 258).

84. قبل أن يصبح عضوا بارزا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كان الجهادي الجزائري مختار بلمختار من قدامى المحاربين في الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر والجماعة السلفية للدعوة والقتال (هارمون، 2014، الصفحة 57). لم يكن الفريق الذي أمره بالهجوم على عين أميناس في يناير 2013 مكونا بشكل حصري من مواطنين جزائريين، بل كان يضم أيضًا تونسيين وليبيين وجنسيات أخرى (ليبوفتش، 2013). وينبغي التشديد على الطبيعة العابرة للحدود لهذا التنظيم.

85. مقابلة المؤلف، تونس، مارس 2017.
86. راجع أيضا صحيفة لوموند، (2011) ومالبورنت (2011).
87. مقابلة المؤلف مع خبير، واشنطن العاصمة، مايو 2017.
88. لم تحدد واشنطن ما إذا كان مبلغ 40 مليون دولار يشمل الأموال المخصّصة لبرنامج الشراء.
89. مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، مايو 2016.
90. مقابلة المؤلف، الجزائر، أبريل 2017.
91. مقابلة المؤلف الهاتفية، تل أبيب، أبريل 2017.
92. مقابلة المؤلف الهاتفية، تل أبيب، مارس 2017.
93. فتحت الجزائر الباب للحوار مع مختلف الإسلاميين الليبيين في 2014 فقط بعد أن تأكدت من أن تأثير الإسلام السياسي يشهد تراجعا مستمرا في جميع أنحاء المنطقة، وهو اتجاه بدأ في أوائل عام 2013 (لينخ، 2016، الصفحة 166؛ بارغيتير، 2016، الصفحة 4).
94. تطرق النايض إلى زيارته للجزائر كجزء من تصريحاته في مؤتمر لمؤسسة هيريتيج في واشنطن العاصمة، في 7 مارس 2017.
95. مقابلة المؤلف الهاتفية، يوليو 2018، مصراتة.
96. خلال حرب عام 2011، وجد القذافذة في مدينة سبها الجنوبية ملجأ في الجزائر. حيث يتذكر أحد سكان سبها ما حدث بقوله: "تمت معاملة القذافذة معاملة جيدة [في الجزائر]. كانت الديناميكيات في سبها قبليّة جدًّا، وكانت الأمور صعبة جدًا على أي شخص كان في الجيش، أو شغل منصبا حكوميا [في عهد القذّافي]، أو لم يقدم فروض الولاء والطاعة لأولاد سليمان [قبيلة عربية محلية]. عاد القذافذة تدريجيا من الجزائر عندما نفدت أموالهم. وعاد معظمهم في أواخر عام 2014، عندما كان أولاد سليمان مشغولين في القتال [مع التبو].
مقابلة المؤلف، طرابلس، سبتمبر 2016.
97. قبل أن تطلق قطر مبادرة سلام مماثلة، عملت الجزائر كوسيط رئيسي بين التبو والطوارق في مدينة أوباري (ليبيا هيرالد، 2015؛ موراي، 2017، الصفحة 14). علي كنا هو شخصية من الطوارق مقربة من الجزائر وحفتر (موراي، 2017، الصفحة 14؛ فريمان، 2016).
98. اتفاق الصخيرات، الذي نشأت عنه حكومة الوفاق الوطني في يناير 2016، يستبعد الحل العسكري ويشدد على الحكم المدني للقوات المسلحة. كما يدعو إلى إشراك أكبر عدد ممكن من المتنافسين السياسيين الليبيين (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2016؛ اليعقوبي، 2015). كان الجزائريون من بين الأكثر إصرارا على الإندماج السياسي (بورتر، 2015أ). وقد شمل المؤيدون الفعليون الآخرون بريطانيا العظمى وإيطاليا والولايات المتحدة.
99. مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، 2017.
100. على الرغم من أن كل الفضل في رعاية توقيع اتفاق الصخيرات ذهب إلى المغرب في عام 2015، إلا أن الجزائر امتنعت عن تخريب العملية. فمخاوف الجزائر الأمنية بشأن ليبيا ورفضها للحلول العسكرية كانت لها الغَلَبَة على عدائها مع الرباط. وصرح خبير في شؤون المغرب- الساحل عمل في إدارة أوباما في ذلك الوقت في تسجيل له: "بعد اكتمال المسودات الأولى من الاتفاق السياسي الليبي في ربيع عام 2015، كان هناك هجوم عنيف من قبل النخبة المثقفة. حيث وجه المغاربة سهام انتقاداتهم إلى الجزائريين ووجه الجزائريون سهام انتقاداتهم إلى المغاربة. لكن هذا الأمر لم يكن له أي تأثير على الإجماع الفعلي بينهم بخصوص الاتفاق السياسي الليبي. وبشكل مثير للدهشة، خلال تلك الأشهر، كان هناك القليل من التباعد بشأن الاتفاق الأساسي الذي كان قائماً بين الجزائر والمغرب حول الحل الأفضل بالنسبة لليبيا وهو الحل السياسي وليس الحل العسكري.
مقابلة المؤلف، واشنطن العاصمة، مايو 2017
101. مقابلة المؤلف، الجزائر، يناير 2017.
102. في ذلك الوقت، كان بلحاج مستقرا في أحياء الزناتة وسوق الجمعة، اللذان يقعان على بعد ثلاثة أميال تقريباً جنوب شرق أبو ستة (مقابلة المؤلف، طرابلس، سبتمبر 2016).
103. في يونيو 2017، ذهب رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس مصطفى صنع الله إلى الجزائر حيث التقى بوزير الخارجية الجزائري قبل إصدار بيان مشترك يدعو إلى "حماية" أصول ليبيا النفطية. إن مجرد حدوث الاجتماع يشير إلى إمكانية قيام الجزائر بدور أمني أكثر مرونة خارج حدودها الشرقية (صعدة، 2017). وحول الشراكة المحتملة الوثيقة بين شركات النفط الوطنية الليبية والجزائرية، راجع أيضاً ليبيا هيرالد (2017).
104. راجع اوغارتشينسكا (2014). في نوفمبر 2014، أخبر حفتر الإعلام الغربي بأن الجزائر قدمت له أسلحة (باتيستيني، 2014).
105. في مقابلة أجريت في ديسمبر 2017 مع الصحافة، قال حفتر مازحا إنه لم يكن على علم بجهود الوساطة الجزائرية في ليبيا. لكنه أضاف أيضا أن الجزائريين يمكن أن يكونوا وسطاء محايدين، قائلا: "إنها دولة عربية. والحفاظ على وحدة الليبيين من الأمور التي تهم الجزائر بقدر ما يضرها تفرقهم" (دو سان بيريه، 2018).
106. في ديسمبر 2014، اتهم شخص موال لحفتر الجزائر بمحاولة تثبيت الجهاديين في السلطة في ليبيا (الوسط، 2014). وفي يونيو 2017، اتهم الناطق الرسمي باسم ائتلاف حفتر المسلح الجزائر بالتآمر لمساعدة الإسلاميين في السيطرة على غرب ليبيا. واتهمها آخرون بتشجيع الاندماج السياسي في ليبيا لغرض وحيد هو إبقاء الإسلاميين الخطرين في ليبيا، الذين كانوا سيخترقون الجزائر بدلاً من ليبيا (روسيا اليوم العربية، 2017). أصوات أخرى معادية للإسلاميين في ليبيا تتحدث عن تواطؤ خطير بين الجزائر وقطر (ليبيا تايمز، 2017).
107. راجع أيضا حرشاوي (2018) ووهيري (2018، الصفحات 183، 263). وفيما يتعلق بكون حفتر قناة للتأثير الأجنبي في المغرب- الساحل، يميل الموظفون المرموقون الجزائريون إلى التعبير عن رأيين رئيسيين. عادة ما يبرهن الدبلوماسيون المخضرمون عن مستوى أعلى من القلق في حين أن المسؤولين العسكريين والأمنيين أكثر تفاؤلا. فهم ينظرون إلى ليبيا من منظور أكثر ضيقاً، وبالتالي يرون حفتر جزء من الحل.
108. يعتقد الجيش الجزائري أن ليبيا تحتاج، قبل كل شيء، إلى جيش قوي قادر على ضمان أمن يمتد إلى حدودها (بشير، 2017، نقلاً عن ضابط عسكري جزائري). هذا الجانب من "الافتقار إلى القوة" له أهمية قصوى. فغالباً ما يُبرز معسكر حفتر نفسه على أنه يمتلك ما يكفي من القوة البرية اللازمة للسيطرة على طرابلس وغرب ليبيا (غانمي، 2017). وهذا الرأي لا يشاطره الجزائريون على نطاق واسع، حيث يشعرون بالقلق من أن الائتلاف العسكري لحفتر ليس جيشًا نظاميًا، وبالتالي يفتقر إلى القوة اللازمة للسيطرة على ليبيا بأكملها. أدى افتقار حفتر إلى القوة البرية إلى اعتماده على طائراته والطائرات الأجنبية (من مصر وفرنسا والإمارات) إلى جانب المرتزقة الأجانب في الميدان (هاموند، 2018؛ تسفيتكوفا، 2017؛ أفريل، 2016؛ ديلالاند، 2018) . وهذا يفسر لماذا كانت الحملة العسكرية الناتجة دولية وفوضوية ومشكوك بها (اوبيرلي، 2014). علاوة على ذلك، لا تملك قوات حفتر سيطرة كافية على الأراضي التي استولت عليها (حرشاوي، 2018). ويفسر هذا الضعف جزئيا مخاوف الجزائر المستمرة بشأن الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر.
109. تم إدراج عبد الحكيم بلحاج على القائمة السوداء كإرهابي من قبل مصر والسعودية والإمارات (ذا ناشيونال، 2017).
110. راجع أفريكا نيوز (2016) لمزيد من التفاصيل عن زيارة حفتر.
111. مقابلة المؤلف، الجزائر، يناير 2017.
112. تتمتع الجزائر بعلاقات وثيقة مع روسيا، وقد تعمقت هذه العلاقات منذ عام 2006 (مخفي، 2015، الصفحة 11)

المراجع بالعربية

البديل، 2013. الجزائر تتهم الزنديق عبد الحكيم بلحاج بالمسؤولة عن هجوم "عين أمناس"، 18 فبراير.

الجريدة، 2017. وزير الدفاع يكشف عن عدد من الإرهابيين في جبال الكف والقصرين، 9 نوفمبر.

بوابة الوسط، 2014. مليقطة :حوار الجزائر يهدف لتمكين الإخوان و«المقاتلة »من حكم ليبيا، 22 ديسمبر.

د .مصطفى، 2014. عبد الحكيم بلحاج في الجزائر قريبا، الخبر، 6 سبتمبر.

روسيا اليوم العربية، 017. المتحدث العسكري الليبي ينتقد الجزائر ويتهم قطر وحماس، 8 يونيو.

عين ليبيا، 2017. الجزائر تُعلن عن "خارطة طريق" لحل الأزمة في ليبيا، 27 فبراير.

المراجع بالإنجليزية

Abba, Seidik. 2016. 'Comment Idriss Déby fait plier la France?' Le Monde (Paris). 11 August.

Abdulla, Abdulkhaleq. 2010. 'Contemporary Sociopolitical Issues of the Arab Gulf Moment.' Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States. September.

Aboulenein, Ahmed and Giles Elgood. 2017. 'Is Egypt Bombing the Right Militants in Libya?' Reuters. 31 May.

Abraxas Spa. 2016. '2x SA-7 MANPADS + 1x WPF89-2 and 1x RShG-1 thermobarics found in #Libya via @Oded121351.' Twitter. Posted 21 July 2016.

Achy, Lahcen. 2013. 'The Price of Stability in Algeria.' The Carnegie Papers. Washington, DC: The Middle East Center—Carnegie Endowment for International Peace. April.

AF (Algérie Focus). 2015. 'L'Algérie n'enverra pas de troupes armées au Yémen.' 27 March.

AFP (Agence France-Presse). 2012a. 'Terror Group Demands $37m Ransom.' 4 March.

—. 2012b. 'Trois otages enlevés en Algérie libérés au Mali.' Libération. 19 July.

—. 2014. 'France to Deliver Arms to Kurds in Iraq.' The Times of Israel. 13 August.

Africa Intelligence. 2016. 'Who Opened the Port of Tripoli to Fayez Sarraj?' Maghreb Confidential, Issue no. 1196. 31 March.

Africa News. 2016. 'Controversial Libyan General Haftar Visits Algeria.' 18 December.

Aghiles, Rania. 2017a. 'Finances publiques: Le budget de l'Etat va encore baisser en 2018.' Algérie Focus. 31 May.

—. 2017b. 'Affectations budgétaires pour 2018: la Défense stable, l'Éducation en baisse.' Algérie Focus. 7 October.

Aït Mouhoub, Zouheir. 2011. 'Alger refuse l'entrée à El Gueddafi.' El-Watan. 1 September.

Algérie. 1996. 'Constitution du 28 novembre 1996.' (in French). Hosted by Université de Perpignan Via Domitia, Digithèque de matériaux juridiques et politiques.

Alharaty, Safa. 2017. 'Algeria to Train Presidential Guard Personnel.' The Libya Observer. 21 August.

Alilat, Farid. 2016. 'Terrorisme: L'Algérie n'est pas à l'abri d'un coup d'éclat.' Jeune Afrique. 22 September.

Al-Warfalli, Ayman and Aidan Lewis. 2017. 'East Libyan City Suffers as Military Forces Tighten Siege.' Reuters. 7 August.

Ambrose, Jillian. 2016. 'BP Gas Plant Hit in Algerian Rocket Attack.' The Telegraph (London). 18 March.

Amiar, Jamal. 2016. 'La fin de l'UMA? Murs à la frontière Maroc-Algérie, tranchées sur les frontières avec la Tunisie et la Libye.' Medias24. 2 September.

Ammour, Laurence Aïda. 2015a. 'Pour Alger, le chemin de Tripoli passe par Tunis.' Middle East Eye. 6 March.

—. 2015b. 'In the Libyan Conflict, Algiers Stands Up to France and Egypt.' Middle East Eye. 27 March.

Anders, Holger. 2015. 'Expanding Arsenals: Insurgent Arms in Northern Mali.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2015: Weapons and the World. Cambridge: Cambridge University Press, pp. 156–85.

Anzar. 2012. 'AKM Kalashnikov (Dotation).' Forum Thread on ForcesDZ.com. 28 March (1st post).

APS (Algérie Presse Service). 2017a. 'La population algérienne à 41,3 millions d'habitants au 1er janvier 2017.' Huffington Post, Maghreb edition. 4 July.

—. 2017b. 'L'expérience de l'Algérie en matière de luttre contre le terrorisme exposeé à Bruxelles.' 23 May.

—. 2017c. 'Une cache d'armes et de munitions découvertes Adrar.' 30 August.

Armstrong, Hannah Rae. 2014. 'The In Amenas Attack in the Context of Southern Algeria's Growing Social Unrest.' Combating Terrorism Center at West Point, CTC Sentinel, Vol. 7, Issue no. 2. 24 February.

Ashour, Omar. 2009. The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements. Oxford: Routledge—Contemporary Terrorism Studies.

AskaNews. 2017. 'Libia, Haftar respinge proposta algerina per risolvere la crisi.' 21 April.

ASN (Aviation Safety Network). 2016. 'ASN Wikibase Occurrence #188730.' Flight Safety Foundation. July 17.

Assemblée Nationale. 2017. 'Rapport d'information de la mission d'information sur la coopération européenne avec les pays du Maghreb.' Documents Parlementaires. 18 January.

Attkisson, Sharyl. 2013. 'Thousands of Libyan Missiles from Qaddafi Era Missing in Action.' CBS News. 25 March.

Avril, Pierre. 2016. 'Les mercenaires russes sortent de l'ombre en Syrie.' Le Figaro. 27 September.

Ayari, Michael. 2015. 'La Tunisie saura-t-elle montrer l'exemple.' Le Monde. 2 December.

Babouche, Yacine. 2018. 'Que faisait un avion militaire américain à l'aéroport d'Alger?' TSA-Algerie. 22 March.

Bachir, Malek. 2017. 'Exclusif : Le plan secret de la Russie en Libye.' Middle East Eye (French edition). 23 January.

— and Akram Kharief. 2017. 'Algeria: Tomorrow's Battleground for Islamic State and Al-Qaeda?' Middle East Eye. 2 April.

Bamford, David. 2001. 'Algeria "Gives US Terror List".' BBC News. 20 September.

Barfi, Barak. 2014. 'Khalifa Haftar: Rebuilding Libya from the Top-Down.' Washington Institute for Near East Policy. August.

Battistini, Francesco. 2014. 'Combatto il terrorismo anche per voi: se vince in Libia arriva in Italia.' Corriere della Sera. 28 November.

Belkaid, Akram. 2017. 'Houari Boumediene's Algeria to the Rescue of Nasser's Egypt.' Orient XXI. 26 September.

Ben Khalid, Kal. 2015. 'Evolving Approaches in Algerian Security Cooperation.' Combating Terrorism Center at West Point, CTC Sentinel, Vol. 8, Issue no. 6 June.

Benantar, Abdennour. 2016. 'The State and the Dilemma of Security Policy.' In Luis Martinez and Rasmus Boserup, eds. Algeria Modern: From Opacity to Complexity. London: Hurst and Co.

Bennet, James. 2002. 'In Kenya, Three Suicide Bombers Attack Hotel Owned by Israelis; Missiles Fired at Passenger Jet.' New York Times. 28 November.

Bensaci, Chaabane. 2016. 'Le président du parlement libyen Saleh Aguila à Alger.' L'Expression DZ. 28 November.

Bensimon, Cyril, Frédéric Bobin, and Madjid Zerrouky. 2016. 'Trois membres de la DGSE tués en Libye, le gouvernement libyen proteste.' Le Monde (Paris). 20 July.

Benyoub, Djilali. 2014. 'Comment l'opération a été avortée.' Liberté Algérie. 5 May.

Black, Ian. 2013. 'West Overlooked Risk of Libya Weapons Reaching Mali, Says Expert.' The Guardian. 21 January.

Bouazza, Nadeŕa and Catherine Gouëset. 2011. 'Libye : ceux qui reconnaissent le CNT ... et les autres.' L'Express. 30 August.

Boukhars, Anouar. 2012. 'The Paranoid Neighbor: Algeria and the Conflict in Mali.' Carnegie Endowment for International Peace. 22 October.

—. 2013. 'Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring.' Combating Terrorism Center at West Point, CTC Sentinel, Vol. 6, Issue no. 1 January.

—. 2016a. 'How West Africa Became Fertile Ground for AQIM and IS.' World Politics Review. 29 November.

—. 2016b. 'In the Eye of the Storm.' In Luis Martinez and Rasmus Boserup, eds. Algeria Modern: From Opacity to Complexity. London: Hurst and Co., pp. 111–26.

Bourrat, Flavien. 2012. 'L'armeé algeŕienne : un Eťat dans l'Eťat.' La place et le roĺe des armeés dans le monde arabe contemporain—Collection Les Champs de Mars. La Documentation Française. No. 23.

Elumami, Ahmed. 2015. 'Western Libya Rocket Strike Kills Filipino, Wounds Eight People— Official.' Reuters. 30 March.
—. 2017. 'Islamic State claims deadly attack on court in Libya's Misrata.' Reuters. 4 October.
El Watan. 2013. 'Intervention étrangère au Mali : "C'est une décision souveraine" des autorités maliennes, selon Alger.' 12 January.
—. 2014. 'El Aouinet abritera bientot la 5ème circonscription du GGF.' 15 January.
El Yaakoubi, Aziz. 2015. 'Libyan Factions Sign U.N. Deal to Form Unity Government.' Reuters. 17 December.
Entelis, John P. 1986. Algeria: The Revolution Institutionalized, reprinted by Routledge in December 2015. Boulder, CO: Westview Press.
Entous, Adam, Keith Johnson, and Charles Levinson. 2011. 'Amid Libya Rebels, "Flickers" of al Qaeda.' The Wall Street Journal. 30 March.
— and Missy Ryan. 2016. 'US Has Secretly Expanded its Global Network of Drone Bases to North Africa.' Washington Post. 26 October.
Faouzi, Gaidi Mohamed. 2012. 'Des missiles sol–air découverts par les services de sécurité à In Amenas.' El–Watan/Le Matin DZ. 20 February.
—. 2015. 'Aux frontières avec la Tunisie et la Libye : l'alerte rouge est décrétée.' El Watan. 18 August.
Fatto Quotidiano. 2018. 'Missione in Niger, la Camera dà l'ok. FI e Fdi votano a favore, contrari LeU e M5s "Interessi neocoloniali rischiosi per Italia".' 17 January.
Fitzpatrick, Georges. 2011. 'Libye: 556 mercenaires du Polisario aux mains du CNT.' Géo Tribune. 24 August.
France 24. 2014. 'Algerian Diplomats Held by Islamists Are Freed in Mali.' 31 August.
Freeman, Colin. 2016. 'Gaddafi Loyalists Join West in Battle to Push Islamic State from Libya.' The Telegraph. 7 May.
Gabanelli, Milena. 2017. 'Minniti, la sfida alle Ong: "Portate i salvati in altri Paesi Ue": Dialogo con il ministro sulla Libia, il rammendo e il concerto di Vasco Rossi.' Corriere Della Sera (Milan). 3 June.
Gabriel, Edward M. 2011. 'Mercenaries in Libya: Gadhafi's Hired Terrorists.' The Hill (Congress Blog). 16 May.
Gambrell, Jon. 2017. 'Libyan Premier, Rival General in UAE for "Mediation" Talks.' The Associated Press. 2 May.
Gauthier–Villars, David, Julian E. Barnes, and Leila Hatoum. 2013. 'Algeria Attack Shows Reach of Militants.' Wall Street Journal. 21 January.
Gearan, Anne. 2012. 'US Pushes Algeria to Support Military Intervention in Mali.' Washington Post. 29 October.
—. 2014. 'Egypt and UAE Strike Islamist Militias in Libya.' Washington Post. 25 August.
Gélie, Philippe. 2011. 'La France a parachuté des armes aux rebelles libyens.' Le Figaro. 28 June.
Cristiani, Dario. 2016. 'Algeria's Role in Libya: Seeking Influence Without Interference.' The Jamestown Foundation Terrorism Monitor, Vol. 14, Issue 23. 1 December.
— and Kacper Rekawek. 2014. 'Algeria and Egypt Struggle with the Implications of Libya's Political Chaos.' The Jamestown Foundation Terrorism Monitor, Vol. 12, Issue 13. 26 June.
Dagher, Sam, Charles Levinson, and Margaret Coker. 2011. 'Tiny Kingdom's Huge Role in Libya Draws Concern.' Wall Street Journal. 17 October.
de Saint Perier, Laurent. 2018. Interview Khalifa Haftar. Jeune Afrique. 7 January.
Delalande, Arnaud. 2018. 'Forces on the Libyan Ground: Who is Who.' Italian Institute for International Political Studies. 28 May.
Défense Nationale. 1996. Revue éditée par le Comité d'études de défense nationale. 52è année.
Dilmi, El–Houari. 2015. 'Messahel: Plus de 200 acteurs de la scène libyenne ont été reçus à Alger.' Le Quotidien d'Oran (Oran, Algeria). 5 March.
Dimitrakis, Louise. 2017. 'Alger, un sommet s'ouvre aujourd'hui mardi sur la Libye.' Mondafrique. 6 June.
Direction Générale des Douanes Algériennes. 2018. Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie (Période : Année 2017). Centre National de l'Informatique et des Statistiques. March.
DPA (Deutsche Presse–Agentur/The German Press Agency). 2017. 'Tillerson Sees Key Italy Role on Libya, Russia, Ukraine.' 30 January.
Draper, Morris. 1981. 'Arms Sales to Morocco; Western Saharan Conflict.' Statement given before the US House of Representatives Foreign Affairs Committee, Subcommittee on African and International Security Affairs. Department of State Bulletin, Vol. 81, Number 2015, p. 46. June.
DW (Deutsche Welle). 2017. 'Russia to extend Tartus and Hmeimim military bases in Syria.' 26 December.
EIA (US Energy Information Administration). 2013. Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States. Washington, DC: US Department of Energy. June.
—. 2018. 'US Net Imports by Country.' 30 April.
El–Djeich. 2016. 'Unités en action : Lutte contre le terrorisme et le crime organisé.' Bilan Opérationnel 2016. Algiers: L'Armée nationale populaire, pp. 20–21. December.
—. 2018. 'Unités en action : Lutte contre le terrorisme et le crime organisé.' Bilan Opérationnel 2017, no. 654. Algiers: L'Armée nationale populaire, pp. 21–23. January.
El–Gamaty, Guma. 2017. 'Is the Tide Turning Against Haftar in Libya?' The New Arab. 12 April.
ElHag, Asim. 2012. 'The Sudanese Role in Libya 2011.' World Peace Foundation (Reinventing Peace blog). 17 December.
Bozonnet, Charlotte. 2015. 'Le reveil de la diplomatie algerienne en Afrique.' Le Monde. 9 November.
Bredoux, Lénaïg. 2017. 'La France plus amie que jamais avec la dictature militaire égyptienne.' Mediapart. 9 June.
Bronner, Ethan and David Sanger. 2011. 'Arab League Endorses No–Flight Zone Over Libya.' New York Times. 12 March.
Buckley, Mary and Sally Cummings, eds. 2002. Kosovo: Perceptions of War and Its Aftermath. London: Continuum International Publishing Group Ltd.
Buijtenhuijs, Robert. 1987. Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad (1977–1984). Éditions Karthala. Paris.
CAR (Conflict Armament Research). 2016. Investigating Cross–border Weapon Transfers in the Sahel. London: CAR.
Celenk, Ays¸e Aslıhan. 2009. 'Promoting Democracy in Algeria: the EU factor and the Preferences of the Political Elite.' Democratization, Vol. 16. 16 February.
Cheref, Abdelkader. 2011. 'Algerian Regime Shows Itself to be a True Friend to Qaddafi.' The National. 31 July.
Chikhi, Lamine. 2011. 'Exclusive: Al–Qaeda Gets Arms in Libya: Algerian Official.' Reuters. 4 April.
—. 2016. 'New Fields to Boost Algerian Gas Output in 2017.' Reuters. 20 September.
—. 2017a. 'Algeria, Top Gas Supplier to Spain in 2016, Eyes More EU Exports.' Reuters. 27 January.
—. 2017b. 'Algeria to Discuss Energy Investment, Long–term Gas Deals in EU Talks.' Reuters. 10 April.
Chivers, C. J. 2011. 'How to Control Libya Missiles? Buy Them Up.' New York Times. 22 December.
—. 2013. 'Looted Libyan Arms in Mali May Have Shifted Conflict's Path.' New York Times. 7 February.
— Eric Schmitt, and Mark Mazzetti. 2013. 'In Turnabout, Syria Rebels Get Libyan Weapons.' New York Times. 21 June.
Chivvis, Christopher. 2015. The French War on Al Qa'ida in Africa. Cambridge: Cambridge University Press.
— and Amanda Kadlec. 2015. 'Algeria: The Bastion of North Africa.' The National Interest. 11 August.
Chorin, Ethan. 2012. Exit the Colonel: The Hidden History of the Libyan Revolution. New York: PublicAffairs.
Cole, Peter and Umar Khan. 2015. 'The Fall of Tripoli.' In Peter Cole and Brian McQuinn, eds. The Libyan Revolution and its Aftermath. Oxford: Oxford University Press.
Cordesman, Anthony H. and Aram Nerguizian. 2009. The North African Military Balance: Force Developments in the Maghreb. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.
Coughlin, Con. 2011. 'Libya: Col Gaddafi "Has Spent £2.1m on Mercenaries".' The Telegraph (London). 20 April.
Cremonisi, Lorenzo. 2017. 'Il generale Haftar: "L'Italia in Libia si è schierata dalla parte sbagliata".' Corriere Della Sera. 2 January.

and Reference Guide. Santa Barbara, CA: ABC–CLIO Press.
LDA (Libya Digital Agency). 2017. 'Algeria Announces a "Road Map" to Solve the Crisis in Libya' (in Arabic). LDA via EanLibya. com. 27 February.
Le Figaro. 2014. 'Jean–Yves Le Drian: "Nous devons agir en Libye".' 8 September.
Le Matin. 2011. 'Le Maroc au Sommet de Paris en faveur du peuple libyen.' Le Matin (Morocco). 20 March.
Le Matin d'Algérie. 2014. 'La DGSN triple ses effectifs en cinq ans.' 23 October.
Le Monde and AFP. 2011. 'Plus de 10 000 missiles sol–air perdus en Libye, selon l'OTAN.' Le Monde (Paris). 2 October.
Lebovich, Andrew. 2011. 'AQIM Returns in Force in Northern Algeria.' Combating Terrorism Center at West Point, CTC Sentinel, Vol. 4, Issue no. 9. September.
—. 2013. 'Confronting Tunisia's Jihadists. Foreign Policy.' 16 May.
—. 2015. 'Deciphering Algeria: the Stirrings of Reform?' Policy Brief no. 152. London: European Council On Foreign Relations.
Levinson, Charles and Matthew Rosenberg. 2011. 'Egypt Said to Arm Libya Rebels.' Wall Street Journal. 17 March.
Lewis, David and Adama Diarra. 2012. 'Insight: Arms and Men Out of Libya Fortify Mali Rebellion.' Reuters. 10 February.
Libya Herald. 2015. 'Algeria Seeks to Broker Peace between Obari Tuareg and Tebu.' 23 March.
—. 2017. 'NOC's Sanalla and Russia's Energy Minister Look to Cooperation as Oil Producers Defer Decision on Extending Production Cuts Deal.' 23 September.
Libya Times. 2017. 'Algeria's Real Agenda in Libya.' 6 August.
Lounnas, Djallil. 2013. 'La stratégie algérienne face à AQMI.' Politique Étrangère, no. 3, Automne 2013. Paris: Institut Français des Relations Internationales.
—. 2014. 'L'évolution de l'environnement stratégique de l'Algérie post–Printemps arabe.' In L'Algérie: Une stabilité illusoire? Maghreb–Machrek, no. 221. Paris: Editions Eska.
Lowi, Miriam R. 2009. Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared. Cambridge: Cambridge University Press.
Luck, Taylor. 2018. 'Libya Crisis as Opportunity: Who are the Madkhalis.' Christian Science Monitor. 17 January.
Lynch, Marc. 2016. The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East. New York: PublicAffairs.
MacDonald, Alex. 2017. 'Analysis: The Rise of Khalifa Haftar, Egypt's Real Goal in Libya.' Middle East Eye. 29 May.
Maddy–Weitzmann, Bruce. 1986. 'Inter–Arab Relations.' In Itamar Rabinovich and Haim Shaked, eds. Middle East Contemporary Survey, Vol. 10. London: Westview Press.
Makedhi, Madjid. 2018. 'Mohamed Ali Ferkous dérape gravement.' El Watan. 27 March.
Malbrunot, Georges. 2011. 'Juppé confirme la disparition de 10 000 missiles sol–air en Libye.' Le Figaro (L'Orient Indiscret blog). 4 November.
ICG (International Crisis Group). 2013. 'Tunisia's Borders: Jihadism and Contraband.' Middle East and North Africa Report, no. 148. 28 November.
—. 2015. 'Algeria and Its Neighbours.' Middle East and North Africa Report, no. 164. 12 October.
—. 2016a. 'Algeria's South: Trouble's Bellwether.' Middle East and North Africa Report, no. 171. 21 November.
—. 2016b. 'Oil Zone Fighting Threatens Libya with Economic Collapse.' Commentary: Middle East and North Africa. 14 December.
—. 2017. 'How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb.' Middle East and North Africa Report, no. 178. 24 July.
IISS (The International Institute of Strategic Studies). 2017. The Military Balance 2017: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics. London: International Institute of Strategic Studies.
IMF (International Monetary Fund). 2011. 'Algeria Should Reduce Reliance on Oil, Create More Jobs, Says IMF.' IMF Survey. 26 January.
Irish, John. 2017. 'Le Drian veut s'assurer le soutien du Caire dans le dossier libyen.' Reuters. 8 June.
Jeune Afrique. 2013. 'Abdelaziz Bouteflika reçoit Rached Ghannouchi à Alger.' 11 September.
Joffé, George. 2008. 'National Reconciliation and General Amnesty in Algeria.' Mediterranean Politics, Vol. 13, Issue 2: The Politics of Violence, Truth and Reconciliation in the Arab Middle East. 20 June.
Kadlec, Amanda. 2017. 'How the Gulf Row Could Tear Libya Apart Even Further.' Foreign Policy Concepts. 7 July.
Kasmi, Selma. 2017. 'Alger fait face à deux genres de défis sécuritaires.' PressTV. 15 March.
Kempe, Frederick. 2006. 'Africa Emerges as Strategic Battleground.' Wall Street Journal. 26 April.
Kharief, Akram. 2016. 'Saisies d'armes: Du Jamais vu dans l'histoire de l'Algérie.' El–Watan. 15 April.
La Dépêche. 2007. 'France–Libye. Controverse sur une vente d'armes : France–Polémique. La Libye annonce avoir signé un contrat avec la France pour la fourniture de missiles antichar.' 3 August.
Lacher, Wolfram. 2014. Libya's Fractious South and Regional Instability. Security Assessment in North Africa (SANA). Dispatch No. 3. Geneva: Small Arms Survey. February.
Laham, Nicholas. 2007. The American Bombing of Libya: A Study of the Force of Miscalcula–tion in Reagan's Foreign Policy. Jefferson, NC: McFarland.
Landauro, Inti and Hassan Morajea. 2016. 'Three French Special Forces Soldiers Killed in Helicopter Crash in Libya.' Wall Street Journal. 20 July.
Landsford, Tom. 2011. 9/11 and the Wars in Afghanistan and Iraq: A Chronology
Ghanem–Yazbeck, Dalia. 2016. 'Algeria on the Verge: What Seventeen Years of Bouteflika Have Achieved.' Carnegie Middle East Center. 28 April.
—. 2017. 'The Algerian Enigma.' Italian Institute for International Political Studies, commentary. 2 May.
Ghanmi, Lamine. 2017. 'Libya's Haftar Eyes Tripoli After Control of Benghazi.' The Arab Weekly, Issue no. 115. 16 July.
Green, Peter S. 1990. 'Czechoslovak Arms Sales Continue to Libya, Iran.' UPI. 24 September.
Guibert, Nathalie. 2016. 'La guerre secrète de la France en Libye.' Le Monde (Paris). 24 February.
Guichaoua, Yvan. 2015. 'Tuareg Militancy and the Sahelian Shockwaves of the Libyan Revolution.' In Peter Cole and Brian McQuinn, eds. The Libyan Revolution and its Aftermath. Oxford: Oxford University Press.
— Jean–Hervé Jezequel et al. 2018. 'La France doit rompre avec la rhétorique martiale qui prévaut au Sahel.' Le Monde. 21 February.
Hammond, Joseph. 2018. 'Foreign Fighters and Mercenaries Fueling Libyan Conflict.' RealClearDefense. 2 January.
Hammoum, Salem. 2011. 'Azazga: Quatorze militaires tués dans une attaque terroriste.' Le Soir d'Algérie (Algiers). 17 April.
Hanlon, Querine and Matthew Herbert. 2015. 'Border–Security Challenges in the Grand Maghreb.' United States Institute of Peace. 21 May.
Harchaoui, Jalel. 2017. 'How France is Making Libya Worse: Macron is Strengthening Haftar.' Foreign Affairs. 20 September.
—. 2018. 'Haftar's Ailing Narrative.' Sada: Middle East Analysis—Carnegie Endowment for International Peace. 16 May.
Harding, Luke, Martin Chulov, and Chris Stephen. 2011. 'Gaddafi's Family Escape Libya Net to Cross into Algeria.' The Guardian. 29 August.
Harmon, Stephen A. 2014. Terror and Insurgency in the Sahara–Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012–2013. Oxford: Routledge.
Haynes, Deborah, Michael Evans, and Hassan Morajea. 2014. 'US Special Forces Arrive to Tackle Libya Islamists.' The Times (London). 30 May.
Heisbourg, François. 2016. 'The War in Libya: The Political Rationale for France.' In Dag Henriksen and Ann Karin Larssen, eds. Political Rationale and International Consequences of the War in Libya. Oxford: Oxford University Press.
Hilsum, Lindsey. 2013. Sandstorm: Libya in the Time of Revolution. London: Penguin.
Horne, Allistair. 2006. A Savage War of Peace: Algeria 1954–1962. 4th edition. New York: New York Review Books Classics.
HRW (Human Rights Watch). 2017. 'Libya: Incitement Against Religious Minority.' 20 July.
HuffPost Algérie. 2014. 'L'Algérie envoie 200 tonnes en aide humanitaire à la Libye.' 26 December.

Libya.' American Forces Press Service. 24 March.
Petro, Nicolai N. and Rubinstein, Alvin Z. 1997. Russian Foreign Policy: From Empire to Nation–State. Pearson.
Plagnol, Henri and Francois Loncle. 2012. 'La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne.' Rapport d'Information no. 4431. Commission des Affaires Étrangères. Paris: Assemblée Nationale. 6 March.
Porter, Geoff D. 2015a. 'The Algeria Alternative.' Foreign Affairs. 15 April.
—. 2015b. 'Le non–interventionnisme de l'Algérie en question.' Politique Étrangère, Vol. 80, No. 3. Paris: Institut Français des Relations Internationales.
—. 2017. 'Terrorism in North Africa: An Examination of the Threat.' Congressional Testimony before US House Committee. 29 March.
Powell, Nathaniel K. 2016. 'A Flawed Strategy in the Sahel: How French Intervention Con–tributes to Instability.' Foreign Affairs. 1 February.
—. 2017. 'Battling Instability? The Recurring Logic of French Military Interventions in Africa.' African Security, Vol. 10, Issue 1. 7 January.
PressTV. 2016. 'La diplomatie algérienne se réjouit de la défaite du terrorisme à Alep.' 19 December.
—. 2017. 'Tous les projets du deḿembrement de la Syrie et de l'Irak sont voues̀ al'ec̀hec.' 3 November.
Pusztai, Wolfgang. 2017. 'The Haftar–Russia Link and the Military Plan of the LNA.' Italian Institute for International Political Studies. 2 February.
Rabinovitch, Abraham. 2007. The Yom Kippur War: The Epic Encounter That Transformed the Middle East. Knopf Doubleday. 18 December.
Raufer, Xavier. 1996. 'Algérie: les nouvelles cibles des GIA.' L'Express. 14 March.
Rawnsley, Adam. 2011. 'Libya's Got Vlad's Missiles and Kim's Guns.' Wired. 29 March.
Razoux, Pierre, ed. 2013. Réflexions sur la crise libyenne. Étude de l'Irsem no. 27. Paris: Ministère de la Défense, Institut de recherche stratégique de l'École militaire.
Reuters. 2012. 'Suicide Bomber Kills One in Algeria Attack.' 29 June.
RFE RL (RadioFreeEurope RadioLiberty). 2017. 'Russia Negotiating Deal For Its Warplanes To Use Egyptian Bases.' 1 December.
RFI. 2011. 'L'Algeŕie reconnait as̀on tour le CNT libyen.' 23 September.
Riedel, Bruce. 2013. 'Algeria a Complex Ally in War Against al Qaeda.' Al–Monitor. 3 February.
—. 2014. What We Won: America's Secret War in Afghanistan, 1979–89. Washington, DC: Brookings Institution.
Risen, James, Mark Mazzetti, and Michael S. Schmidt. 2012. 'US–Approved Arms for Libya Rebels Fell into Jihadis' Hands.' New York Times. 5 December.
RT Arabic. 2017. 'Libyan Military
Mueller, Karl P. 2015. Precision and Purpose: Airpower in the Libyan Civil War. Santa Monica: RAND Corporation.
Murray, Rebecca. 2017. Southern Libya Destabilized: The Case of Ubari. SANA Briefing Paper. Geneva: Small Arms Survey. April.
Mustafa, D. 2014. 'Abdelhakim Belhadj in Algeria Soon' (Arabic: abd al–hakim bilhaj aljazayir qaribanaan). El Khabar. 6 September.
Myers, Steven Lee. 2011. 'In Tripoli, Clinton Pledges US Help to a "Free Libya".' New York Times. 18 October.
Nichols, Michelle. 2013. 'Libya Arms Fueling Conflicts in Syria, Mali and Beyond: U.N. Experts.' Reuters. 9 April.
Nickels, Benjamin. 2014. 'Algeria's Role in African Security.' Sada: Middle East Analysis—Carnegie Endowment for International Peace. 3 April.
Nkala, Oscar. 2016. 'UAE Donates Armored Personnel Carriers, Trucks to Libya.' DefenseNews. 28 April.
Notin, Jean–Christophe. 2014. La guerre de la France au Mali. Paris: Éditions Tallandier.
Oberle,́ Thierry. 2014. 'Le conflit en Libye se reǵionalise.' Le Figaro. 27 August.
Oded Berkowitz. 2016. '#Libya–#SDB (sic) claim shooting down Mi–35 south of #Benghazi w SA–7 (LNA maintains it's Mi–17 crashing due to tech prob).' Twitter. 17 July 2016.
OECD/SWAC. 2014. An Atlas of the Sahara– Sahel: Geography, Economics and Security. West African Studies. OECD Publishing.
Otman, Waniss and Erling Karlberg. 2007. The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning. Berlin: Springer.
Ottaway, David B. 2010. 'The Arab Tomorrow.' The Wilson Quarterly. 17 March.
Ouazani, Cherif. 2011. 'AQMI: Comment l'Algérie se protège des kamikazes.' Le Matin d'Algérie/Jeune Afrique. 5 August.
Ouest–France. 2017. 'Esclavage en Libye. Macron annonce un accord international pour des évacuations d'urgence.' 29 ovember.
Ougartchinska, Roumiana. 2014. 'Reportage: Khalifa Haftar, seul contre Al–Qaïda.' Vanity Fair France. 16 September.
— and Rosario Priore. 2013. Pour la peau de Kadha : Guerres secrètes mensonges: l'autre histoire (1969–2011). Paris: Fayard.
Ould M. Salem, Lemine. 2014. Le Ben Laden du Sahara. Sur les traces du jihadiste Mokhtar Belmokhtar. La Martinière.
Pannier, Alice. 2017. 'The Anglo–French Defence Partnership After the "Brexit" Vote: New Incentives and New Dilemmas.' Global Affairs, Vol. 2, Issue 5. 16 February.
Pargeter, Alison. 2016. Return to the Shadows: The Muslim Brotherhood and An–Nahda Since the Arab Spring. Saqi Books.
Parrish, Karen. 2011. 'NATO Assumes Responsibility for No–fly Zone Over
Manek, Nizar. 2017. 'Divers Group Says It's Building U.A.E. Naval Base in Somaliland.' Bloomberg. 22 November.
Martin, Camille. 2015. 'La base avancée de Madama.' Ministère des armées. 30 April.
Martinez, Luis. 2000. The Algerian Civil War, 1990–1998. Hurst.
—. 2006. 'Why The Violence in Algeria?' The Journal of North African Studies. Vol. 9, Issue 2: Islam, Democracy and the State in Algeria: Lessons for the Western Mediterranean and Beyond. 10 August.
— and Rasmus Alenius Boserup. 2017. 'Beyond Western Sahara, the Sahel–Maghreb Axis Looms Large.' In Raquel Ojeda–Garcia, Irene Fernández–Molina, and Victoria Veguilla, eds. Global, Regional and Local Dimensions of Western Sahara's Protracted Decolonization. New York: Palgrave Macmillan.
Maslin, Jared. 2017. 'US–Made Airplanes Deployed in Libya's Civil War, in Defiance of U.N.' Time. 9 May.
Matarese, Mélanie. 2013. 'Algeria Hostage Crisis: Most Weapons Used in Attack Came From Libya.' The Telegraph (London). 20 January.
—. 2016. 'Alger sur tous les fronts pour la Libye.' Middle East Eye. 29 January.
McElroy, Damien. 2011. 'Libya: Algeria Closes Borders as Row Rages over Weapons Smuggling.' The Telegraph (London). 4 September.
MDA (Ministère des Armées). 2013. French White Paper: Defense and National Security. Paris: Ministère des Armées/Ministère de la Défense.
Mebarki, Zouhir and Tahar Fattani. 2011. 'Medelci : "La crise en Libye risque de booster le terrorisme".' Algeria–Watch. 24 March.
Megerisi, Tarek. 2017. 'Egypt, Algeria, Tunisia: Neighboring States, Diverging Approaches.' Foreign Actors in Libya's Crisis. In Karim Mezran and Arturo Varvelli, eds. Atlantic Council and ISPI, pp. 23–40.
Merchet, Jean–Dominique. 2015a. 'Le chef de l'opération Barkhane plaide pour une intervention en Libye.' L'Opinion. (Secret Défense blog). 6 July.
—. 2015b. 'Libye: la France est de nouveau sur le sentier de la guerre.' L'Opinion. (Secret Défense blog). 22 December.
Meslem, Mohamed. 2017. 'La Preśidence reprend–elle en main le dossier libyen ?' Echorouk. 28 January.
Metz, Helen Chapin, ed. 1989. 'Libya: A Country Study.' Federal Research Division. Library of Congress.
Middle East Online. 2014. 'Algeria Predicts 42 billion Euro Budget Deficit.' 31 December.
Mokhefi, Mansouria. 2015. 'Alger–Moscou: évolution et limites d'une relation privilégiée.' Politique Étrangère, vol. 80, no. 3. Paris: Institut Français des Relations Internationales.
Mortimer, Robert A. 2015. 'Algerian Foreign Policy: From Revolution to National Interest.' The Journal of North African studies, Vol. 20, Issue 3. 9 January.

Experts Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011) Concerning Libya. S/2013/99 of 15 February.
—. 2016. Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011). S/2016/209 of March.
—. 2017. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011) Concerning Libya. S/2017/466 of 1 June.
UNSMIL (UN Support Mission in Libya). 2016. The Libyan Political Agreement: As signed on 17 December 2015. 18 January.
USDOS (US Department of State). 2016. Country Reports on Terrorism 2015. Washington, DC: USDOS, Bureau of Counterterrorism and Countering Violent Extremism. 2 June.
Vagneur-Jones, Antoine and Can Kasapoglu. 2017. 'Bridging the Gulf: Turkey's Forward Base in Qatar.' Fondation pour la Recherche Strategique, Note de la FRS No. 16. 11 August.
Vaïsse, Maurice, ed. 2012. De Gaulle et l'Algérie: 1943–1969. Paris: Armand Colin/Ministère de la Défense.
Vogl, Martin. 2012. 'Spotlight on Leader of Islamist Group in Mali.' The Associated Press (AP). 27 April.
Wehrey, Frederic. 2018. The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya. Farrar, Straus and Giroux.
Wemaëre, Alcyone. 2017. 'Emmanuel Macron à France 24 : Nous devons conduire une action policière renforcée en Libye.' France 24. 30 November.
White House. 2007. 'President Bush Creates a Department of Defense Unified Combatant Command for Africa.' The George W. Bush White House—Office of the Press Secretary. 6 February.
Yacoub, Hasna. 2017. 'Un important arsenal de guerre dont des missiles Grad BM saisi à Adrar.' La Tribune (Algiers). 12 February.
Zaptia, Sami. 2017. 'IS members Arrested and Huge Cache of Arms Found in Security Raid.' Libya Herald. 9 October.
Zerrouky, Madjid. 2018. 'En Algerie, la debandade d'al-Qaida au Maghreb islamique.' Le Monde. 6 February.
Zine, Imen. 2014. 'L'armée algérienne traque les djihadistes en Tunisie.' L'Économiste Maghrébin. 5 August.
Zoubir, Yahia H. 2016. 'Algeria After the Arab Spring.' Foreign Affairs. 9 February.
— and Louisa Dris-Aït-Hamadouche. 2013. Global Security Watch—The Maghreb: Algeria, Libya, Morocco, and Tunisia. 23 April. Praeger International Security series. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO Press.
Zunes, Stephen and Jacob Mundy. 2010. Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution. Syracuse, NY: Syracuse University Press.
International and Security Affairs.
Stitou, Imad. 2015. 'Morocco, Algeria Compete over Libya.' Al-Monitor. 23 April.
Tajine, Synda. 2013. 'Algerian President Playing Matchmaker in Tunisia.' Al-Monitor. 19 September.
The Economist. 2017. 'The Gulf's "Little Sparta": The Ambitious United Arab Emirates.' The Economist, Middle East and Africa. 6 April.
The National. 2017. 'The Full List of Designated Terrorist Individuals and Entities.' TheNational. 9 June.
The Telegraph (London). 2011. 'European Aid Workers Kidnapped in Algeria.' 23 October.
Thieux, Laurence. 2016. 'Algerian Foreign Policy Towards Western Sahara.' In Raquel Ojeda-Garcia et al., eds. Global, Regional and Local Dimensions of Western Sahara's Protracted Decolonization: When a Conflict Gets Old. NY: Springer, pp. 121–42.
—. 2018. 'The Dilemmas of Algerian Foreign Policy Since 2011: Between Normative Entrapment and Pragmatic Responses to the New Regional Security Challenges.' The Journal of North African Studies. 22 March.
Thrush, Glenn. 2017. 'No US Military Role in Libya, Trump Says, Rejecting Italy's Pleas.' New York Times. 20 April.
Thurston, Alexander. 2016. Salafism in Nigeria: Islam, Preaching and Politics. Cambridge University Press.
Tibère, Clément. 2018. 'Algerie.' In Hugues Moutouh and Jérôme Poirot, eds. Dictionnaire du renseignement. Perrin.
Tlemçani, Rachid. 2008. 'Algeria Under Bouteflika: Civil Strife and National Reconciliation.' Carnegie Papers. 1 February.
Toaldo, Mattia. 2017. 'The Haftar Factor in Libya's Puzzle.' Aspen Institute Italia. 26 May.
Touchard, Laurent. 2013. 'Guerre au Mali : retour sur le drame d'Aguelhok.' Jeune Afrique. 21 October.
—. 2017. Forces armées africaines, 2016–2017. Self-published.
Trew, Bel. 2017. 'Manchester Bomber Salman Abedi's Father and Brother Arrested by Rada, a Hardline Islamist Group.' The Times (London). 25 May.
Trout, Frank E. 1969. Morocco's Saharan Frontiers. Librairie Droz.
Tsvetkova, Maria. 2017. 'Exclusive: Russian Private Security Firm Says It Had Armed Men in East Libya.' Reuters. 10 March.
UKHC (United Kingdom House of Commons). 2016. Libya: Examination of Intervention and Collapse and the UK's Future Policy Options. Third Report of Session, 2016–17. London: Foreign Affairs Committee. 6 September.
UNSC (United Nations Security Council). 2012. Final Report of the Panel of Experts Estab-lished Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011) Concerning Libya. S/2012/163 of 20 March.
—. 2013. Final Report of the Panel of
Spokesman Criticizes Algeria and Accuses Qatar and Hamas' (in Arabic). Russia Today Arabic. 8 June.
Saada, Hana. 2017. 'Messahel, Sanalla Agree on Need to Protect Libyan Oil Resources.' DZ Breaking. 6 June.
Saleh, Heba. 2017. 'Egypt Strikes Libyan Militant Bases After Bus Attack on Christians.' Financial Times. 26 May.
Saltmarsh, Matthew. 2009. 'France Opens First Military Bases in the Gulf.' New York Times. 26 May.
Santini, Ruth and Arturo Varvelli. 2011. 'The Libyan Crisis Seen from European Capitals.' Washington, DC: Brookings Institution. 1 June.
Schanzer, Jonathan. 2015. 'Turkey's Secret Proxy War in Libya?' The National Interest. 17 March.
Schmidt, Elizabeth. 2013. Foreign Intervention in Africa: From the Cold War to the War on Terror. Cambridge University Press.
Schmitt, Eric. 2017. 'US Military Offers Support, but Not Troops, to Aid France in Africa.' New York Times. 12 May.
—. 2018. 'A Shadowy War's Newest Front: A Drone Base Rising From Saharan Dust.' New York Times. 22 April.
Schroeder, Matt. 2015. Missing Missiles: The Proliferation of Man-portable Air Defence Defense Systems in North Africa. Security Assessment in North Africa Issue Brief No. 2. Geneva: Small Arms Survey. June.
Sénat. 2018. 'Situation au Levant et au Moyen-Orient – Audition de M. Jean-Yves Le Drian, ministre de l'Europe et des Affaires étrangères.' Commision des affaires étrangères, de la défense et des forces armées. 17 April.
Shane, Scott and Jo Becker. 2016. 'A New Libya, with "Very Little Time Left".' New York Times. 27 February.
Shapiro, Andrew J. 2012. 'Addressing the Challenge of MANPADS Proliferation.' 2 February.
Sheppard, David, Anjli Raval, and Neil Hume. 2016. 'Opec Agrees on Oil Output Cut at Algiers Meeting.' Financial Times. 29 eptember.
SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). n.d. 'SIPRI Military Expenditure Database.' Accessed 24 April 2016.
Small Arms Survey. 2015. Small Arms Survey 2015: Weapons and the World. Cambridge: Cambridge University Press.
Soliman, Mohamed. 2017. 'Why Europe is Floating Egypt's Navy.' Foreign Affairs. 24 March.
Solomon, Hussein. 2015. Terrorism and Counter- Terrorism in Africa: Fighting Insurgency from Al Shabaab, Ansar Dine and Boko Haram. Palgrave Macmillan.
Spleeters, Damien. 2011. 'Tracking Belgian Weapons in Libya.' New York Times. 28 December.
Steinberg, Guido and Annette Weber, eds. 2015. Jihadism in Africa—Local Causes, Regional Expansion, International Alliances. Berlin: German Institute for

نبذة عن مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا

يعتبر **تقييم الأمن في شمال إفريقيا** مشروعا ممتدا على مدى عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمانا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. يقدم المشروع بحوثا وتحليلات زمنية تستند على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة، ديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية. وقد تلقى في وقت سابق منح من القسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الألمانية، وزارة الشؤون الخارجية للنرويج، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home.html

يمثل **مشروع مسح الأسلحة الصغيرة** مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

ويضم المسح طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من 50 بلداً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.smallarmssurvey.org

مسح الأسلحة الصغيرة
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 جنيف، سويسرا

الهاتف: 5777 908 22 41 +
الفاكس: 2738 732 22 41 +
البريد الالكتروني: info@smallarmssurvey.org

هذه ورقة إحاطة لمسح الأسلحة الصغيرة/ مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية.

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/multimedia